تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

الطبعة العربية الوحيدة المرخصة
يجيزها المؤلف بمقدمة خاصة

نعوم تشومسكي



الحادي عشر من أيلول

الإرهاب والإرهاب المضاد

ترجمة : ريم منصور الأطرش



بسم الله الرحمن الرحيم

9-11

الحادي عشر من أيلول

الإرهاب والإرهاب المضاد



نعـــوم تشـــومســـكي

9-11
الحادي عشر من أيلول

الإرهاب والإرهاب المضاد

ترجمة
ريم منصور الأطرش

الطبعة العربية الوحيدة المرخصة
ميزها المؤلف بمقدمة خاصة



آفاق معرفة متجددة



الطبعة الأولى

صفر ١٤٢٤هـ

نيسان (أبريل) ٢٠٠٣م

الطبعة العربية الوحيدة المأذونة

تميزت بمقدمة خاصة

أي طبعة أخرى للكتاب أو ترجمة أخرى له تعد غير مشروعة وستلاحق قانونياً

الرقم الاصطلاحي: ١٦٩٥,٠٣١

الرقم الدولي: ISBN:1-59239-177-x

الرقم الموضوعي: ٣٢٠

الموضوع: العلوم السياسية

العنوان: **9-11**

الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)

تأليف: نعـــوم تشـــومســـكي

ترجمة: ريم منصور الأطرش

الصف التصويري: دار الفكر — دمشق

التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية – دمشق

عدد الصفحات: ١٨٠ صفحة

قياس الصفحة: ١٢ × ٢٠سم

عدد النسخ: ١٥٠٠نسخة

دار الفكر بدمشق

برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد

ص.ب: (٩٦٢) دمشق–سورية

فاكس: ٢٢٣٩٧١٦

هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ — ٢٢١١١٦٦

http://www.fikr.com/
e-mail: info@fikr.com

9-11

NOAM CHOMSKY

AN OPEN MEDIA BOOK

SEVEN STORIES PRESS / NEW YORK

A Seven Stories Press First Edition.

An Open Media book.

ISBN: 1-58322-489-0

9 8 7

Cover design and back cover photo by Greg Ruggiero.

Printed in Canada.

المحتويات

كلمة شكر

يسعدني أن أشكر دافيد بيترسون وشيفرا ستيرن على مساعدتهما التي لا تُقدَّر بثمن، في البحث في الصحافة المتداولة بشكل خاص.



كلمة الناشر

تتوالى تداعيات الحادي عشر من أيلول، وينغمس العالم كله في سعير الإرهاب، ويعم الناسَ ذعر ورعب، حتى إنك لن تجد فيهم على وجه الأرض إلا خائفاً يترقب، لا يدري أتأتيه الضربة من الإرهاب أم من الإرهاب المضاد، ولا فرق... لقد بات الإنسان يعيش (عصر الإرهاب)، إرهابِ الدولة وإرهاب الأفراد.. إرهابِ الأقوياء، وإرهاب الضعفاء.. إرهاب المعتدين وإرهاب المعتدى عليهم.. إرهابٌ بإرهاب، والضحية دائماً هو الإنسان وقيَمه ومنجزاته وسائر مكتسباته التي أحرزها إثر معاناة وتجارب مريرة عبر العصور.

قد تغفر الصدمة وذهول المفاجأة لأميركا، أن تلوِّح بادئ ذي بدء بعصا قوتها في مواجهة الإنسانية جمعاء، لا تبالي أن تقع على ظهر مذنب أو بريء، بوصف ذلك ردة فعل غريزية، سرعان ما يحتويها العقل باحثاً عن جذور المشكلة وأسبابها لمعالجتها.

لكن نعوم تشومسكي، حين يستعرض لنا - من الداخل الأميركي - صوراً مذهلة من ضلوع أميركا في صناعة الإرهاب، وفي تشكيل المنظمات الإرهابية ودعمها، وفي اعتماد زبانية الاستبداد والطغيان في العالم، وتسليطهم على شعوبهم.. فإن الأمر يصبح مدعاة لأن يرص العالم كلُّه صفوفه، ويهب للدفاع عن حقوق الإنسان وقيمه ومكتسباته، شاهراً سلاح الكلمة والحق والعدالة والمساواة، ولسوف يجد أن هذا السلاح أمضى وأبقى وأكثر جدوى وأعم نفعاً من قنابل أميركا الذكية وأسلحتها التدميرية.

إن أميركا الآن - على الرغم من انتصاراتها الظاهرية وعنجهيتها - أضعف من أي يوم مضى، بعد أن فقدت أخلاقيتها ومصداقيتها أمام شعوب العالم، وأخذت تهدم بيديها ما بناه أسلافها من قيم، فلم تُبق منها ما تفاخر به.. لن يصدِّق أحد بعد اليوم دعاوى حرص أميركا على تحرير الشعوب من الاستبداد والإرهاب، قناعاً تستر به دوافعها الخفية، للسيطرة على موارد الشعوب وطاقاتها.. لم تُبق أميركا لنفسها أحداً يبكي عليها إذا ألـمَّت بها مصيبة أو حاقت بها كارثة.

على الإنسانية أن تصرخ في وجه أميركا معلنة أن مكافحة الإرهاب لا تتحقق بإحلال إرهاب محل إرهاب، إنما تكون باجتثاث جذوره ومنع أسبابه وتجفيف ينابيعه المتفجرة من وطأة الظلم.. فلتكف أميركا عن ممارسة الظلم ومظاهرة الظالمين يندحر الإرهاب.. ولتقلع عن دعم الإرهاب يتقلص حجم الإرهاب في العالم.. ولسوف يجد الإنسان أن دوي صراخه بكلمة الحق سيكون أعلى من ضجيج مدافع أميركا وقذائفها: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ۝١٨﴾ [الأنبياء: ٢١/١٨].

وتبقى للناشر ملاحظة: هي أنه إذ ينشر هذا الكتاب بعد أن أغناه المؤلف بفصل جديد بمثابة مقدمة، لا يجهل أن طبعات كثيرة له غير مأذونة ولا مشروعة قد ظهرت، وهو لا يفعل ذلك منافسة لها، إنما ينشره ليؤكد ضرورة الالتزام بحق المؤلف، وخطورة استباحته التي تعود بالضرر أول ما تعود على المجتمع؛ وأداً لإبداعه، وتهجيراً لأدمغته، وإضعافاً لقيمه وإفساداً لأخلاقه..

ملاحظة المحرّر

هذه مجموعة من المقابلات أجراها عدد من الصحفيين من مختلف المشارب مع نعوم تشومسكي، وذلك خلال الشهر الأول الذي تلا الهجمات في ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، على مركز التجارة العالمي والبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية). وقد أجريت معظم هذه المقابلات عبر البريد الإلكتروني، وكان الكثير من الصحفيين أجانب، يتكلمون اللغة الإنكليزية ويكتبونها لغة ثانية. ومع أن بعض المقابلات قد تمّت بعد ثمانية أيام فقط من حدوث الهجمات، إلاّ أن عمليات التنقيح والإضافة والمراجعة قد استمرّت لتتلاءم مع آخر الأخبار المتسارعة، إلى أن تمّ إرسال الكتاب إلى المطبعة في ١٥ تشرين الأول. ومن ثم، فإن المقابلات المؤرَّخة في سبتمبر (أيلول) قد تحتوي على إشارات لأحداث جرت في تشرين الأول (أكتوبر). إضافة إلى ذلك، فقد تمّ أثناء عملية تنقيح المقابلات اقتطاع الأجزاء التي تكرّرت فيها بعض الأسئلة وأجوبتها. إلاّ أننا تركنا عن عمدٍ بعض الحقائق والنقاط التي تكرّرت أحياناً، وذلك بقصد تأكيدها.

وقد كتب لي تشومسكي خلال فترة التحرير والتنقيح قائلاً:

«لقد انْتُزِعت هذه الحقائق من التاريخ، وعلى المرء بشكل خاص أن يصرخ بها ويعلنها على رؤوس الأشهاد».

غريغ روجيرو (مدينة نيويورك)



مُقَدِّمَة

لقد تمّت بشكل موسَّع مناقشة الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر (أيلول)، لأنها غيّرت العالم بأسلوب دراماتيكي، ولأنّه لاشيء سيبقى على حاله، فيما العالم يدخل في (عصر الإرهاب)؛ وهذا العنوان هو عنوان مجموعة مقالات جامعية، قام بإعدادها طلاب جامعة ييل وآخرون، وهي تهتم بالهجمات الإرهابية بالجمرة الخبيثة (the anthrax)، إذ إنها هجمات تنذر بالسوء أكثر من ذلك بكثير.

مما لاشكّ فيه أن فظاعات ١١ سبتمبر (أيلول) شكّلت حدثاً ذا أهمية تاريخية؛ ويؤسف لذلك، ليس بسبب حجم هذه الفظاعات، وإنما بسبب اختيار ضحاياها من بين الأبرياء. لفترةٍ من الزمن، كان من المسلَّم به أن القوى الصناعية قد تفقد احتكارها المفترض للعنف، محافِظةً فقط على رجحان سيطرتها العظيم. ولم يستطع أحد على الإطلاق التخمين مسبقاً بالطريقة الخاصة التي ستتمّ فيها التوقّعات، ولكنّها أُنجزتْ بها. وللمرّة الأولى في التاريخ الحديث، كانت أوربة ومَنْ تفرّع

عنها، هدفاً، في عقر دارهم، لهذا النوع من الفظاعات التي كانوا ينفّذونها بشكل مكرور معتاد، في أماكن أخرى.

لابدّ أن التاريخ معروف ومألوف لدرجة من الصعب عليه إجراء المراجعة، وبالرغم من أن الغرب ربما اختار ازدراء التاريخ، إلاّ أن الضحايا لايفعلون ذلك. فالانقطاع الحَدَثي الحادّ في النمط التقليدي السائد على الساحة، يصف يوم ١١ سبتمبر بالتأكيد بأنه حدث تاريخي، والنتائج ستكون بالتأكيد ذات مغزى هام.

لقد طُرحَت عدة أسئلة بارزة بشكل قاطع في الحال:

١- من هو المسؤول؟

٢- ماهي الأسباب؟

٣- ماهي ردّة الفعل الملائمة؟

٤- ماهي النتائج على المدى الأبعد؟

بخصوص السؤال الأول، فبشكل معقول ظاهرياً، يبدو أن الجماعات المذنبة كانت متمثّلة ببن لادن وشبكته المدعوة بالقاعدة. فلا أحد يعرف عن هؤلاء الناس أكثر من الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، التي قامت بالتعاون مع مثيلاتها من بين حلفاء الولايات المتحدة، بتجنيد الإسلاميين الراديكاليين من مختلف البلدان ونظّمتهم ضمن قوات عسكرية وإرهابية، ليس لمساعدة الأفغان في مقاومة

العدوان الروسي، وهذا من الممكن أن يكون هدفاً شرعياً، ولكن من أجل أسباب طبيعية لدى الدولة، أدّت إلى نتائج مخيفة على الأفغان بعد أن سيطر المجاهدون على الأوضاع. من المؤكّد أن الاستخبارات الأمريكية تتبّعت المآثر الأخرى لهذه الشبكات عن قرب، منذ عملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات قبل عشرين عاماً مضت، وبشكل مبالَغ به أكثر، منذ محاولة تفجير مركز التجارة العالمي وأهداف كثيرة أخرى في عملية إرهابية طموحٍ جداً في العام ١٩٩٣. ومع ذلك، وبالرغم من أن التحقيق ينبغي أن يكون أكثر عمليات التحقيق الاستخباراتي الدولي كثافةً في التاريخ، فقد كان من الصعب إيجاد دليل إثبات فيما يتعلّق بمرتكبي جريمة ١١ سبتمبر (أيلول). وبعد ثمانية أشهر من التفجير، استطاع مدير مكتب التحقيق الفيديرالي (FBI) روبيرت مولر أن يشهد أمام الكونغرس، أن الاستخبارات الأمريكية الآن «تعتقد» أن المكيدة قد دُبِّرَتْ في أفغانستان، مع أنه تمّ التخطيط لها وإنجازها في مكان آخر. وبعد فترة طويلة من تحديد مصدر الهجوم المنفَّذ بالجمرة الخبيثة، والذي تمّ في المخابر الحكومية للأسلحة في الولايات المتحدة، فإنه مع ذلك لم تُعْرَف بالتحديد ماهيته.

إنها الدلائل على مدى صعوبة مجابهة الأعمال الإرهابية التي تستهدف الأغنياء والأقوياء في المستقبل.

ومع ذلك، وبالرغم من هزالة دليل الإثبات، فإن

الاستنتاج الأولي، فيما يتعلّق بأحداث ١١ سبتمبر (أيلول)، من المحتمل أن يكون صحيحاً.

وبالالتفات إلى السؤال الثاني، فالدراسات مُجْمِعة نظرياً على أخذ كلمات الإرهابيين بحذافيرها، إذ إنها تطابقت مع أفعَالهم خلال السنوات العشرين الماضية: فهدفهم، حسب مصطلحاتهم التي يستخدمونها، هو طردُ الكفّار من أراضي المسلمين، وقَلْبُ الأنظمة الفاسدة التي فرضوها ومازالوا يدعمونها، والتأسيس للوجه المتطرّف للإسلام.

والأمر الأهمّ من ذلك والأخطر، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين يأملون بالحدّ من حدوث المزيد من الجرائم المحتمَلة وذات الطبيعة المشابهة لما حدث، هي الشروط التي تتحكّم بالخلفيّة التي تنشأ من خلالها المنظمات الإرهابية، والتي تمدّها بخزّان كبير من التفهّم المتعاطف على الأقلّ مع أجزاء من رسالتها، ويحصل ذلك حتى بين أولئك الذين يحتقرون تلك المنظمات ويخافونها.

في كلمات جورج بوش الشجيّة، والتي تساءل فيها «لماذا يكرهوننا؟»، نجد أن السؤال ليس جديداً، وليس من الصعب إيجاد الأجوبة له. فمنذ خمسة وأربعين عاماً مضت، ناقش الرئيس أيزنهاور مع معاونيه ماأسماها «حملة الكراهية الموجَّهة ضدّنا» في العالم العربي، وهي «ليست نابعة من الحكومات ولكن من الشعب». لقد أشار مجلس الأمن القومي، ناصحاً، إلى أنّ السبب الرئيسي هو الاعتراف بأنّ الولايات المتحدة

تدعم الحكومات الفاسدة والفظّة التي تقف حائلاً في وجه الديمقراطية والتقدّم؛ وتقوم الولايات المتحدة بذلك بسبب قلقها المتلخِّص «في حماية مصالحها المتمثِّلة بالسيطرة على النفط في الشرق الأدنى»[١].

وحين قامت جريدة وول ستريت بالتحرّي عن مواقف المسلمين الغربيين الأغنياء بعد ١١ سبتمبر، وجدت أكثر من ذلك، فشعورهم الآن أكثر إيغاراً على سياسات الولايات المتحدة الخاصة والواضحة فيما يتعلق بالحالة الإسرائيلية-الفلسطينية وأيضاً بالعراق.

يفضّل المعلِّقون بشكل عامٍ جواباً أكثر ملاءَمةً لهم، ألا وهو حنق [المتطرِّفين] المتجذِّر بالحقد على حرّيتنا وحبّ الديمقراطية لدينا، وإخفاقات ثقافتهم التي تعود إلى العديد من القرون، وعدم مقدرتهم على المشاركة بشكلٍ «العولمة»، (مع

---

(١) لم تعدْ الإدارة الأمريكية تريد حماية مصالحها بالسيطرة على النفط العربي فقط، بل أعلنتْها صراحةً على لسان وزير خارجيتها كولن باول، بأنها تريد «إعادة ترتيب المنطقة»، وستبدأ بالعراق لأنه البلد العربي الذي يستطيع أن يكون ندّاً في القوة العسكرية والعلمية، وبما يملك من احتياطي نفطي عالٍ، لربيبتها إسرائيل، التي تريدها أن تكون الأقوى في المنطقة. ولهذا فإن الهجمة الشرسة على العراق هدفها تقسيمه أولاً إلى دويلات والسيطرة على نفطه، لإضعافه وإضعاف العرب جميعاً وإبقاء إسرائيل رأس حربة قوياً في خاصرة الأمّة العربية كلها. وإن نجحت أمريكة في ذلك، لاسمح الله، فستكون الخطوة الأولى على طريق (سايكس-بيكو) آخر وأشنع. (المترجمة).

أنهم يساهمون فيها بسرور)، وكذلك اختلافات أخرى من هذا النوع. قد يكون هذا الجواب أكثر ملاءَمةً، ولكنه ليس أكثر فطنةً وحكمةً.

وماذا بشأن ردّة الفعل الملائمة، والسؤال الثالث؟

تسبِّب الأجوبة النزاع بلا ريب، ولكنْ على الأقل، يجب على ردّة الفعل أن تلتقي بأكثر المقاييس بساطةً وأخلاقيةً: فبشكل خاص، لو أنّ عملاً ما صحيح ومناسب لنا، فهو مناسب للآخرين أيضاً؛ ولو أنه يسبِّب ضرراً للآخرين، فهو يسبِّب الضرر لنا أيضاً. فهؤلاء الذين يرفضون هذا المقياس يصرِّحون ببساطة بأن القوّة تبرِّر هذه الأفعال؛ إضافة إلى ذلك، يمكن تجاهلهم في أي مناقشة تدور حول ملاءَمة العمل، إن كان صحيحاً أو يسبِّب الضرر. يمكن للمرء أن يتساءل عماذا يتبقّى من سيل التعليقات على السؤال الثالث (كالمناظرات حول «الحرب المشروعة»، إلخ...) فيما لو تمّ تبنّي هذا المعيار.

ولتوضيح الأمر باستعراض بعض الحالات التي لاتقبل الجدال، نذكر بأنه قد مرَّت أربعون سنة على إصدار الرئيس كنيدي أمره القائل بأن «الإرهاب على الأرض» يجب أن ينصبَّ على كوبا حتى تتخلّص من زعمائها، الذين انتهكوا النموذج الجيد بنجاح مقاومتهم لغزو الولايات المتحدة الدائر. كانت الأعمال الإرهابية خطيرة جداً، واستمرت أيضاً خلال التسعينات.

ومضتْ عشرون سنة على إطلاق الرئيس ريغان حربه الإرهابية ضد نيكاراغوا، التي أُديرت بصبٍّ فظاعات بربرية وتهديم واسع على البلاد، فخلَّفت عشرات الآلاف من القتلى، وتركت البلاد مدمَّرة بحيث إنه قد يستحيل بناؤها فيما بعد؛ كما أنها أدّت إلى إدانة الولايات المتحدة بجريمة الإرهاب الدولي من المحكمة الدولية ومن مجلس الأمن في الأمم المتحدة (وذلك بإصدار قرار دولي، قابلته الولايات المتحدة بحق النقض «الفيتو»). ولكن لا أَحد يعتقد بأن كوبا أو نيكاراغوا لها الحق بقصف واشنطن أو نيويورك بالقنابل أو باغتيال الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة.

ومن السهل جداً إضافة الكثير من الحالات الأقسى بكثير، حتى في هذا الزمن الحاضر.

بناءً على ذلك، فإنّ أولئك الذين يقبلون المقاييس البسيطة والأخلاقية، عليهم أن يبذلوا جهوداً حثيثة كي يُظْهروا أنّ الولايات المتحدة وبريطانية كانت لديهما المبرّرات لقصف الأفغان، من أجل إجبارهم على تحويل الشعب عن موقفه، وهو الذي تشتبه به الولايات المتحدة، بأنه مرتكب الفظاعات الإجرامية، وهذا هو الهدف الرسمي للحرب الذي أعلنه الرئيس حين بدأ القصف؛ أو من أجل قَلْبِ حكّامهم وإسقاطهم، وهذا هو هدف الحرب المعلَن بعد مضي أسابيع عدّة على الحرب.

يمكن للمقياس الأخلاقي ذاته أن يُطبَّق على اقتراحات أقلّ

وضوحاً، فيما يتعلّق بالردّ المناسب على الفظاعات الإرهابية. إذ يقترح المؤرِّخ العسكري المرموق، ميكائيل هوارد، وهو إنكليزي-أمريكي، مايلي:

«تنظيم عملية بوليسية تحت إشراف الأمم المتحدة... ضد المؤامرة الإجرامية، إذ يجب ملاحقة أعضائها وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى المحكمة الدولية، حيث سيلقون محاكمة عادلة، وإذا وُجِدوا مذنبين، فإنهم سيُجازَوْن بالحكم المناسب» (الغارديان، الشؤون الخارجية). يبدو هذا معقولاً، بالرغم من أننا قد نتساءل عن ردّة الفعل التي قد تحدث على الاقتراح إذا ما طُبِّق بشكل عالمي. فهذا لايمكن التفكير فيه، وفيما لو تمّ العمل بهذا الاقتراح، فإنه سيثير غضباً عظيماً وفزعاً مخيفاً.

وتُطرح أسئلة مشابهة فيما يخصّ (نظرية بوش) عن «الضربة الوقائية» ضد التهديدات المشتبه بحدوثها.

والجدير بالملاحظة أن هذه النظرية ليست جديدة. فالمخطِّطون ذوو المقام العالي هم في معظمهم ينحدرون من إدارة ريغان، وفي محاوراتهم يقولون بأن قصف ليبية كان مبرَّراً بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة، حيث يُعتَبَر «دفاعاً عن النفس ضد هجوم مستقبلي». وكذلك نصح مخططو إدارة كلينتون بإجراء «ردّ فعل وقائي»، بما في ذلك استخدام الضربة الأولى النووية. وهذه النظرية لها سوابق مبكِّرة. ومع ذلك، فإن التصريح الجريء بمثل هذا الحق وتأكيده، هو أمرٌ جديد،

ومعروف تماماً ضد مَنْ سيتوجّه التهديد، وهذا ليس سرّاً خافياً على أحد. وتؤكد الحكومة وكذلك المعلِّقون بصوت جهوري وبوضوح، أنهم ينوون تطبيق هذه النظرية على العراق. إذن، يبدو أن المقياس الأوليّ للشمولية يبرِّر ضربة إرهابية وقائية عراقية ضد الولايات المتحدة. ولكن، لاأحد يقبل بالطبع هذا الاستنتاج. ومرّة أخرى، فيما لو شئنا تبنّي المبادئ الأولية الأخلاقية، فهناك أسئلة واضحة ستُطرح، ويجب أن يواجهها أولئك الذين يدافعون ويتسامحون تجاه النسخة الانتقائية (للرد الوقائي)، الذي يضمن الحق في تطبيقه لِمَنْ يملكون القوة الكافية التي تخوّلهم استخدامه، دون أدنى اهتمام لما سيكون عليه رأي العالم أجمع بذلك. وعبء البرهان على هذا ثقيل جداً، كما أنه واضحٌ دائماً حين يكون التهديد أو استخدام العنف مدافَعاً عنه ومسموحاً به.

هناك بالطبع ردّ مضاد على مثل هذه الحجج البسيطة: من المؤكد أننا خيِّرون، وبالطبع هم الأشرار. يُبْطِل هذا المبدأ المفيد نظرياً مفعول أي حجّة. وتكشف دراسة التعليق وكذلك الكثير من الدراسات أن جذور ذلك تكمن عادةً وراء هذا المبدأ الهام والقاطع، الذي لايقبل النقاش بل هو مؤكَّد أحياناً، ولكنْ نادراً ماتحاول بعض الكائنات، التي تثير الغضب، مواجهة لبّ المبدأ، بما سُجِّل من التاريخ الحديث والمعاصر.

ونستطيع أن نتعلّم أكثر فيما يتعلّق بالمعايير الثقافية السائدة

حين نلاحظ بدقة ردّ الفعل، ومجموعة الحواجز الهامة التي تبرز لتقوم بردع زلّة السقوط في الهرطقة.

ولم تخترع مراكز القوى المعاصرة والثقافة الفكرية المسيطرة، أي شيء من هذا. ومع ذلك، فإن هذا يستحق الانتباه على الأقل من أولئك الذين يهتمون بتفهُّم موضع قدمنا وماهية مايكمن مستقبلاً.

لنبحث الآن باختصار الاعتبارات الأخيرة، أي السؤال الرابع.

على المدى البعيد، أعتقد أن جرائم ١١ سبتمبر سوف تُسرِّع من الميول التي سبق أن وُجِدَت فعلاً: كنظرية بوش الآنفة الذكر، والتي تمثّل مثالاً توضيحياً لذلك.

وكما تّم التنبؤ على الفور، فقد استغلّت الحكومات في أنحاء العالم أحداث ١١ سبتمبر، واعتبرتها فرصة سانحة لوضع برامج قمعية وقاسية وللتسريع في تنفيذها. فلقد انضمت روسية بحماسة بالغة إلى (التحالف ضد الإرهاب)، وهي تتوقّع أن تحظى بالإذن اللازم لتنفيذ فظاعاتها الشنيعة في الشيشان، ولم يخبْ ظنّها في ذلك. وكذلك فعلت الصين بانضمامها إلى هذا التحالف بسرور بالغ لأسباب مشابهة. أما تركية، فكانت أول بلد يقدّم قواته العسكرية من أجل خدمة المرحلة الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة في (الحرب على الإرهاب)، عرفاناً منها بجميل الولايات المتحدة عليها، كما

وضّح رئيس الوزراء التركي؛ فأمريكة ساهمت بالحملة التركية على السكان الأكراد الذين قُمِعوا بوحشية، وتمّ تنفيذ هذه الحملة بوحشية فظيعة، حيث اعتمدتْ تركية بشكل أساسي وقاطع على تدفق الأسلحة الأمريكية عليها بشكل كبير. وقد امتُدِحَت تركية كثيراً بسبب إنجازاتها في هذه الحملات من إرهاب الدولة، بما في ذلك أسوأ الفظاعات البشعة التي نُفِّذتْ في التسعينات؛ ثم كوفِئت بمنحها السلطة لحماية كابول من الإرهاب، وقامت بتمويلها القوة العظمى ذاتها التي منحتها الوسائل العسكرية اللازمة، كما منحتها تأييدها الدبلوماسي والإيديولوجي مقابل ارتكابها لفظاعاتها الأخيرة. وتعترف إسرائيل بأنها تستطيع أن تسحق الفلسطينيين بشكل أكثر وحشيةً أيضاً، وبدعم أكثر ثباتاً كذلك من الولايات المتحدة. وهكذا دواليك، تتكرّر المسألة ذاتها في معظم أرجاء العالم.

إن المجتمعات الأكثر ديمقراطيةً، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد اتخذت إجراءات لفرض النظام على الأهالي، ولوضع إجراءات غير مقبولة بحجة (محاربة الإرهاب)، مستغِلَّةً جوّ الخوف ورفع شعار الوطنية؛ وهذا يعني عملياً القول: (اخرسوا وسأتابع برنامجي الخاص بلا هوادة). وقد استغلّت إدارة بوش الفرصة لدفع هجومها قدماً ضد معظم السكان، والأجيال القادمة، لخدمة المصالح المتضامنة الضيّقة التي تسيطر على الإدارة، إلى حدٍّ تتجاوز فيه كل معيار سائد.

باختصار، لقد تأكدت التنبؤات التي بدأنا بها، بشكل واسع.

أهم موضوع خرجت به الولايات المتحدة كحصيلة لها، ولأول مرة، هو حصولها على معظم القواعد العسكرية في آسية الوسطى. وهي مهمة لتوضّع الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وبشكل يلائمها تماماً في (اللعبة الكبيرة) الجارية الآن، بهدف السيطرة على الموارد الهائلة للمنطقة، وأيضاً بهدف استكمال الإحاطة بأهم موارد الطاقة في العالم، والموجودة في منطقة الخليج. فنظام القواعد الأمريكية الذي يستهدف منطقة الخليج، يمتد من المحيط الهادئ إلى الجزر الخالدات[1]، إلاّ أن أقرب قاعدة معتمدة قبل الحرب على أفغانستان كانت قاعدة دييغو غارثيا[2]. أما الآن فقد تحسّنت هذه الأوضاع؛ وإذا فرضنا أن التدخل العسكري سيكون مناسباً، فإن ذلك سيكون أكثر سهولة بكثير من ذي قبل.

ترى إدارة بوش المرحلة الجديدة من (الحرب على الإرهاب)، - والتي تتناغم بطرق عديدة مع (الحرب على الإرهاب) التي أعلنتها إدارة ريغان منذ عشرين عاماً مضت -، بوصفها فرصة لتوسيع ميزاتها العسكرية الشاملة

(١) تقع في شمال المحيط الأطلسي. (المترجمة).

(٢) جزيرة في الأرخبيل البريطاني في المحيط الهندي، وفيها قاعدة عسكرية بريطانية وأمريكية. (المترجمة).

والمسيطرة بشكل فعلي على بقية أنحاء العالم، وللمضي في نهجها الآخر لتأمين سيطرتها الشاملة. وقد تمّ التعبير بوضوح عمّا يدور في ذهن الحكومة، على لسان رسميين رفيعي المقام، وذلك حين زار أمير العربية السعودية عبد الله آل سعود الولايات المتحدة، في شهر نيسان، لحثّ الإدارة على الاهتمام أكثر بردّ فعل العالم العربي على الدعم القوي الذي تقدمه أمريكة للإرهاب والقمع الإسرائيليَّيْن.

ولقد أُجيب في الواقع، بأن الولايات المتحدة لاتهتم بما يفكّر به هو أو العرب الآخرون.

وكما أوردت النيويورك تايمز، فقد أوضح مسؤول رسمي رفيع المستوى «أنه إنْ كان يظنّ أننا كنّا أقوياء في عاصفة الصحراء، فنحن اليوم أقوى بعشر مرات. وكان هذا لإعطائه فكرة فقط عمّا برهنت عليه أفغانستان فيما يتعلق بقدراتنا». وقد علّق أحد المحلّلين العسكريين السابقين قائلاً: «سيحترمنا الآخرون من أجل قسوتنا، ولن يتحرّشوا بنا». ولهذا الموقف أيضاً سوابق تاريخية كثيرة، ولكن في عالم مابعد ١١ سبتمبر، كسب هذا الموقف قوة جديدة.

ليس لدينا وثائق داخلية، ولكن من المعقول أن نتصوّر أن مثل هذه النتائج كانت من أوائل أهداف ضرب أفغانستان: أي لتحذير العالم مما تستطيع الولايات المتحدة فعله، فيما لو خرج أحدهم عن خط السير المقرَّر له. وقد تمّ التكفُّل بقصف صربيا لأسباب مشابهة لذلك. فهدفه الأول

كان «تأكيد مصداقية الناتو»، وقد شرح بلير وكلينتون ذلك مُوَضِّحَيْن، أنه ليس المقصود هنا مصداقية النرويج أو إيطالية، ولكنْ مصداقية الولايات المتحدة وأهم شركائها العسكريين.

إنه موضوع معروف في عمل الدولة والحكم وفي أدبيات العلاقات الدولية؛ وكما يوضح التاريخ بشكل جليّ وواسع، وذلك لبعض الأسباب الحاصلة.

ودون الاستمرار في ذلك، تبدو لي المسائل الأساسية في المجتمع الدولي باقية كما كانت، إلاّ أن ١١ سبتمبر أدخل بالتأكيد التعديلات على بعض الحالات، هذه التعديلات مصحوبة بنتائج ذات مغزى ولكنها ليست جذابة إطلاقاً.

لم يحدث هذا منذ حرب العام ١٨١٢

استناداً إلى مقابلة مع جريدة

إيل مانيفستو (إيطالية) ١٩ أيلول ٢٠٠١م.

سؤال: لم يتطلّب سقوط جدار برلين وقوع أي ضحية، ولكنه غيّر المشهد الجيوسياسي تغييراً عميقاً، فهل تعتقد أن هجمات ١١ سبتمبر قد يكون لها التأثير ذاته؟

تشومسكي: كان سقوط جدار برلين حَدَثاً ذا أهمية بالغة، وقد غيّر فعلاً المشهد الجيوسياسي، ولكن برأيي ليس بالطرق المتَّبعة عادةً، وشرحتُ أسبابي في مكان آخر، ولا أريد الخوض فيها الآن.

إن الفظاعات المروِّعة التي حدثت في ١١ سبتمبر جديدة تماماً على الشؤون العالمية، ليس من حيث حجمها وطبيعتها، ولكن من حيث هدفها، فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، هذه هي المرّة الأولى من حرب العام ١٨١٢ التي تُهاجَم فيها أرض الوطن، أو حتى يتم تهديدها.

لقد أورد الكثير من المعلِّقين تشابهاً مع موقعة بيرل هاربر،

إلاّ أنه مقياس مضلِّل وخادع. ففي ٧ كانون الأول من العام ١٩٤١، تمّ الهجوم على قواعد عسكرية في مستعمرتَيْن من مستعمرات الولايات المتحدة، ولم يتم الهجوم على أرض الوطن، التي لم تُهدَّد إطلاقاً.

صحيح أن الولايات المتحدة تفضّل تسمية هاواي «بالأرض الإقليمية»، ولكنها كانت في الواقع مُستَعْمَرة. خلال عدة مئات من السنين الماضية، أبادت الولايات المتحدة سكان البلاد الأصليين (الملايين منهم)، كما أنها غَزَتْ نصف المكسيك (في الواقع، هي أراض إقليمية للسكان الأصليين، ولكنْ هذه هي مسألة أخرى)، وتدّخلتْ أيضاً بعنف في المناطق المجاورة، وغزتْ هاواي والفيليبين (وقتلتْ مئات الآلاف من الفيليبينيين)، وفي النصف الأخير من القرن الماضي تحديداً، زادتْ من لجوئها إلى القوّة في معظم أرجاء العالم، فكان عدد الضحايا هائلاً. ولأوّل مرّة يتمّ تصويب البنادق إلى الجهة الأخرى، وهذا تغيير دراماتيكي للأحداث.

ينطبق الأمر ذاته على أوربة، ولكن بشكل أكثر دراماتيكية، فلقد عانت أوربة من عمليات تخريب إجرامية، ولكن بسبب حروبها الداخلية. وفي غضون ذلك، غزت القوات الأوربية معظم أرجاء العالم بوحشية بالغة. ولم تتعرّض أوربة، إلاّ فيما ندر من الاستثناءات، لهجومٍ من ضحاياها الأجانب.

فإنكلترا لم تتعرّض لهجوم من الهند، ولا بلجيكا من الكونغو ولا إيطالية من إثيوبية ولا فرنسة من الجزائر (وهي لاتُعْتَبر «مستعمَرة» في نظر فرنسة). لذلك فليس مستغرباً أن تُصْدَم أوربة صدمة كبيرة نتيجةً للجرائم الإرهابية في ١١ سبتمبر؛ ومرّةً أخرى أقول ليس بسبب حجمها، مع الأسف الشديد. ولا أحد يستطيع التخمين بما يُنْذِرُ به هذا الأمر على وجه الدّقة. ولكنه شيء جديد بشكل لافت للنظر، كما أنه واضح تماماً.

س: انطباعي الشخصي هو أن هذه الهجمات لن تقدّم لنا مشهداً سياسياً جديداً، إلاّ أنها، بالأحرى، تؤكّد وجود مشكلة داخل (الإمبراطورية)، تتعلّق هذه المشكلة بالسلطة السياسية والقوّة. فما رأيك في ذلك؟

تشومسكي: إنّ مرتكبي الجرائم المحتَمَلين يشكّلون فئة مستقلّة بذاتها، ولكنْ من المسلّم به أنهم يستمدّون دعائمهم من مخزون المرارة والغضب على سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، والتي تمتد لتشمل سياسات السادة الأوربيين الأوائل. بالتأكيد، ثمّة قضية (السلطة السياسية والقوة).

وبعد التنبّه من صدمة الهجمات، قامت صحيفة وول ستريت بمسحٍ لآراء (أثرياء المسلمين) في المنطقة، من أصحابٍ للمصارف ومتخصصين ورجال أعمال ممن لهم علاقات مع الولايات المتحدة، فعبّروا عن قنوطهم وغضبهم بسبب دعم الولايات المتحدة للدول المتسلّطة باستبداد،

والحواجز التي تضعها واشنطن في وجه التقدّم المستقلّ والديمقراطية السياسية، وذلك بانتهاجها لسياسات (مساندة الأنظمة القمعية). ومع ذلك، فقد كانت أولوية اهتمامهم مختلفة وهي سياسات واشنطن تجاه العراق وتجاه الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وتكون العواطف المماثلة أكثر حدّة بين الغالبية العظمى من طبقة الشعب الفقيرة وصاحبة المعاناة والعذاب؛ وهؤلاء الناس متذمِّرون من رؤية تدفّق ثروات المنطقة إلى الغرب وإلى نخبة قليلة تميل إلى الغرب وإلى الحكّام الفاسدين الأفظاظ المدعومين من السلطة الغربية. فهناك إذن بالتأكيد مشاكل سلطة وقوة. وكان رد الفعل المباشر والمعلَن للولايات المتحدة، في معالجة هذه المشاكل، قد زاد من حدّتها. وبالطبع، هذا ليس حتمياً، إذ تتوقّف المعالجة الجيدة للأمور على نتائج مثل هذه الاعتبارات.

س: هل تواجه أمريكة صعوبة في تدبير عملية العولمة، وأنا هنا لاأقصد فقط على صعيد الأمن القومي أو أجهزة المخابرات؟

تشومسكي: إن الولايات المتحدة لاتتحكّم بمشروع العولمة المتضامنة، بالرغم من أن لها فيه الدور الأول طبعاً. فقد أثارت هذه البرامج معارضة هائلة، وبالأخص في الجنوب، حيث إن طبقة المحتجّين هناك غالباً مايتم قمعها أو تجاهلها. في السنوات القليلة الماضية، وصلت هذه

الاحتجاجات إلى البلاد الغنيّة أيضاً، ولهذا أصبحت محطّ اهتمام السلطات التي شعرت الآن أنها في موقع الدفاع عن نفسها، وهذا الأمر له مايبرّره. هناك أسباب جوهرية للمعارضة المنتشرة في كل أنحاء العالم، ضد الشكل الخاص لحقوق مستثمري (العولمة) التي تمّ فرضها، ولكن ليس هذا موضع بحثٍ هنا.

س: في العراق (القنابل الذكية) وفي كوسوفو (التدخل الإنساني)؛ ولم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق كلمة (حرب) لتصف مايحدث. والآن يَتحدثون عن حرب ضد عدوٍ لا اسم له، فلماذا؟

تشومسكي: في البداية، استخدمت الولايات المتحدة عبارة (حملة صليبية)، ولكن سرعان ماتبيّن أنها إذا كانت تأمل في تجنيد حلفائها معها في العالم الإسلامي، فستكون تلك العبارة خطأً فادحاً، لأسباب جليّة جداً. فاقتضت البلاغة، بعد ذلك، تَحَوُّل الخطاب إلى كلمة (حرب). فحرب الخليج في العام ١٩٩١ كانت تدعى (حرباً). وقد سُمِّي القصف على صربيا (بالتدخل الإنساني)، وهو لم يكن على الإطلاق عادةً حديثة العهد. فقد كان هذا هو الوصف النموذجي للمجازفات الأوربية الإمبريالية في القرن التاسع عشر.ولكي نستشهد ببعض الأمثلة الأكثر حداثة، فإن أحدث دراسة عن (التدخل الإنساني)، لا بل أهمها على الإطلاق، ذكرت ثلاثة أمثلة عن (التدخل الإنساني) في الفترة الواقعة مباشرةً قبل

الحرب العالمية الثانية، وهي: غزو اليابان لمنشوريا، وغزو موسوليني لإثيوبية واستيلاء هتلر على سوديتنلاند[١]. وبالطبع، فإن المؤلِّف لايقصد هنا بأن المصطلح مناسب، بل إن الجرائم كانت تختبئ وراء قناعِ ماهو (إنساني).

وسواء كان التدخل في كوسوفو، فعلاً، (تدخلاً إنسانياً)، ولعلّهُ الأول من نوعه في التاريخ، فهو حقيقة واقعة: فالتصريح العاطفي لايكفي، فيما لو افترضنا أن كلّ استخدام للقوة سيُبَرّر على هذا النحو. وغريبٌ كم كانت الحجج التي تبرّر ادّعاء التدخّل الإنساني في كوسوفو ضعيفة وواهية! وبمعنى أكثر دقّة، فهي تكاد تنعدم تماماً، ولكن الأسباب الرسمية الحكومية مختلفة تماماً. وهذه قضية أخرى منفصلة، كنت قد كتبتُ عنها بالتفصيل في موضع آخر. ولكن، حتى ذريعة (التدخل الإنساني) لايمكن استخدامها بشكل طبيعي، والحالة هذه؛ لهذا لم يبقَ لنا إلاّ استخدام كلمة (حرب).

إن المصطلح الملائم هنا هو (الجريمة)، ولعلها «جريمة ضد الإنسانية»، كما يؤكّد ذلك روبرت فيسك.

ولكنْ، هناك قوانين تعاقب على الجرائم، وتتلخص بتحديد هوّية مرتكبيها والإمساك بهم لمحاسبتهم، وهو النهج

(١) تتشكّل هذه المنطقة من أجزاء من مورافيا وبروسيا سيليسيا وبوهيميا وساكسونيا، أي من أجزاء من بولونيا الحالية وتشيكيا وألمانية. (المترجمة).

الذي يَنْصَح به الفاتيكان وآخرون كُثُر، لتطبيقه بشكل واسع في الشرق الأوسط. إلاّ أن ذلك يتطلّب دليلاً صلباً، ويفتح الأبواب على أسئلة خطيرة، ولنذكر فقط واحداً من هذه الأسئلة الأكثر وضوحاً: مَنْ هم مرتكبو جريمة الإرهاب الدولية التي أدانتها المحكمة الدولية قبل خمسة عشر عاماً؟ لمثلِ هذا النوع من الأسباب، يُفَضَّل استعمال مصطلح غامض (كالحرب). ومع ذلك، فإن التسمية (حرب ضد الإرهاب) هي ببساطة تسمية ذات دعاية أكبر، اللهمّ إلاّ إذا كانت فعلاً تستهدف الإرهاب. ولكنْ من الواضح أن ذلك ليس هو القصد، لأن القوى الغربية لاتستطيع أبداً المحافظة على تعاريفها الخاصة الرسمية للمصطلح، كما هي الحال في قانون[1] الولايات المتحدة أو في كتيّبات الجيش.

فإن تمّ هذا، فسينكشف على الفور أن الولايات المتحدة دولة إرهابية قيادية، كما هم أتباعها.

---

(١) «الفعل الإرهابي، يعني أي نشاط:

(-أ-) يتضمن فعلاً عنيفاً أو فعلاً خطيراً على حياة الإنسان، وفيه انتهاك للقوانين الجزائية في الولايات المتحدة أو في أي ولاية أو دولة أخرى؛ أو قد يكون انتهاكاً جرمياً إذا ارتُكِبَ ضمن نطاق تطبيق القضاء في الولايات المتحدة أو أي ولاية أخرى.

(-ب-) ويظهر أن المقصود به (I) تخويف المدنيين أو قسرهم على فعل شيء ما؛ أو (II) التأثير على سياسة حكومةٍ ما بالتهديد أو الإكراه؛ أو (III) التأثير على سلوك حكومةٍ ما بالاغتيالات أو الخطف». =

وربما أستطيع أن أورد هنا ماقاله المختص بالعلوم السياسية ميكائيل ستول: «علينا الاعتراف، اصطلاحاً واصطلاحاً فقط بالتأكيد، أن استخدام القوى العظمى للقوة والتهديد باستخدامها يوصف عادةً بأنه دبلوماسية الإكراه وليس شكلاً من أشكال الإرهاب»، بالرغم من أن ذلك يشمل عموماً «التهديد باستخدام العنف وغالباً استخدامه فعلاً لما قد يوصف بأهداف إرهابية، إنما لن يكون إرهاباً حين تتبّع القوى العظمى التكتيك ذاته»، وفقاً للمعنى الحرفي للمصطلح. وضمن ظروف تريد فيها الثقافة الفكرية الغربية تبنّي المعنى الحرفي (وهي ظروف تفوق التصوّر باعتراف الجميع)، فإن الحرب ضد الإرهاب ستأخذ شكلاً مختلفاً تماماً ومتناسقاً ضمن خطوط مُصرَّح بها بتفصيل مُسْهَب في أدبيات [الحروب والسياسة]، التي لاتدخل ضمن النُّظم والقوانين العامة المُحتَرَمة.

الجُمَل السابقة التي اقتبستُها مذكورة في دراسة منشورة ضمن مجلّد بعنوان (إرهاب الدولة الغربية)، قام فيه بالتحرير أليكس جورج، وصدر منذ عشر سنوات، عن دار نشر معروفة، ولكنه لايرد له أي ذكر في الولايات المتحدة؛ ووجهة نظر ستول موضّحة بالتفصيل ضمن دفّتي هذا الكتاب.

(قانون الولايات المتحدة الصادر عن الكونغرس وقسم الأخبار = الإدارية، ذو الرقم ٩٨، الكونغرس، الجلسة الثانية، ١٩٨٤، ١٩ تشرين الأول، المجلّد ٢؛ القسم ٣٠٧٧؛ ٩٨ الولايات. ٢٧٠٧ [الناشر، West Publishing Co.، ١٩٨٤]).

وهناك كتب أخرى كثيرة موثّقة بشكل واسع اعتماداً على مصادر موثوقة جداً، كوثائق الحكومة الرسمية، ولكنها غير مذكورة أيضاً في الولايات المتحدة، بالرغم من أن هذا التحريم ليس بهذه الصرامة في البلاد الأخرى الناطقة بالإنكليزية أو في أماكن أخرى.

س: مازال حلف شمال الأطلسي (الناتو) صامتاً إلى أن يتّضح فيما إذا كان الهجوم داخلياً أو خارجياً. فكيف تفسّر هذا الأمر؟

تشومسكي: لاأعتقد أن هذا هو السبب في تردّد حلف الناتو. فما من شك أبداً في أن الهجوم كان (خارجياً). وأنا أزعم بأن أسباب تَرَدُّد حلف شمال الأطلسي هي ذاتها التي يعبِّر عنها القادة الأوربيون علناً.

إنهم يدركون، كما يدرك كلُّ مَنْ له معرفة وثيقة بالمنطقة، بأن أي اعتداء واسع على شعب مسلم سيكون استجابة لصلوات بن لادن وأتباعه، وسيقود الولايات المتحدة وحلفاءها إلى الوقوع في (فخ شيطاني)، حسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي.

س: هل لك أن تقول لنا شيئاً عن التواطؤ وعن دور الأجهزة الأمنية السرّية الأمريكية؟

تشومسكي: لم أفهم السؤال بالضبط. شكّل هذا الهجوم بالتأكيد صدمة كبيرة ومفاجأة لأجهزة الاستخبارات في

الغرب، بما فيها تلك الموجودة في الولايات المتحدة. لقد كان للاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) دور هام وكبير جداً في الواقع، إلاّ أن ذلك كان في الثمانينات، حين اشتركت مع المخابرات الباكستانية وغيرها (كاستخبارات العربية السعودية وبريطانية...إلخ) في عمليات التجنيد والتدريب والتسليح لكل فردٍ وجدتْه من الأصوليين الإسلاميين المتطرّفين، لخوض (حرب مقدّسة) ضد الغزاة الروس في أفغانستان.

وخير مرجع لهذا الموضوع هو كتاب (الحروب غير المقدّسة)، الذي خطّه جون كولي، الكاتب والمراسل الصحفي الذي عمل طويلاً في الشرق الأوسط. وثمّة تكهُّن يقول بأن هناك الآن جهداً حثيثاً لتبييض سجل الولايات المتحدة، والادّعاء بأنها كانت متفرّجاً بريئاً؛ وما يثير التعجّب أيضاً، أنه حتى الصحف الموثوقة (بغضّ النظر عن الأُخرى) تقوم باقتباس رزين لأقوال رسميي الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) (لتبرهن) على النتيجة المطلوبة تلك، منتهكةً بذلك أبسط المعايير الصحفية المعروفة.

بعد انتهاء تلك الحرب، صبّ (الأفغان) اهتمامهم في مكان آخر، (والكثير منهم ليسوا أفغانيين، مثل بن لادن)، فالتفتوا إلى الشيشان مثلاً والبوسنة، حيث ربما استطاعوا الحصول على دعم الولايات المتحدة، ضمنياً على الأقل. وليس من المستغرب أنهم كانوا موضع ترحيب الحكومات؛ ففي البوسنة، مُنِحَ الكثير من المتطوعين الإسلاميين الجنسية هناك امتناناً لهم على ماقدّموه من خدمات عسكرية (كارلوتّا

غال، نيويورك تايمز، ٢ تشرين الأول، ٢٠٠١). كما التفتوا أيضاً إلى الصين الغربية، حيث قاتلوا في سبيل التحرّر من السيطرة الصينية؛ هؤلاء هم الصينيون المسلمون، ويبدو أن الصين قد أرسلتهم إلى أفغانستان في أوائل العام ١٩٧٨ أو قبل ذلك، ليلتحقوا بميليشيات التمرّد القائم ضد الحكومة، ثم التحقوا فيما بعد بقوات الاستخبارات المركزية الأمريكية المنظَّمة، بعد الغزو الروسي في العام ١٩٧٩، الذي تمّ لدعم الحكومة الموالية للروس والتي ولّوها الحكم، بالضبط مثلما نصّبت الولايات المتحدة حكومةً في جنوب فييتنام ثم قامت بغزوها (للدفاع) عن البلد الذي كانت تقوم بمهاجمته؛ وهذا على سبيل عرض مثل مشابه جداً لما حدث. وفي جنوب الفيليبين، وفي شمال إفريقية وفي أماكن أخرى، كان القتال يتم للأسباب ذاتها، كما يرونها هم. ثم صبّوا اهتمامهم أيضاً على أعدائهم الرئيسيين في السعودية ومصر ودول عربية أخرى وفي الولايات المتحدة خلال التسعينات (حيث إن بن لادن كان يرى أن الولايات المتحدة قد غزت العربية السعودية تماماً كما غزت روسية أفغانستان).

س: ماهي النتائج التي تتوقّعها لحركة سياتل؟ هل تعتقد أنها، بالنتيجة، ستعاني من الفشل، أم من الممكن أن تحقّق زخماً قوياً؟

تشومسكي: هذا بالتأكيد تثبيط للاحتجاجات التي جرت في أنحاء العالم، ضد العولمة المتضامنة، والتي لم تبدأ بالتأكيد في

سياتل. وتُعْتَبَر مثل هذه الفظاعات الإرهابية هديّة مقدّمة لأقسى العناصر وأكثرها قمعاً على جميع الأصعدة، ومن المؤكد بأنها سوف تُسْتَغلّ، وهذا ماقد تمّ بالفعل، لتسريع تطبيق برنامج عَسْكَرة العالم وتجنيده ونقض البرامج الديمقراطية الاجتماعية وتحويل الثروات إلى قطاعات ضيّقة، وتقويض أسس الديمقراطية بكل أشكالها. لكنّ هذا لن يحدث دون مقاومة، وأشكّ في نجاحه، إلاّ على المدى القصير.

س: ماهي النتائج المتوّقعة بالنسبة إلى الشرق الأوسط؟ وبخاصة فيما يتعلّق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[1]؟

تشومسكي: كانت فظاعات ١١ سبتمبر (أيلول) ضربة مدمِّرة للفلسطينيين، كما أدركوا ذلك على الفور. أما إسرائيل، فقد هلّلت علناً لهذه (الفرصة السانحة)، فعليها الآن سحق الفلسطينيين لأنها تستطيع الإفلات من العقوبة. ففي الأيام الأولى بعد هجوم ١١ سبتمبر، دخلت الدبابات الإسرائيلية متوغِلَةً في المدن الفلسطينية (مثل جنين ورام الله، وأريحا التي دخلتها لأول مرة)؛ وقد قُتِلَ العشرات من الفلسطينيين، وضيّقت إسرائيل من قبضتها الحديدية على السكان، كما كان متوقعاً تماماً. وهنا لابد لي من أن أكرّر أن الديناميّة المعروفة لتصعيد دورة العنف المألوفة في كل أنحاء

(١) بالنسبة لنا نحن العرب، هو الصراع العربي - الإسرائيلي، فخطر الصهيونية المتمثّلة بإسرائيل يحيق بكل العرب. (المترجمة).

العالم هي: إيرلندا الشمالية وإسرائيل وفلسطين ومنطقة البلقان وأماكن أخرى أيضاً.

س: كيف تقوّم ردّة فعل الأمريكيين؟ فهم يبدون هادئي الأعصاب نوعاً ما، ولكنْ، كما جاء على لسان ساسكيا ساسين مؤخراً في إحدى المقابلات: «إننا نشعر فعلاً كما لو أننا في حرب».

تشومسكي: كانت ردة فعلهم الفورية هي الصدمة والرعب والغضب والخوف والرغبة في الانتقام. لكنّ الرأي العام مشوَّش، ولم تأخذ التيارات المضادّة وقتاً طويلاً لتتقدم المشهد، حتى إنها اليوم مميّزة في التعليقات المنتشرة، كما في الصحف اليومية مثلاً.

س: في مقابلة صحفية لك أجرتها معك صحيفة (لاخورنادا) المكسيكية، قلتَ بأننا نواجه الآن نمطاً جديداً من الحروب. فماذا تعني بذلك تحديداً؟

تشومسكي: إنه نمط جديد من الحروب للأسباب التي ذكرتها سابقاً في الردّ على سؤالك الأول، فالبنادق الآن مصوَّبة إلى جهة مختلفة، إنه شيء جديد تماماً في تاريخ أوربة وفي تاريخ مَنْ تفرَّع عنها[١].

---

(١) من المعروف أن الرجل الأبيض الذي سكن العالم الجديد (أمريكة) جاء من أوربة وكان في معظم الحالات هارباً من أحكام جزائية نتيجة ارتكابه للجرائم هناك. (المترجمة).

س: هل العرب -بتعريفهم- أصوليون بالضرورة؟ وهل هم العدو الجديد للغرب؟

تشومسكي: بالتأكيد لا. أولاً: لايمكن لأحدٍ يملك ذرّة فهم وإدراك أن يعرّف العرب أنهم (أصوليون). وثانياً: لاتعارض الولايات المتحدة والغرب عموماً الأصولية الدينية بحدّ ذاتها. فثقافة الولايات المتحدة هي واحدة من أكثر الثقافات الأصولية الدينية تطرّفاً في العالم، ولا أقصد هنا ثقافة الدولة، بل الثقافة الشعبية.

في العالم الإسلامي، العربية السعودية هي الدولة الأكثر تطرّفاً في أصوليتها، بعد طالبان، وهي من أتباع الولايات المتحدة منذ نشأتها؛ وفي الحقيقة، فإن طالبان هي فرع للنسخة السعودية بالنسبة إلى الإسلام.

لقد كان الإسلاميون الراديكاليون المتطرّفون، والذين سُمّوا (بالأصوليين)، المفضّلين لدى الولايات المتحدة في التسعينات، لأنهم كانوا أفضل القتلة الموجودين في العالم. وفي تلك السنوات، كانت الكنيسة الكاثوليكية هي العدو الأول للولايات المتحدة، إذ إنها أخطأت خطيئة فادحة حين تبنّت «الاختيار المفضّل من أجل الفقراء» في أمريكة اللاتينية، وعانت كثيراً بسبب هذه الجريمة التي ارتكبتْها. فالغرب عمومي جداً في اختياراته لأعدائه، ومعياره في ذلك تَبَعيّ لخدمة السلطة وليس للدين. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى على ذلك.

هل من الممكن كسب الحرب على الإرهاب؟

استناداً إلى مقابلات متفرّقة مع كيفين كانفيلد
من دورية هارتفورد كورانت في ٢٠ أيلول ٢٠٠١،
ومع دافيد بارسميان في ٢١ أيلول ٢٠٠١.

س: هل من الممكن كسب ما يسمّى بحرب الأمة على الإرهاب؟

إذا كان الجواب نعم، فكيف يمكن ذلك؟ وإذا كان الجواب لا، فماذا يجب على إدارة بوش أن تفعله لتمنع هجمات، كالتي ضربتْ نيويورك وواشنطن؟

تشومسكي: إذا أردنا النظر إلى هذه المسألة بجديةٍ علينا أن ندرك أن معظم سكان العالم يعتبرون الولايات المتحدة دولة تقود الإرهاب، ولهم في ذلك أسبابهم الوجيهة.

يمكننا أن نسترجع إلى أذهاننا مثلاً، أنه في العام ١٩٨٦، أدانت المحكمة الدولية الولايات المتحدة «لاستخدامها القوة بشكل غير شرعي» (أي الإرهاب الدولي)، وبعد ذلك

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لإبطال قرار مجلس الأمن الذي دعا كل الدول إلى الالتزام بالقانون الدولي. وهذا واحد من الأمثلة التي لا يُحصى عددها. ولكن حتى نبقى قريبين من المسألة، ألا وهي إرهاب الآخرين الموجَّه ضدنا، فنحن نعرف تماماً كيف يجب معالجة المشكلة إذا كنا نريد التخفيف من خطر التهديد بدلاً من تصعيده.

حين استخدم الجيش الجمهوري الإيرلندي القنابل وزرعها في لندن، لم يصدر وقتها أي نداء لقصف بلفاست الغربية أو بوسطن بالقنابل، وهي مصدر معظم الدعم المالي للجيش الجمهوري الإيرلندي. بل تمّ اتخاذ الخطوات اللازمة للقبض على المجرمين، وتمّ بذل الجهود للتعامل مع ما يختبئ وراء مكامن الإرهاب. وحين تمّ تفجير المبنى الفيدرالي في مدينة أوكلاهوما، ارتفعت الأصوات مناديةً بقصف الشرق الأوسط، وكان من الممكن لذلك أن يحدث لو تبيّن أن مصدر الحَدَث هو تلك المنطقة هناك.

وحين تبيّن أن المسألة محلية داخلية ولها علاقة بميليشيات اليمين المتطرّف، لم يكن هناك من نداءات تعلو لمحق مونتانا وإيداهو، بل كان هناك بحث عن مرتكب الجريمة، الذي قُبِض عليه وقُدِّم للمحكمة وتمّ الحكم عليه، وبُذلت الجهود من أجل فهم الحَيف والظلم الكامن وراء مثل هذه الجرائم، ومن أجل معالجة المشاكل.

فلكل جريمة أسبابها، سواء كانت سرقات في الشارع أم

فظاعات هائلة، وعموماً نجد أن بعضها خطير ويجب معالجته.

هناك طرق ملائمة وقانونية لمباشرة حالات الجرائم، مهما كان حجمها ومداها، وهناك سوابق لمثل ذلك؛ وقد ذكرتُ لتوي مثالاً واضحاً لهذا، وهو مثال ينبغي ألاّ يُجادَل فيه مطلقاً بسبب ردّة الفعل لدى أعلى السلطات الدولية.

في الثمانينات، شهدت نيكاراغوا اعتداءً عنيفاً من الولايات المتحدة، قُتل فيه عشرات الآلاف من الناس، ودُمِّر تماماً جزء كبير من البلاد، بحيث لا يمكن إعادة بنائه من جديد. وتَرافق الهجوم الإرهابي الدولي بحرب اقتصادية ساحقة، لا يستطيع أبداً بلد صغير، قامت قوة عظمى، مُنتقِمة بشكل وحشي بعزله، أن يتحملها وذلك حسب دراسات تفصيلية دقيقة قام بها مؤرخون هامّون أرّخوا لنيكاراغوا، ومن بينهم توماس ووكر. وآثار هذا على البلد كانت أقسى بكثير وأشدّ حتى من مآسي نيويورك في ذلك اليوم.

ولم يردّ الناس في نيكاراغوا على ما حصل بزرع القنابل في واشنطن، بل توجّهوا إلى المحكمة الدولية، التي حكمت لصالحهم، وأمرت الولايات المتحدة بالكفّ عن أعمالها الوحشية وبدفع تعويضات هامة لنيكاراغوا. إلاّ أن الولايات المتحدة رفضت بازدراء الانصياع لحكم المحكمة، وردّت عليه بتصعيد الهجوم فوراً. فلجأت نيكاراغوا فيما بعد إلى مجلس الأمن، الذي درس قراراً يدعو فيه الدول كافةً إلى احترام

القانون الدولي، فنقضته الولايات المتحدة وحدها باستخدام الفيتو.

فتوجّهت نيكاراغوا إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حيث حصلت على قرار مماثل، تمّت الموافقة عليه واعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد عامين من الخلاف حوله (وانضمت إليهما السلفادور مرّة في معارضته).

هذه هي الطريقة التي يجب أن تتبعها الدول. فلو كانت نيكاراغوا تملك القوة الكافية، لكانت استطاعت نصب محكمة جزائية أخرى. هذه هي المعايير التي تتبّعها الولايات المتحدة، ولا أحد يستطيع منعها. وهذا ما كان يطالبها به الشعب في أنحاء المنطقة، بما في ذلك حلفاؤها.

تذكَّر أن حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقية، كالحكومة الجزائرية الإرهابية وهي واحدة من أكثرها إثماً على الإطلاق، ستكون سعيدة بالانضمام إلى الولايات المتحدة في صدّها للشبكات الإرهابية التي تهاجم أمثال هذه الحكومات. فهي تشكّل أهدافها الرئيسية؛ لكنّها مطالَبة بإبراز بعض الأدلة، وهي تريد فعل ذلك ضمن إطار العمل على الالتزام بالحدّ الأدنى من القانون الدولي.

أما الوضع المصري فهو معقَّد. فالنظام هناك هو جزء من نظام أساسي قام بتنظيم القوات الإسلامية الراديكالية، التي شكَّلت شبكة بن لادن جزءاً منها. لقد كان النظام في مصر أول ضحاياها حين اغتيل أنور السادات. وما زال الناس

هناك يشكّلون الضحايا الرئيسيين لهذه القوات منذ ذلك الحين. لقد كانوا يودّون سحقها، ولكنْ فقط بعد تقديم بعض الأدلة المتعلّقة بالمتورّطين في أعمال العنف، وضمن نطاق ميثاق الأمم المتحدة، وتحت رعاية مجلس الأمن، كما يدّعون.

هذا هو المسار الذي يجب اتباعه إذا كانت النيّة هي التخفيف من احتمال وقوع فظاعات جديدة أخرى.

وهناك مسار آخر، ألا وهو الرد بعنف شديد، ومن ثم، يُتَوَقَّع تصعيد دورة العنف التي ستؤدي إلى المزيد من الفظاعات كالتي تحرّض عليها إطلاق صيحات الانتقام. وهذه الديناميّة معروفة جداً.

س: ما هو جانب أو ما هي جوانب الحادثة التي لم تغطِّها الصحافة الرئيسية كما يجب، ولماذا من المهمّ إيلاؤها انتباهاً أكبر؟

تشومسكي: هناك عدد من الأسئلة الجوهرية:

أولها، ما هي أنماط العمل المتاحة أمامنا، وما هي نتائجها المحتملة؟ لم يكن هناك، صورياً، أي نقاش حول اختيار الالتزام بحكم القانون، كما فعل الآخرون، مثل نيكاراغوا التي ذكرتها للتوّ (التي فشلت بالطبع، إذ إنّه ما من أحد سيقف حائلاً دون مثل هذه التحرّكات التي تقوم بها الولايات المتحدة)، أو كما فعلت إنكلترا في قضية الجيش الجمهوري الإيرلندي، أو كما فعلت الولايات المتحدة حين تمّ الاكتشاف

أن منشأ تفجير مبنى مدينة أوكلاهوما داخلي، محلي. وهناك عدد لا يحصى من القضايا والحالات الأخرى. هناك، نوعاً ما، إلى حدٍّ الآن، قرع طبول قوي يدعو إلى رد فعل عنيف، ودون ذكرٍ للحقيقة المتمثِّلة بكون ذلك لن يعود بكلفة باهظة على كافة الضحايا الأبرياء فقط، والكثير منهم هم الضحايا الأفغان لطالبان، بل سيكون ذلك استجابةً للأدعية التوّاقة لابن لادن وشبكته.

السؤال الثاني هو: (لماذا؟): وهو سؤال نادراً ما يُطرَح بطريقة جدّية.

إن رفض مواجهة هذا السؤال، معناه اختيار تزايد احتمال وقوع المزيد من الجرائم من هذا النوع، بشكل ذي دلالة.

ولقد حصلت بعض الاستثناءات، فكما ذكرتُ آنفاً، قامت جريدة وول ستريت باستعراض لآراء (أثرياء المسلمين)، وهو عملٌ يُقَدَّر لهذه الجريدة؛ وهؤلاء هم أناس مؤيِّدون لأمريكة ولكنهم ينتقدون بجدّة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وذلك لأسباب مألوفة بالنسبة إلى أي إنسان يعير اهتمامه لهذه المواضيع. ومشاعر الناس في الشارع مُشابهة، بالرغم من أنها أكثر مرارةً وحنقاً.

إن شبكة بن لادن تنتمي إلى فئة مختلفة، والواقع، فإن أفعالها خلال عشرين عاماً قد سبّبت ضرراً كبيراً للفقراء والمقموعين في المنطقة، وهم لا يسبّبون أي همٍّ لأفراد شبكات الإرهاب أبداً.

إلّا أنّ هؤلاء يَغرفون من مخزون الغضب والخوف واليأس مما يدفعهم للابتهال بحدوث ردّة فعل عنيفة من الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى تعبئة الآخرين لخدمة قضيتهم المريعة.

إنّ مثل هذه الموضوعات يجب أن تتصدّر صفحات الجرائد الأولى، فيما لو أملنا على الأقل بتخفيف دورة العنف بدلاً من تصعيدها.



الحملة الإيديولوجية

استناداً إلى مقابلات صحفية متفرّقة مع إذاعة ب ٩٢ (بلغراد)

في ١٨ أيلول ٢٠٠١، ومع إليس فريد وبيتر كريسلر

من إذاعة دويتشلاند فانك (ألمانية) في ٢٠ أيلول ٢٠٠١؛

ومع باولا ليوني لجريدة ديل بوبولو (سويسرا) في ٢١ أيلول ٢٠٠١.

س: كيف ترى التغطية الإعلامية لهذا الحَدَث؟ وهل هناك من توازٍ بينها وبين حرب الخليج في كتابك (كيف نصنع الموافقة)؟

تشومسكي: ليست التغطية الإعلامية وحيدة النمط كما يعتقد الأوربيون على ما يبدو، ربما لأنهم متشبثون بالنيويورك تايمز والإذاعة العامة الوطنية والتلفاز، وهكذا دواليك. وحتى النيويورك تايمز اعترفت، هذا الصباح، بأنّ الحالة في نيويورك مختلفة تماماً عمّا تمّ نقله في الإعلام. إنها حكاية صحفية جيدة، أن نلمّح أيضاً إلى أن الإعلام الرئيسي السائد لم يورد هذا الأمر، الذي ليس صحيحاً كليّاً، بالرغم من أنه صحيحٌ، إلى حدّ كبير، كما أوردته النيويورك تايمز.

وتورد التايمز الآن بأنّ «قرع طبول الحرب... يكاد لا

يُسمع في شوارع نيويورك»، وأن نداءات السلام «أكثر بكثير من طلبات العقاب»، حتى «في الأماكن الرئيسية المقامة فيها النصب التذكارية لكل ما فُقِدَ وللأحزان» على ضحايا الفظاعة الوحشية.

في الواقع، هذا مألوف في كل أنحاء البلاد. وهناك بالتأكيد مشاعر عامة مفترضة، نتشارك فيها جميعنا، ترغب بالقبض على مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم، فيما لو كان بالإمكان العثور عليهم. إلاّ أنني أعتقد أن هناك مشاعر قوية لدى السواد الأعظم من الناس، ضد الضرب والقتل الأعمى لكثير من الناس الأبرياء، ودون تمييز.

لكنْ، لدى أهمّ وسائل الإعلام، ولدى الطبقات المثقفة عموماً، نجد من المميَّز جداً رصّ الصفوف في سبيل تأييد السلطة خلال الأزمات، ومحاولة تعبئة الناس للقضية ذاتها. كان هذا صحيحاً، وبكثافة هيستيرية تقريباً، خلال قصف صربيا. وكذلك حرب الخليج، إذ لم تكن أبداً لتشذّ عن القاعدة.

وهكذا تعود الأحداث فتكرّر ذاتها في التاريخ.

س: لنفترض أن الإرهابيين قد اختاروا مركز التجارة العالمي هدفاً رمزياً لضربه، فكيف تساعد العولمة والهيمنة الثقافية على خلق الكراهية تجاه أمريكة؟

تشومسكي: هذا الاعتقاد مناسب تماماً للمثقفين الغربيين.

فهو يُحِلُّهم من المسؤولية عن الأفعال الكامنة حالياً وراء اختيار مركز التجارة العالمي هدفاً.

هل تمّ تفجيره في العام ١٩٩٣ بسبب القلق الناتج عن العولمة والهيمنة الثقافية؟ هل اغتيل أنور السادات قبل عشرين عاماً بسبب العولمة؟ وهل هذا كان السبب في أن (الأفغان)، المنتمين للقوات المدعومة من الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، قد قاتلوا ضد القوات الروسية في أفغانستان، أو يقاتلون الآن في الشيشان؟

لقد أوردت صحيفة وول ستريت، قبل بضعة أيام، تقريراً حول مواقف المصريين الأغنياء والمتميّزين، الذين كانوا في مطعم ماكدونالدز، مرتدين أحدث الأزياء الأميركية، إلخ؛ وقد كانوا منتقدين بحدّة للولايات المتحدة، لأسباب سياسية موضوعية، وهي أسباب معروفة جيداً لدى مَنْ يريد معرفتها؛ وقبل ذلك ببضعة أيام، ورد تقرير حول مواقف أناس أثرياء وذوي امتيازات من المنطقة، وكلهم من الموالين لأمريكة، ومن المنتقدين بعنف شديد لسياسات الولايات المتحدة.

فهل هذا يتعلّق (بالعولمة)، والماكدونالدز والجينز؟ والمواقف لدى العامّة في الشارع مشابهة لتلك، إلاّ أنها أكثر حدّةً، ولا علاقة لها على الإطلاق بهذه الأعذار الدارجِة.

إنها أعذار مناسبة للولايات المتحدة ولمعظم بلدان الغرب. ولنقتبس عبارات وردت في بداية التحليل في جريدة نيويورك تايمز (١٦ أيلول): «لقد قام مرتكبو الجرائم بفعلتهم لحقدهم

على القيم المعزَّزة في الغرب، كالحرية والتسامح والازدهار والتعددية الدينية والانتخابات العامة». أما أفعال الولايات المتحدة، فلا علاقة لها بذلك، ولذلك فلا حاجة حتى لذكرها (سيرج شميمان). هذه صورة ملائمة جداً، والموقف العام هذا مألوف في التاريخ الفكري، ففي الواقع، هو قريب جداً من المقياس النموذجي. هذا كما هو واقع، يختلف تماماً عن كل ما نعرفه، ولكن كل ما يتمتع به هو التملّق للذات والدعم الذي لا يقبل النقد للسلطة والقوة.

والخلل في هذا الموقف هو أن تبنّيه يساهم بشكل كبير في احتمال وقوع المزيد من الفظاعات، بما فيها تلك الموجَّهة ضدّنا، ولعلها ستكون أشدّ ترويعاً من تلك التي وقعت في ١١ سبتمبر.

أما بالنسبة إلى شبكة بن لادن، فأعضاؤها لا تقلقهم أبداً العولمة والهيمنة الثقافية، وهم يهملونها أكثر من عدم اكتراثهم بالفقراء والمقموعين في الشرق الأوسط، الذين تضرروا منهم أشدّ الضرر لسنوات عديدة. إنهم يعلنون لنا عن اهتماماتهم بصوت عالٍ وواضح: فهم يخوضون حرباً مقدسة ضد الأنظمة الفاسدة والقمعية واللاإسلامية في المنطقة، ومؤيديها، كما خاضوا حرباً مقدسة ضد الروس في الثمانينات (وهم الآن يفعلون الشيء ذاته في الشيشان والصين الغربية ومصر - وهذه الحالة تمتد منذ العام ١٩٨١ حين تمّ اغتيال أنور السادات - وفي أماكن أخرى).

ولعل بن لادن ذاته لم يسمع أبداً حتى عن (العولمة). فالصحفيون الذين أجروا معه مقابلات معمّقة، من أمثال روبرت فيسك، قالوا في تقاريرهم بأنه يكاد لا يعرف شيئاً عن العالم، ولا يهمّه أن يعرف أي شيء.

يمكننا أن نختار تجاهل كل الوقائع والانغماس في أوهامنا عن تغاضينا الذاتي، إذا أحببنا ذلك؛ لكنْ، في هذا مخاطرة عظيمة تجاه أنفسنا أولاً، إضافة إلى المخاطر الأخرى. ومن بين الأمور الأخرى، يمكننا أيضاً، إذا اخترنا ذلك، تجاهل جذور (الأفغان) من أمثال بن لادن وشركائه، وهذا ليس سراً على الإطلاق.

س: هل تربّى الشعب الأمريكي وتثقّف كفايةً كي يفهم هذا؟ وهل هناك دراية بالقضية ووعي لتأثيرها؟

تشومسكي: للأسف لا، تماماً كما أن الجواب هو لا عند الشعب الأوربي. فالأمر الأساسي والهام لدى العناصر المتميّزة في منطقة الشرق الأوسط (وحتى ما هو أكثر أهمية لدى العامّة في الشارع) يكاد يكون غير مفهوم هنا على الإطلاق، وخاصة أهم الأمور الملفتة للنظر، وهي معارضة سياسات الولايات المتحدة تجاه العراق والاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ففي العراق، وبالرغم من أن الغربيين يفضّلون رواية أخرى مختلفة، إلاّ أنهم يرون أن سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة قد استباحت تخريب المجتمع المدني العراقي، فيما كان صدام حسين يزداد قوّةً؛ وهذا

الأخير كما يعلمون، كان مدعوماً بقوّة من الولايات المتحدة خلال ارتكابه لأسوأ فظاعاته، بما في ذلك ضرب الأكراد بالأسلحة الكيماوية والغازية في العام ١٩٨٨. وحين يجهر بن لادن بهذه الأمور عبر البثّ الأثيري، فيُستَمع إليه في أنحاء المنطقة، يفهم المستمعون ذلك جيداً، حتى الذين يزدرونه، وهم كُثُر. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، فأكثر الوقائع والحقائق أهمية، نادراً ما تَرِد ضمن تقارير صحفية عبر العالم، وهي في غالبيتها مجهولة عالمياً، وخاصة بالنسبة إلى النخبة المثقفة. ولا تشاطر شعوب المنطقة بالطبع الأوهام السائدة والتي تجلب الراحة والعزاء للولايات المتحدة، ألا وهي (الكرم) و (النخوة)؛ هذه الأوهام التي أهدتها الولايات المتحدة للمشاركين في كامب ديفيد، صيف العام ٢٠٠٠، ناهيك عن الأساطير الأخرى المفضّلة لديها.

هناك الكثير مما نُشِرَ حول هذا الموضوع، وكان موثّقاً بشكل جيد اعتماداً على مصادر لا خلاف على صحّتها، لكنها تكاد تكون غير معروفة.

س: كيف ترى ردّة فعل الحكومة الأمريكية؟ وهي في هذا تمثّل إرادة أي جهة؟

تشومسكي: تستجيب حكومة الولايات المتحدة كغيرها، بشكل أساسي، لمراكز السلطة المحلية المكثّفة. هذا يجب أن يكون مسلّماً به. بالطبع هناك تأثيرات أخرى، بما فيها التيارات الشعبية، وهذا صحيح أيضاً في كل المجتمعات، حتى

ذات الأنظمة الاستبدادية الشمولية الظالمة، وبالتأكيد، وبشكل أكبر، في المجتمعات الديمقراطية. وبقدر ما نملك من معلومات، فإن حكومة الولايات المتحدة تحاول الآن استغلال الفرصة السانحة لدفع برنامجها الخاص نحو الأمام، ويتضمن العسكَرة، بما في ذلك (الدرع الصاروخي الدفاعي)، وكلمة السرّ لعسكرة الفضاء؛ وتقويض برامج الديمقراطية الاجتماعية؛ وتقويض القلق بشأن الآثار القاسية (للعولمة) المتضامنة، أو للنتائج البيئية، أو للتأمين الصحي، وهلّم جرّاً؛ كل ذلك بوضع معايير تزيد من تحويل الثروة لتستقرّ بين أيدي أناس قليلين (على سبيل المثال، إلغاء تضامن الضرائب)؛ وبتجنيد المجتمع، وهكذا يتمّ إلغاء الحوارات والاحتجاجات الشعبية العامة. هذا كله سَوِيٌّ وطبيعي تماماً. أما بالنسبة إلى الردّ، فإنّي أزعم أنهم يصغون إلى قادة أجانب وإلى متخصصين في الشرق الأوسط، وأفترض أيضاً أنهم يصغون إلى وكالاتهم الاستخباراتية الخاصة بهم، التي تحذّرهم من أنّ رداً عسكرياً كبيراً سيستجيب لابتهالات بن لادن. إلاّ أنّ هناك عناصر الصقور [في الإدارة الأميركية]، وهم الذين يريدون استغلال الفرصة من أجل التخلّص من أعدائهم بعنف شديد، ودون اهتمام لمعاناة الناس الأبرياء، بمن فيهم الناس هنا وفي أوربة الذين سيكونون ضحايا لتصعيد دورة العنف. وتتكرّر الدينامية المألوفة التي يغرق فيها الجميع ثانية. وكالعادة، هناك عدد كبير من الشخصيات كابن لادن في كلا الطرفين.

س: لقد نشرت العولمة الاقتصادية النموذج الغربي في كل أنحاء العالم، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المؤيِّد الأساسي لها، بوسائل مشكوك بأمرها أحياناً، وغالباً بإذلالِ الثقافات المحلية. فهل نواجه نتائج السياسة الاستراتيجية الأمريكية خلال العقود الأخيرة؟ أم إنّ أمريكة ضحية بريئة؟

تشومسكي: كثيراً ما تُقَدَّم هذه الأطروحة، وأنا لا أوافق عليها. السبب الأول هو أنّ النموذج الغربي، وبالأخص نموذج الولايات المتحدة، يرتكز على تدخل واسع للدولة في الاقتصاد. (فالقواعد الليبرالية الجديدة) تشبه تلك التي كانت سائدة في الحقبات المبكّرة، إذ إنّها سيف ذو حدّين: فنظام السوق الذي يلائمك قد لا يلائمني، باستثناء وجود بعض الامتيازات المؤقّتة، حين أكون في وضع جيد يسمح لي بالربح في المنافسة.

وثانياً، ففي رأيي ما حدث في ١١ سبتمبر (أيلول) لا علاقة له فعلياً بالعولمة الاقتصادية. فالأسباب تكمن في مكان آخر. لا شيء يمكنه تبرير الجرائم كتلك التي وقعت في ١١ سبتمبر، ولكنْ يمكننا التفكير بالولايات المتحدة أنها ضحية بريئة) فقط حين نتبنّى المسار الملائم، والمتمثّل بتجاهل سجل أفعالها وأفعال حلفائها، والتي لم تعدْ على الإطلاق سراً يمكن إخفاؤه.

س: يتفق الجميع اليوم على أنّ لا شيء سيبقى على حاله

بعد ما حدث في ١١ سبتمبر، ابتداءً من التضييق على الحقوق في حياتنا اليومية وانتهاءً بالاستراتيجية الشاملة المتَّبعة مع الحلفاء الجدد والأعداء الجدد. ما رأيك في هذا؟

تشومسكي:

[ملاحظة المحرّر: بدأ تشومسكي ردّه على هذا السؤال بتكرار ما ذكره في مقابلة سابقة، وذلك بقوله إن ما حدث في ١١ سبتمبر كان يحدث لأولّ مرّة منذ حرب العام ١٨١٢، حيث تعرّضت أرض الوطن في الولايات المتحدة إلى هجوم قوىً أجنبية، وهذا ما تمّ تنقيحه، باختصار هنا].

لا أعتقد أنّ ذلك سيؤدي، على المدى الطويل، إلى تضييقٍ على الحقوق داخلياً بطريقة جدّية بأي حال من الأحوال. وأعتقد أن الحواجز الثقافية والمؤسساتية متجذرة بقوة تستطيع فيها منع ذلك. وإذا اختارت الولايات المتحدة الردّ بتصعيد دورة العنف، ربما كما يأمل بن لادن وشركاؤه على الأرجح، ومن ثم، قد تتسبّب النتائج بالرعبِ المخيف. وهناك بالطبع طرق أخرى، قانونية وبنّاءة. ولها سوابق كثيرة ومعروفة.

فالرأي العام الواعي والمتيقِّظ داخل المجتمعات الأكثر حريةً وديمقراطيةً، يستطيع توجيه السياسات نحو مسارات أكثر إنسانية بكثير، وتشرِّف أصحابها بشكل كبير.

س: لم تستطع أجهزة الاستخبارات المنتشرة في العالم ولا

أنظمة الاستخبارات والتحكم الدولية (كالإشلون[١] مثلاً)، أن تتنبأ بما كان سيحدث، بالرغم من أن شبكات الإرهاب الإسلامية الدولية كانت معروفة. فكيف يمكن لعينَيْ المسؤول والمتحكّم الأوحد (بيغ بروذر) أن تغمضا بهذا الشكل؟ وهل علينا الآن أن نخشى من مسؤول أوحد أعلى وأهم من المتحكّم الأوحد؟

تشومسكي:

بصراحة، أنا لم يؤثّر فيّ أبداً، ولا بأي شكل من الأشكال، القلق والاهتمام اللذان تمت المجاهرة بهما بشكل واسع جداً في أوربة حول الإشلون كنظامٍ للتحكّم والاستخبارات. فبخصوص أنظمة الاستخبارات المنتشرة في أنحاء العالم، كانت إخفاقاتها هائلة على مدى السنين الماضية، وهذا أمر كنت قد كتبتُ عنه أنا والآخرون ولا يمكنني تفصيله هنا.

ما تقوله، هذا صحيح حتى لو تعلّق الأمر بأهداف يسهل التعامل معها أكثر بكثير من التعامل مع شبكة بن لادن، التي لا شك بأنها غير مركزية، وفيها عجز كبير في تركيبتها الهرمية، كما أنها منتشرة جداً في معظم أنحاء العالم، بحيث

(١) الإشلون: تنظيم للجنود يأخذ شكل درجات السلم، والمقصود هنا بأنظمة الاستخبارات المتابعة والمتصلة بعضها ببعض على التسلسل. (المترجمة).

تصبح صعبة الاختراق جداً. لا شك بأن أجهزة الاستخبارات ستُمنَح الكثير من الموارد كي تعمل بجدّ أكبر. إلاّ أن الجهود الجدّية للتخفيف من التهديدات التي يسبّبها هذا النوع من الإرهاب، تتطلّب مجهوداً لتفهّم هذه القضايا والتعامل معها بحذق، كما في قضايا أخرى لا تُحصى.

س: بن لادن، هذا الشيطان: هل هو عدو أم بالأحرى هو نوع من الوسم أو من الشعار الذي يعرِّف الشرّ ويجسِّده؟

تشومسكي: قد يكون بن لادن وقد لا يكون متورطاً بشكل مباشر في هذه الأعمال، لكن، على الأرجح، فإن شبكته التي كان هو أهم شخص فيها، متورطة في ذلك؛ بمعنى آخر، هي القوات التي أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتحقيق غاياتهم الخاصة، وقاموا بدعمها ما دامت تخدم هذه الغايات. إنه لمن الأسهل تجسيد العدو، وتعريفه أنه رمز للشرّ المطلق، أكثر من البحث عن فهم ما يكمن وراء الفظاعات الأساسية الهائلة. ومن الطبيعي أن تكون هناك إغراءات هائلة لتجاهل دور كل منّا؛ وليس من الصعب كشف هذا الدور، في هذه الحالة، وهو بالفعل مألوف لكلّ مَنْ لديه إلمام بالمنطقة وبتاريخها الحديث.

س: أليس هناك مخاطرة في أن تصبح هذه الحرب فييتنام جديدة وجراحها القديمة وآثارها لم تزل تنزف حتى الآن؟!

تشومسكي: هذا تشبيه غالباً ما يُعْرَض، وهو يكشف في رأيي عن الأثر العميق لعدة مئات من سني العنف الاستبدادي

على الثقافة الفكرية والأخلاقية في الغرب. لقد بدأت حرب فييتنام حين هاجمت الولايات المتحدة جنوب فييتنام، التي كانت تشكّل دائماً الهدف الرئيسي من حروب الولايات المتحدة، وانتهت باجتياح معظم الهند الصينية وتدميرها. ولن نستطيع الحديث بجدية عن حرب فييتنام مالم نرغب بمواجهة هذه الحقيقة الأساسية. صحيح أن الحرب كانت مكلفة جداً للولايات المتحدة، لكنّ آثارها على الهند الصينية كانت أكثر ترويعاً بما لا يُقاس. وكذلك فإن غزو أفغانستان كلّف الاتحاد السوفييتي كثيراً، لكنْ ليس هذا بالأمر الهام عند البحث في تلك الجريمة.

جرائم الدولة

استناداً إلى مقتطفات من مقابلة أجراها معه

دافيد برسامیان في ٢١ أيلول ٢٠٠١.

س: كما تعرف، هناك هياج وغضب وارتباك في الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر (أيلول). لقد حدثت جرائم قتل وهجمات على المساجد، وحتى معبد السيخ لم يسلمْ منها. وفي جامعة كولورادو، هنا في بولدر وهي المدينة ذات السمعة الليبرالية، وجدت عبارات كتبت على الجدران تقول، «أيها العرب، عودوا من حيث جئتم» و «اقصفوا أفغانستان»، و «عودوا إلى أوطانكم أيها العبيد الصحراويون». ما هي رؤيتك لتطور الأمور وانتشارها منذ أن وقعت الهجمات الإرهابية؟

تشومسكي: الأمر متشابك. فما تصفه أنتَ موجود بالتأكيد. ولكن، من جهة أخرى، التيارات المضادة موجودة أيضاً. أعرف أنها موجودة حيث تكون لي اتصالات مباشرة، كما أسمع الشيء ذاته من الآخرين.

[ملاحظة المحرّر: يكرّر جواب تشومسكي المختصر والمنقّح

هنا التعليق الذي قاله في مقابلة سابقة، وصف فيها مزاج سكان مدينة نيويورك وانبثاق حركة السلام].

إنه نوع آخر من التيارات، وهو داعم للناس الذين كانوا هدفاً للأذى بسبب بشرتهم الداكنة أو أسمائهم الغريبة. إذن هناك تيارات مضادة. والسؤال الذي يلقى هنا، هو: ماذا يمكننا أن نفعل حتى تعمّ التيارات الصحيحة وتسود؟.

س: هل تعتقد أن التحالف مع أفراد يُدعون (بذوي الأخلاق التي لا طعم لها)، ومع مروِّجي المخدرات والقتلة، لتحقيق ما يسمى بالغاية النبيلة، هو أمر أكثر من كونه إشكالياً؟

تشومسكي: تذكّر بأن بعض ذوي الأخلاق التي لا طعم لها موجودون في حكومات المنطقة، كما هي الحال في حكومتنا نحن، وفي حكومات حلفائنا. وإذا كنّا جدّيين في هذا الموضوع، علينا أن نتساءل أيضاً، ما هي هذه الغاية النبيلة؟ ما هي الغاية النبيلة من جرّ الروس إلى (الفخ الأفغاني) في العام ١٩٧٩، كما ادّعى زبيغنيو بريجينسكي بأنه قام بذلك؟ فدعم المقاومة ضد الغزو الروسي في كانون الأول من العام ١٩٧٩، أمرٌ، والتحريض على الغزو، وتنظيم جيش إرهابي مؤلّف من متعصبي الإسلاميين لتحقيق أغراض خاصة، هو أمر مختلف تماماً؛ وقد ادّعى بريجينسكي متفاخراً، أنه قام بكل هذا.

الآن، علينا إلقاء سؤال آخر، وهو: ماذا عن الحلف

الذي تشكّل، والذي تحاول الولايات المتحدة تجميعه؟ علينا ألاّ ننسى أن الولايات المتحدة ذاتها دولة إرهابية رائدة. وماذا عن التحالف بين الولايات المتحدة وروسية والصين وإندونيسية ومصر والجزائر، وهي دول مبتهجة برؤية تطوّر نظام دولي، ترعاه الولايات المتحدة، يسمح لها جميعاً بإنجاز فظاعاتها الإرهابية الخاصة بها؟! رُوسية مثلاً ستكون سعيدة جداً بالحصول على تأييد الولايات المتحدة لحربها الإجرامية في الشيشان. فالأفغان ذاتهم الذين قاتلوا ضد روسية، من المحتمل أنهم ينفّذون أعمالاً إرهابية داخل روسية، كما من المحتمل أنّ ذلك يجري في الهند، في كشمير. وستبتهج إندونيسية لحصولها على الدعم في تنفيذ مذابحها داخل إقليم آتشيه. والجزائر أيضاً، كما أعلنت عبر الأثير وسمعناه جميعاً، سيسعدها أن تحصل على إذن بتوسيع إرهاب دولتها الخاص.

[ملاحظة المحرّر: يشير تشومسكي هنا إلى التقرير الأخباري الذي تمّ بثّه مباشرة قبل مقابلته مع برساميان على الهواء في محطة KGNU، في بولدور بكولورادو]. والأمر ذاته يحدث مع الصين، في قتالها ضد القوات الانفصالية في المقاطعات الغربية، وتضم (الأفغان) الذين جندتهم الصين وإيران ليقاتلوا ضد روسية في الحرب، التي بدأت ربما مع بداية العام ١٩٧٨، أو قبل ذلك بقليل، كما تشير إليه بعض التقارير. وهذا يسري على كل أنحاء العالم.

لن يُقْبَل الجميع بسهولة في التحالف، فعلينا مع ذلك

المحافظة على بعض المعايير. «فقد حذّرت إدارة بوش [في السادس من تشرين الأول] بأن حزب ساندينيستا اليساري المتطرّف في نيكاراغوا، الذي يأمل بالعودة إلى السلطة في انتخابات الشهر القادم، ما زال يحتفظ بصلات قوية» بالدول والمنظمات الإرهابية، ولهذا «لا يمكن الاعتماد عليه لدعم التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي كانت تسعى الإدارة لتشكيله» (جورج غيدّا، الأسّوشيتد بْرِس، ٦ تشرين الأول).

وقد صرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية إليزاكوك بأنه، «وفقاً لما أعلنّاه سابقاً، فلا توجد منطقة وسطى بين من يعارضون الإرهاب وأولئك الذين يدعمونه». ورغم أن (الساندينيستاس) أي المنتمين لحزب الساندينيستا قد صرّحوا بأنهم «تخلّوا عن السياسات الاشتراكية والتصريحات الخطابية المعادية لأمريكة في الماضي، فإن بيان كوك الصادر في [٦ تشرين الأول] أشار إلى أن لدى الإدارة شكوكاً بالتصريحات المعتدلة هذه». ويمكن فهم شكوك واشنطن، إذْ إن نيكاراغوا فضلاً عن ذلك، قد هاجمت الولايات المتحدة وانتهكت حرمتها، لدرجة أن رونالد ريغان أُجبر على إعلان (حالة الطوارئ العامة) في الأول من أيار من العام ١٩٨٥، وهي حالة تتجدّد سنوياً، بسبب «السياسات والأعمال التي انتهجتها حكومة نيكاراغوا، فشكّلت بذلك تهديداً غيرَ اعتيادي وخطيراً على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة».

وقد أعلن الحظر أيضاً على نيكاراغوا «ردّاً على حالة الطوارئ التي أوجدتها حكومة نيكاراغوا بنشاطها العدواني في أمريكة الوسطى»، أي مقاومتها لهجوم الولايات المتحدة، وقد رفضت المحكمة الدولية مزاعم واشنطن عن النشاطات الأخرى لأنها لا أساس لها من الصحة.

وقبل ذلك بعام واحد، حدّد ريغان يوم الأول من أيار أنه (يوم للقانون) وذلك احتفالاً بمرور (مئتي سنة على الشراكة القائمة بين القانون والحرية)، مضيفاً أنه من دون القانون ستحلّ (الفوضى وانعدام النظام). وقبل ذلك بيوم واحد، احتفل بيوم القانون بإعلانه أن الولايات المتحدة ستستخفّ بإجراءات المحكمة الدولية، التي استمرت في إدانة إدارته «لاستخدامها غير القانوني للقوة»، ولانتهاكها المعاهدات في هجومها على نيكاراغوا، والذي تصاعد على الفور ردّاً على أمر المحكمة بإنهاء جريمة الإرهاب الدولي هذه. وخارج الولايات المتحدة، فإن الأول من أيار بالطبع هو يوم التضامن مع عمّال أمريكة في كفاحهم.

من المفهوم إذن أنّ على الولايات المتحدة أن تبحث عن ضمانات قوية لحسن السلوك، قبل أن تسمح لنيكاراغوا، بقيادة حزب الساندينيستا، بالانضمام إلى التحالف الذي تقوده واشنطن فقط، والتي ترحّب فيه الآن بالآخرين وتدعوهم للانضمام للحرب التي أُعلنت وتحرّكت ضد الإرهاب منذ عشرين عاماً، وهي تضم روسية والصين

وإندونيسية وتركية، ودولاً أخرى أهلاً لذلك، ومن ثم، فالدعوة لا تضم الجميع بالطبع!

أو خذْ إذا شئتَ (تحالف الشمال) الذي تدعمه الآن الولايات المتحدة وروسية معاً. إنه في الغالب مجموعة من سادة الحرب الذين نفّذوا أعمالاً إرهابية وتدميرية زرعت الرعب، مما أدى بمعظم السكان إلى الترحيب بطالبان. وبالإضافة إلى ذلك، إنهم في معظمهم متورطون في تجارة المخدرات وتهريبها إلى طاجكستان. وهم يسيطرون على معظم تلك الحدود، إلى درجة ربما تُعتبر فيها طاجكستان، حسب التقارير، أهم نقطة عبور لسيل المخدرات الذي من المحتمل أنه يصل إلى أوربة والولايات المتحدة. وإذا باشرت الولايات المتحدة، بمشاركة روسية، بتسليح هذه القوات بأسلحة ثقيلة وبمساندة بعض أنواع الهجمات بالاعتماد عليها، فإن تدفق المخدرات سيزداد على الأرجح في ظل الظروف الآتية من الفوضى وهروب اللاجئين.

(فذوو الأخلاق التي لا طعم لها) هم، بعد كل ما ذُكِرَ، مألوفون ومعروفون من سجلاّتهم التاريخية المليئة، والشيء ذاته صحيح بالنسبة إلى (الغايات النبيلة).

س: ما ورد في تعليقك عن أن الولايات المتحدة هي (دولة إرهابية رائدة) قد يصعق الكثير من الأمريكيين. فهل لك أن تُسْهِب في ذلك؟

تشومسكي: إن المثال الأوضح هو نيكاراغوا، مع أنه

بعيد عن الحالة الأكثر تطرّفاً. إنه المثال الأوضح لأنه لا جدال فيه، على الأقل بالنسبة إلى الناس الذين لديهم حدّ أدنى من الاهتمام بالقانون الدولي.

[ملاحظة المحرر: في المقالة الثانية من هذا الكتاب، أعطى تشومسكي تفاصيل أكثر حول هذه النقطة]. من الجدير بالذكر بأن الولايات المتحدة هي البلد الأوحد الذي أدانته المحكمة الدولية بالإرهاب الدولي، وهو البلد الذي رفض الانصياع لقرار مجلس الأمن، الذي دعا الدول لاحترام القانون الدولي؛ وهذا يجدر ذكره خصوصاً منذ أن تمّ طمس هذه المعلومات بشكل عام.

تستمر الولايات المتحدة في انتهاج سياسة الإرهاب الدولي. وهناك أمثلة لا تضاهي أبداً هذا الأمر. فكل الناس هنا شعروا بشكل خاص بالإهانة والحنق لدى حدوث التفجير في مدينة أوكلاهوما، وبعد يومين فقط تصدّر الصحف العنوان التالي: «مدينة أوكلاهوما تبدو مثل بيروت تماماً». لم أرَ أحداً يشير إلى أن بيروت أيضاً بدت مثل بيروت، وأحد الأسباب هو أن إدارة ريغان قد زرعت قنابل وقامت بتفجير إرهابي هناك في العام ١٩٨٥، كان يشبه تماماً تفجير مدينة أوكلاهوما؛ وضعتْ شحنة من المتفجرات خارج أحد المساجد، وتمّ ضبط زمنها كي تنفجر وتقتل أكبر عدد ممكن من المصلّين الخارجين من المسجد. فقُتِل ثمانون شخصاً وجرح مئتان وخمسون، كانوا في معظمهم من النساء والأطفال،

وذلك بناءً على تقرير أوردته الواشنطن بوست بعد ثلاث سنوات من الواقعة. كان التفجير الإرهابي يستهدف رجل دين مسلم، لم تحبه إدارة ريغان، وقد فشلت في استهدافه. ولم يكن هذا سراً قط.

لا أعرف ما هو الاسم الذي تعطيه للسياسات التي تُعتبر عاملاً رائداً في قتل مليون نسمة تقريباً في العراق، وربما نصف مليون طفل، على أنه ثمن ندفعه عن طيب خاطر، كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية.

هل هناك من اسم لهذا؟ أما دعم الفظاعات الإسرائيلية فهو أمر آخر وله اسم ثانٍ. أما دعم السحق الذي مارسته تركية على شعبها الكردي، والذي أعطتها فيه إدارة كلينتون دعمها الحاسم، بتزويدها بـ ٨٠ في المئة من الأسلحة، التي ساهمت في تصعيد الفظاعات الوحشية وزيادتها، فهو أمر ثالث. وقد كانت هذه أسوأ فظاعات حقيقية ارتُكبت، وواحدة من أسوأ حملات التطهير العرقي والتدمير التي حدثت في التسعينات؛ وهي نادراً ما تُعرَف بسبب مسؤولية الولايات المتحدة الرئيسية عنها؛ وحين يتم استعراضها بشكل وقح وغير مهذّب، يتم إنكارها وطمسها، وتوصف أنها «عيب» بسيط في تكريس أنفسنا بشكل عام (للقضاء على اللا إنسانية) في كل مكان.

أو خذْ مثلاً عملية تدمير مصنع الشفاء للأدوية في السودان، وهي تُعْتَبر إحدى الحواشي البسيطة الموجودة في سجل إرهاب الدولة، وسرعان ما يتم نسيانها.

ماذا ستكون ردة الفعل لو أن شبكة بن لادن نسفت نصف مخزون إمدادات العقاقير والأدوية في الولايات المتحدة، وخرّبت التسهيلات الموجودة لإعادة إصلاحها وسدّ هذا النقص؟

نستطيع تصوّر ذلك، بالرغم من أن المقارنة غير عادلة، فالنتائج أكثر مأساوية وقساوةً بكثير في السودان.

ولنضع هذا جانباً، فلو أن الولايات المتحدة أو إسرائيل أو إنكلترا كانت هدفاً لمثل هذه الفظاعة، ماذا ستكون ردّة الفعل؟ في هذه الحالة نقول: «آه، حسناً، هذا أمر محزن، فالخطأ بسيط، ولنهتم بموضوع آخر، ولندع الضحايا تتعفّن»! لكنّ ردّة فعل الشعوب الأخرى في العالم لن تكون هكذا. فحين قام بن لادن بتلك التفجيرات، كان يضرب على هذا الوتر الحسّاس (الرنّان)، حتى بين أولئك الناس الذين يزدرونه ويخافونه؛ وهذا، للأسف، صحيح أيضاً في معظم ما يقوله في بياناته الأخرى. وبالرغم من كون حالة السودان مجرد حاشية صغيرة في السجل، ومع ذلك فهي تعلّمنا دروساً هامة جداً. فأحد جوانبها الهامة هو ردّة الفعل الحاصلة حين يجرؤ أحدهم على ذكرِها. لقد فعلتُ ذلك في الماضي، وعاودتُه مرة أخرى وأنا أردّ على تساؤلات الصحفيين بعد فظاعات ١١ سبتمبر بوقت قصير. وقد قلتُ إنّ الضريبة التي دُفِعَت في (جريمة ١١ سبتمبر المروِّعة)، تلك الجريمة التي ارتُكبت بقصد «إلحاق الأذى والترويع العنيف»، (نقلاً عن روبيرت فيسك)،

يمكن مقارنتها بالنتائج التي أسفر عنها قصف كلينتون لمعمل الشفاء في شهر آب من العام ١٩٩٨. أظهرت هذه النتيجة المعقولة ردّة فعل غير عادية، ملأت العديد من المواقع على شبكة الإنترنت وكذلك العديد من الصحف بإدانات محمومة ومبهرجة، سأتجاهلها في هذا العرض. أما الجانب الوحيد المهم، فهو أن هذه العبارة الوحيدة التي تبدو، لدى تفحّصها عن قرب، وكأنها تخفي بياناً، فرآه بعض المعلّقين أمراً فاضحاً بشكل مطلق. من الصعب تجنّب الاستنتاج بأنهم، في العمق، يرون جرائمنا المرتكبة ضد الضعيف مسألة طبيعية كاستنشاق الهواء الذي نتنفسه، مع أنهم ينكرون ذلك أمام أنفسهم. إن جرائمنا التي نتحمّل مسؤوليتها هي نتيجة الفشل في تقديم تعويضات كبيرة، وضمان ملجأ وحصانة لمرتكبي الجرائم الإرهابيين، وإعطائنا الفرصة للوقائع المروِّعة لتغرق في أعماق الذاكرة، وكأننا نشبه دافعي الضرائب في ذلك. كل هذا له أثر وأهمية كبيرة كما حصل في الماضي.

ليس لدينا سوى بعض التقويمات التقديرية، فيما يتعلّق بنتائج تدمير معمل الشفاء. وقد طالب السودان بتحقيقٍ تجريه الأمم المتحدة للبحث في مبررات القصف، ولكن حتى هذا عرقلتْه واشنطن، وقد بدا بعضهم بأنهم حاولوا التحقيق فيما وراء ذلك؛ وبالتأكيد علينا أن نفعل ذلك. ولعلّنا يجب أن نبدأ باستذكار بعض المسلّمات الافتراضية، على الأقل من بين تلك التي لها حد أدنى من الأهمية بالنسبة إلى حقوق الإنسان.

وحين نقدّر الضريبة التي تدفعها البشرية نتيجة جريمة ما، فنحن لا نحصي فقط أولئك الذين قتلوا بالفعل في موقع الجريمة، بل نحصي أيضاً أولئك الذين ماتوا نتيجة لوقوعها. هذا هو المسار الذي نتبنّاه، بالتناوب وبشكل يلائم كلّ طرف، حين ندرس جرائم أعدائنا الرسميين، من أمثال ستالين وهتلر وماو تسيتونغ، وذلك في تقديم للقضايا الأكثر تطرفاً. هنا، نحن لا نقوّم الجريمة لنخفّف من حدتها، كونها لم تكن متعمّدة، ولكنها كانت انعكاساً لبنى مؤسساتية وإيديولوجيّة: فلنأخذ حالة متطرّفة وهي، مثلاً، المجاعة التي حدثت في الصين بين العامين ١٩٥٨ و ١٩٦١، فلم تُرفض على أساس أنها كانت (غلطة)، لم يكن ماو (يقصد) منها قتل عشرات الملايين من الناس. ولا يُخفّف من وطأتها تخمين أسبابه الشخصية التي دفعته لإصدار أوامر أدت إلى المجاعة.

وبالمثل، نحن نرغب أن نرفض بازدراء إدانة جرائم هتلر في أوربة الشرقية حين نغفل ونهمل جرائم ستالين. وحتى إنْ كنا ندّعي الجديّة، فعلينا تطبيق المعايير ذاتها دائماً على أنفسنا. وفي هذه الحالة السودانية، فنحن نحصي عدد الذين ماتوا نتيجةَ الجريمة، وليس فقط أولئك الذين قُتِلوا في الخرطوم جرّاء إطلاق صواريخ كروز. وعلينا ألاّ ننظر إلى الجريمة لنخفّف من وطأتها استناداً إلى الحقيقة، تلك التي تعكس الوظيفة الطبيعية للصناعة السياسية والمؤسسات الإيديولوجية، كما هو حاصل فعلاً، حتى لو أن هناك بعض التوقعات الصحيحة (وهي

مشكوك بها في نظري)، عن مشاكل كلينتون الشخصية، التي لا علاقة لها بهذا الموضوع بأي حال من الأحوال، وذلك للأسباب التي يفرضها كل شخص حين يتأمل جرائم الأعداء الرسميين.

ونحن نضع هذه البديهيات نصب أعيننا، لنلقِ نظرة على بعض المواد التي كانت سريعاً في متناول أيدي القراء في الصحافة السائدة الرئيسية. إنني لا أكترث بالتحليلات الواسعة لصحة حجج واشنطن، ولا بالأهمية الأخلاقية المتدنية، مقارنةً بمسألة النتائج المترتّبة على ذلك.

بعد عام من الهجوم على السودان، (كتب جوناثان بيلكي في بوسطن غلوب، في ٢٢ آب ١٩٩٩) قائلاً: «دون وجود أدوية لإنقاذ حياة الناس، [وبسبب تدمير المنشآت التي تهوّن الأوضاع]، فإن حصيلة القتلى في السودان جرّاء القصف ما زالت مستمرة بالارتفاع والتزايد.. وهكذا عانى عشرات الألوف من الناس، معظمهم من الأطفال، وماتوا بمرض الملاريا والسلّ وأمراض أخرى، كان من الممكن علاجها..

يزوِّد معمل [الشفاء] السودان بكل الأدوية المخصصة لعلاج الإنسان وكذلك كلّ الأدوية البيطرية المتاحة محلياً. وهو ينتج ٩٠ في المئة من أهم المنتجات الصيدلانية في السودان.. لقد جعلت العقوبات المفروضة عليه من المستحيل استيراد كميات كافية من الأدوية المطلوبة لتغطية النقص الجديّ الحاصل من جرّاء تدمير المعمل... ومازالت الإجراءات التي

اتخذتها واشنطن، في العشرين من شهر آب من العام ١٩٩٨، مستمرة في حرمان شعب السودان من الأدوية التي يحتاج إليها. ولابدّ أن ملايين الناس يتساءلون عن كيفية استطاعة محكمة العدل الدولية الاحتفال بعيدها هذا العام، في مدينة الهاغ الهولندية!!».

وكتب السفير الألماني في السودان ما يلي: «من الصعب تقدير عدد الأشخاص الذين ماتوا في هذا البلد الإفريقي الفقير، جرّاء تدمير معمل الشفاء، ولكنّ بضع عشرات من الآلاف يبدو تخميناً معقولاً» (فيرنر دوم، «العالمية والغرب»، مجلة هارفارد إنترناشيونال، صيف العام ٢٠٠١).

«إنّ فقدان هذا المعمل مأساة بالنسبة إلى التجمّعات الريفية التي تحتاج لهذه الأدوية» (توم كارنافين، مدير تقني في المعمل المدمَّر وهو «حسن الاطّلاع»، اقتبس عباراته هذه كلٌّ من إد فوليامي وهنري ماكدونالد وشيام باتيا ومارتين برايت، ونُشِرت في دورية لندن أوبزيرفر في ٢٣ آب ١٩٩٨، تصدّرت المقالة الصحفية، الصفحة الأولى من الدورية).

إنّ معمل الشفاء «يزوّد السودان بخمسين في المئة من أدويته، وتدميره ترك البلاد دون إمدادات من الكلوروكين، وهو العلاج الأساسي للملاريا»؛ ولكن، بعد مرور أشهر على هذا الحَدَث، رفضت الحكومة العمّالية البريطانية طلباتٍ «بتزويد السودان من جديد بمادة الكلوروكين بشكل عاجل وكمعونة إسعافية، إلى أن يحين الوقت الملائم الذي يستطيع فيه

السودانيون إعادة بناء الإنتاج الدوائي للمعمل». (باتريك وينتور، أوبزيرفر، ٢٠ كانون الأول، ١٩٩٨).

كانت منشأة الشفاء «هي الوحيدة التي تنتج الأدوية المضادة للسلّ لأكثر من ١٠٠٠٠٠ مريض، بكلفة جنيه إسترليني واحد شهرياً. والمنتجات الأخرى المستوردة والأغلى ثمناً، هي ليست الاختيار الأفضل لمعظم هؤلاء المرضى أو للأزواج والنساء والأطفال، الذين أصيبوا بعدوى هذا المرض منذ أن وقع هذا الحَدَث. ومعمل الشفاء كان أيضاً هو المعمل الوحيد الذي ينتج الأدوية البيطرية، في هذا البلد الواسع، ذي الطبيعة الريفية الرعوية في معظمه. وكان هذا المعمل مختصاً بإنتاج الأدوية القاتلة للطفيليات، التي تنتقل من قطيع للماشية إلى القطعان الأخرى الأكبر، وهذه هي الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال هناك» (جيمس آستيل، الغارديان، ٢ تشرين الأول، ٢٠٠١).

وتستمر حصيلة الموت الصامت بالازدياد!

قام صحفيون مرموقون بتقدير هذه الأعداد ونشروها في الصحف الرائدة. أما الاستثناء الوحيد فهو الأكثر اطّلاعاً بين كلّ مَنْ أورد المصادر التي وردت آنفاً، وهو جوناثان بيلكي، مدير البرنامج الإقليمي لمؤسسة الشرق الأدنى، والذي كتب اعتماداً على خبرته الميدانية في السودان. ويعود تاريخ إنشاء هذه المؤسسة المرموقة للتنمية إلى الحرب العالمية الأولى. وهي تزوِّدُ البلادَ الفقيرة في الشرق الأوسط وإفريقية بالمساعدات

التقنية، وتدعم المشاريعَ التنموية فيما يخص الزراعات الحقلية والرعوية المنتشرة محلياً، كما تعمل على توثيق الصلات مع أهم الجامعات، والمنظمات الخيرية، ووزارة الخارجية، بمنْ فيها من دبلوماسيين معروفين في الشرق الأوسط، وشخصيات بارزة في الشؤون التربوية والتنموية في الشرق الأوسط.

ووفقاً للتحليلات ذات المصداقية والمتاحة لنا في الحال، ومن ثم، تبعاً للنسبة السكانية، فإن حالة تدمير معمل الشفاء تشبه الحالة فيما لو أن شبكة بن لادن، وبهجوم وحيد على الولايات المتحدة، تسبّبت «بمعاناة مئات الآلاف من الناس وموتهم، ومعظمهم من الأطفال، بسبب أمراض كان بالإمكان معالجتها»، بالرغم من أن التشبيه هنا، كما ورد، غير عادل. فالسودان «هو أقل المناطق تقدّماً في العالم. فمناخه القاسي، وتوضّع سكانه المبعثَر في أنحائه، والمخاطر الصحية فيه وانهيار بنيته التحتية، كل هذا تجمَّع ليجعل حياة الكثير من السودانيين صراعاً من أجل البقاء». إنّ بلداً كالسودان تستوطن فيه الملاريا والسلّ وأمراض أخرى كثيرة، حيث (التفشّي المتواتر للسحايا والكوليرا أمر مألوف)، تكون الحاجة إلى تقديم الأدوية اللازمة هي حاجة ضرورية ومُلِحَّة (جوناثان بيلكي وكمال الفقي، تقارير تقنية مأخوذة من دراسة ميدانية مقدَّمة لصالح مؤسسة الشرق الأدنى).

بالإضافة إلى ذلك، فهو بلد ذو أرض صالحة للزراعة ولكنْ محدودة جداً، وفيه نقص مزمن وحاد للمياه الصالحة

للشرب ومعدل مرتفع جداً للوفيات، وصناعة بسيطة وديون غير ذات فائدة، ومُدَمَّر بسبب مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقد نهشتْه حرب داخلية مُدَمِّرة وشرسة، ويرزح تحت نير عقوبات صارمة. فما هو حاصلٌ داخل هذا البلد عبارة عن توقّعات واسعة، بما فيها تقديرات بيلكي (المعقولة جداً)، وهي تتضمن تخمينات عن (موت عشرات الألوف من الناس ومعاناتهم) فعلاً خلال عام واحد، وذلك نتيجة لتدمير المنشآت الرئيسية الهامة التي تقدّم وتنتج الأدوية الصالحة للبشر وكذلك الأدوية البيطرية.

يكاد هذا يلامس السطح الخارجي للقضية فقط، دون الدخول إلى أعماقها!!

لقد أفادت التقارير التي قامت بإرسالها فوراً لجنة مراقبة حقوق الإنسان، بأنه نتج مباشرة عن القصف إخلاء كل وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الخرطوم من العاملين الأمريكيين، كما فعل عدد من منظمات النجدة الأخرى)، وهذا ما أدّى إلى «عرقلة الجهود الإسعافية إلى زمن غير محدّد، بما في ذلك تلك التي تقدمها الولايات المتحدة اعتماداً على لجنة الإنقاذ الدولية [في مدينة حكومية هامة] يموت فيها أكثر من خمسين جنوبياً في اليوم الواحد»؛ هذه هي المناطق في «جنوب السودان، حيث تقول تقديرات الأمم المتحدة بأن ٢،٤ مليون شخص معرّضون لخطر المجاعة»، وبأن «المساعدات المفكّكة والهزيلة للسكان المدمّرين» قد تخلّف «أزمة مخيفة».

وفوق كلّ هذا، (يبدو) أن قصف الولايات المتحدة (قد عطّل التحرّك ذا التطور البطيء باتجاه التسوية بين الأطراف المتحاربة في السودان)، وقضى أيضاً على الخطوات الواعدة باتجاه اتفاق للسلام من أجل وضع نهاية للحرب الأهلية التي خلّفت وراءها مليوناً ونصف المليون من القتلى منذ العام ١٩٨١؛ هذه الخطوات التي قد تقود إلى (السلام في أوغندة وفي حوض النيل بكامله).

وكما يبدو، فقد «قضى هذا الهجوم... على الفوائد المتوقَّعة من التحوّل السياسي في قلب الحكومة الإسلامية في السودان» باتجاه «التزام براغماتي مع العالم الخارجي»، إضافة إلى الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات السودانية المحلية، ولإنهاء دعم الإرهاب، والتقليل من تأثير الإسلاميين الراديكاليين (مارك هيوباند، الفاينانشال تايمز، ٨ أيلول، ١٩٩٨).

وبناءً على مثل هذه النتائج الناشئة، يمكننا مقارنة الجريمة في السودان باغتيال لومومبا، الذي ساهم في إغراق الكونغو بعقود من المذابح، التي لم تنتهِ بعدُ؛ أو بالإطاحة بالحكومة الديمقراطية في غواتيمالا في العام ١٩٥٤، التي أدّت إلى أربعين عاماً من الفظاعات الشنيعة؛ وكثير من الأمور السيئة المشابهة لها.

وتكررت استنتاجات هيوباند بعد ثلاث سنوات على لسان جيمس آستيل، في مقالة أشرتُ إليها آنفاً. فقد استعرض فيها «التكلفة السياسية التي يدفعها بلد يناضل في سبيل الخلاص

من الديكتاتورية العسكرية الاستبدادية ومن الإسلامية الهدّامة ومن الحرب الأهلية الطويلة الأمد» قبل الهجوم الصاروخي الذي «استمر طوال الليل و[أغرق الخرطوم] في كابوس من التطرّف الواهن التي كانت تحاول الهرب والتخلص منه». ثم يستنتج بأن هذه «التكلفة السياسية» قد تسبّبت في ضرر أكبر للسودان من تدمير «خدماته الطبية الهشّة». ويستشهد آستيل بالدكتور إدريس الطّيب، وهو واحد من بين عدد قليل جداً من علماء الصيدلة والأدوية في السودان، كما أنه رئيس مجلس إدارة معمل الشفاء، فيقول: إن الجريمة هذه هي «أكثر إرهابيةً من العمل الإرهابي الذي تمّ فيه نسف البرجين التَّوْأَمَيْن في نيويورك، والفرق الوحيد هو أننا نعلم منْ قام بهذه الجريمة! أشعر بالحزن الشديد على من فقدوا حياتهم [في نيويورك وواشنطن]، ولكن من حيث العدد، والتكلفة بالنسبة إلى بلد فقير، [فإن قصف السودان] كان أسوأ».

لسوء الحظ، قد يكون على حق بالنسبة إلى (الخسائر في الأرواح، من حيث العدد)، حتى لو أسقطنا من حسابنا (التكلفة السياسية) على المدى الأبعد.

إن تقويم (التكلفة النسبية) هي عملية لن أحاول الخوض فيها، ومن المعلوم أن تصنيف الجرائم ضمن بعض المقاييس هو بشكل عام سخيف؛ رغم أن مقارنة حصيلة كل منها أمر معقول تماماً، ويُعتبر بالتأكيد مقياساً في الدراسات المعرفية.

لقد سبّب القصف أيضاً تكاليف باهظة لشعب الولايات

المتحدة، كما توضَّح جلياً في ١١ سبتمبر (أيلول)، أو كما يجب أن يتّضح جلياً. يبدو لي بوضوح أن هذا لم يأتِ بعبرةٍ بارزة (أو لنقل لم يأتِ بأي عبرة على الإطلاق)، لدى إجراء نقاش موسَّع حول الإخفاقات الاستخباراتية الكامنة وراء فظاعات ١١ سبتمبر (أيلول).

فقبل حدوث القصف الصاروخي في العام ١٩٩٨، احتجز السودان رجلَيْن مشتبه بهما في تفجير السفارات الأمريكية في شرق إفريقية، وقد تمّ إخطار واشنطن بذلك، كما أكّد مسؤولون رسميون في الولايات المتحدة. إلاّ أن الولايات المتحدة رفضت عرض السودان بالتعاون، وبعد الهجوم الصاروخي، قام السودان (غاضباً بإطلاق سراح) المشتبَه بهما (جيمس ريزن، نيويورك تايمز، ٣٠ تموز، ١٩٩٩)؛ وقد اعتُبرا منذ تلك اللحظة، وتمّ التعرّف بهما على أنهما عنصران فعّالان من شبكة بن لادن. ومؤخَّراً، تسرّب عن سجلاّت مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI)، ما يضيف سبباً آخر إلى الأسباب التي جعلت السودان يقوم (غاضباً بإطلاق سراح) المشتبَه بهما. ويكشف السجلّ بأن مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI) أراد تسلّم الرجلَيْن، إلاّ أن وزراة الخارجية رفضت ذلك. ويصف الآن أحد (المصادر السابقة للاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، هذا الرفض المتكرّر للعروض السودانية بالتعاون بأنه «أسوأ فشل استخباراتي حصل في هذه المهنة المرعبة كلها»، كما في ١١

سبتمبر. (فذلك هو مفتاح كل شيء وقع الآن)، بسبب الأدلّة الكثيرة على بن لادن، والتي عرضت السودان بأن يقدّمها، وقد تمّ رفض هذه العروض مراراً بسبب (كره الإدارة الأمريكية غير المعقول) للسودان؛ هذا ما أورده أحد المسؤولين السابقين في مصادر الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA).

وقد تضمّنت عروض السودان المرفوضة «معلومات استخباراتية أساسية واسعة عن أسامة بن لادن وأكثر من مئتي عضو قيادي من شبكته الإرهابية المسمّاة القاعدة، خلال السنوات التي انتهت بهجمات ١١ سبتمبر.

وقد قُدِّمت لواشنطن «ملفّات ضخمة، تحوي صوراً وسيراً ذاتية مفصَّلة للكثير من أجهزة بن لادن الرئيسية، ومعلومات حيوية حول المصالح المالية للقاعدة في كثير من بقاع العالم»؛ لكنّ واشنطن رفضت قبول هذه المعلومات بسبب (الكره غير المعقول) لهدف هجومها الصاروخي، ألا وهو السودان.

من المعقول القول هنا بأنه «فيما لو حصلنا على هذه المعلومات الأساسية، لأُتيحت لنا فرصة أكبر لمنع هذه الهجمات» في ١١ سبتمبر؛ هذا ما خلص إليه المسؤول والمصدر السابق في الاستخبارات الأمريكية المركزية (CIA) (دافيد روز، الأوبزيرفر، ٣٠ أيلول، من تقرير منقول عن تحقيق للأوبزيرفر).

لا يستطيع المرء، إلاّ بجهد جهيد، أن يحاول تقدير حصيلة

التفجيرات في السودان، بمعزل حتى عن عشرات الآلاف من الضحايا السودانيين المحتملين الذين ماتوا مباشرة بعد القصف.

وتُعزى الحصيلة الكاملة إلى الفعل الإرهابي الأوحد، على الأقل فيما لو تحلّينا بالنزاهة التي تقتضي أن نتبنّى المعايير التي نطبقها بحذافيرها على أعدائنا الرسميين. وتُخْبِرُنا ردّة الفعل في الغرب الكثير عن أنفسنا، فيما لو وافقنا على أن نتبنّى بديهية أخلاقية أخرى، ألا وهي عبارة: انظر إلى نفسك في المرآة! أو بالعودة إلى «منطقتنا الصغيرة ههنا، والتي لم تسبّب إزعاجاً لأحدٍ البتّة»، كما يسمّي هنري ستيمسون نصف الكرة الغربي، ولنأخذ كوبا مثالاً. فبعد عدة سنوات من الإرهاب الذي بدأ في أواخر العام ١٩٥٩، بما تضمّنه من فظاعات شنيعة جداً، أصبح لكوبا الحق باللجوء إلى العنف ضد الولايات المتحدة، وفقاً لعقيدة الولايات المتحدة ذاتها، التي نادراً ما تثير التساؤل. وللأسف، إنه أمر من السهل جداً متابعته، ليس فقط بالنسبة إلى الولايات المتحدة ولكن بالنسبة إلى الدول الإرهابية الأخرى أيضاً.

س: في مؤلَّفِك (ثقافة الإرهاب)، كتبت تقول: إنّ «المشهد الثقافي مضيء بوضوح خاص بسبب تفكير الحمائم الليبرالية، التي وضعت الحدود من أجل معارضة جديرة بالاحترام». فكيف كان إنجازها منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر؟

تشومسكي: بما أنني لا أحبّ التعميم، فلنأخذ مثالاً ملموساً. في ١٦ أيلول، أوردت النيويورك تايمز تقريراً يقول: إن الولايات المتحدة طلبت من باكستان أن تقطع الإمدادات الغذائية عن أفغانستان. وقد تمّ التلميح إلى هذا من قبل، لكنّه هنا ذُكرَ بصريح العبارة.

ومن بين الطلبات الأخرى التي أصدرتْها واشنطن لباكستان، أنها أيضاً «مطالَبة... بإلغاء قوافل الشحن التي تزوّد الشعب الأفغاني المدني بأغلب المواد الغذائية والمعونات الأخرى»؛ من المحتمل أن هذه المواد الغذائية تحفظ الملايين من الناس، تماماً على حافة الموت من الجوع (جون بيرنز، إسلام آباد، نيويورك تايمز). فماذا يعني هذا؟ إنه يعني أن هناك عدداً غير معروف من الناس المتضورين جوعاً سيهلكون. فهل هم من الطالبان؟ لا، إنهم ضحايا لطالبان. وكثير منهم لاجئون في الداخل وممنوعون من المغادرة. ولكن هناك تقرير يقول: حسناً، لنباشر بقتل عدد غير معروف من الناس، ربما ملايين من الأفغان المتضوِّرين جوعاً، الذين هم ضحايا لطالبان. فماذا كانت ردّة الفعل؟

لقد أمضيتُ بعد ذلك يوماً كاملاً أستمع إلى الإذاعات والمحطات التلفازية، عبر العالم، وأحاول استخلاص أمور مفيدة منها! ولا أحد في أوربة أو في الولايات المتحدة استطاع التفكير بكلمة واحدة من ردّة الفعل! وفي أماكن أخرى من العالم، كان هناك الكثير الكثير من ردود الأفعال، حتى في

المحيط المجاور لأوربة، مثل اليونان. فكيف يجب أن تكون ردّة فعلنا فيما يتعلّق بهذا الأمر؟ افرض أن إحدى السلطات كانت قوية جداً لدرجة استطاعت أن تقول: لنفعل أي شيء يستطيع أن يتسبّب بموت عدد هائل من الأمريكيين جوعاً. فهل تعتقد أنها مشكلة خطيرة؟ ومرة أخرى أقول، هذا التشبيه غير عادل. وفي حالة أفغانستان، التي تُرِكت لتتعفن بعد أن دمّرها الغزو السوفييتي واستغلّتها حرب واشنطن، فإن معظم البلد مدمَّر وشعبه يائس، وهي بلاد تشكّل أزمة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

س: إن محطة الإذاعة الوطنية، التي اتهمتها إدارة ريغان في الثمانينات بأنها مثل «إذاعة لماناغوا[١] على البوتوماك[٢]»، وقد اعتُبرت أيضاً (هناك بعيداً) على الجانب الليبرالي من المناظرات المحترمة. وفي برنامج (كل الأشياء مأخوذة بعين الاعتبار)، يلقي مضيف هذا البرنامج السؤالين التاليين في ١٧ أيلول وهما: «هل يجب السماح بالاغتيالات؟ هل يجب منح الاستخبارات الأمريكية المركزية (CIA) فرصة أخرى للعمل في الوقت الضائع؟».

---

(١) ماناغوا: عاصمة نيكاراغوا. (المترجمة).

(٢) البوتوماك: هو نهر في الولايات المتحدة يصبّ في مضيق شيزابيك، على المحيط الأطلسي قرب ميريلاند، شرق الولايات المتحدة. والمقصود هنا بأنها إذاعة تناصر نيكاراغوا في عقر دار الولايات المتحدة. (المترجمة).

تشومسكي: يجب عدم السماح للاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بتنفيذ الاغتيالات، وهذا هو الحد الأدنى للموضوع. هل ينبغي السماح لـ (CIA) بترتيب عملية تفجير بسيارة مفخّخة في بيروت كتلك التي ذكرتُها للتوّ؟

هذا ليس سرّاً نشر بالمصادفة؛ فقد نشر تحت عناوين بارزة، بالرغم من أنه نُسي بسهولة. وهذا لا يشكّل انتهاكاً لأيّ قانون، ولا ينطبق فقط على الـ (CIA). هل كان ينبغي السماح للاستخبارات المركزية الأمريكية بتنظيم جيش إرهابي ليقوم بمهمة رسمية في نيكاراغوا، كلفتْهُ بها مباشرةً وزارة الخارجية، وذلك لتنفيذ هجمات على (أهداف بسيطة) في نيكاراغوا، وهي التعاونيات الزراعية والعيادات الصحية غير المحصّنة دفاعياً؟ وتذكَّرْ أن وزارة الخارجية وافقت رسمياً على مثل هذه الهجمات، مباشرةً بعد أن صدر أمر المحكمة الدولية للولايات المتحدة بإنهاء حملتها الإرهابية الدولية ودفع تعويضات مادية أساسية.

ما هو الاسم الذي نطلقه على هذه الحالة؟ أم إنه يجب تأسيس منظمة كشبكة بن لادن، ليس شبكته بعينها، ولكن منظمات ذات أسس سرّية مثلها؟

هل ينبغي للولايات المتحدة أن تسمح بتزويد إسرائيل بطائرات مروحية هجومية، لتُسْتَخدم في تنفيذ عمليات اغتيال سياسية وهجمات على أهداف مدنية؟ ليس هذا من أعمال الـ

CIA. هذا ما قامت به إدارة كلينتون، دون أي اعتراض ذي قيمة. في الواقع، حتى ذلك لم يُنْشر في الإعلام، بالرغم من أن مصادره كانت منزّهة عن الخطأ.

س: هل لك أن تعرِّف باختصار الاستخدامات السياسية للإرهاب؟ وأين هي المواقع التي كانت فيها مناسبة تماماً للنظام العقائدي؟

تشومسكي: لقد التزمت الولايات المتحدة رسمياً بما يسمّى (القتال غير الشديد). هذه هي العقيدة الرسمية. فإذا قرأتَ التعاريف الأساسية للصراع غير الشديد، وقمتَ بمقارنتها مع التعاريف الرسمية للإرهاب في أدلّة الجيش، أو في قانون الولايات المتحدة الأساسي (انظر حاشية الجواب عن السؤال الرابع في المقالة الأولى في هذا الكتاب)، فتجد أنها في معظمها متماثلة. فالإرهاب هو استخدام الوسائل القسرية الموجهة ضد السكان المدنيين في سبيل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أهداف أخرى. هذا ما كان عليه الهجوم على مركز التجارة العالمي، وهو جريمة إرهابية مروِّعة. الإرهاب، وفقاً للتعاريف الرسمية، هو جزء بسيط من عمل الدولة، وعقيدة رسمية، وليس فقط لدى الولايات المتحدة بالتأكيد.

إنه ليس (سلاح الضعيف)، كما لطالما زعم الناس.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لكلّ هذه الأمور أنْ تُعْرَف

جيداً. ومن المُخجِل أنها ليست كذلك. إنّ بإمكان أي إنسان يريد كشف هذه الأمور، أن يبدأ بقراءة مجموعة أليكس جورج التي ذكرتُها سابقاً، التي تبحث في الكثير الكثير من هذه القضايا. تلك أشياء يحتاج الناس إلى معرفتها إذا كانوا يريدون فهم أي شيء يتعلّق بهم. تلك الأشياء عرفتها الضحايا، بالطبع، إلاّ أن مرتكبي الجرائم يفضّلون تحويل أنظارهم إلى اتجاه آخر.

اختيار الفعل

استناداً إلى مقابلة أجراها معه

ميكائيل ألبرت في ٢٢ أيلول ٢٠٠١م

سؤال: لنفترض جدلاً أن بن لادن كان وراء ما حدث. وإذا كان الأمر كذلك، فما السبب الذي دفعه لذلك؟ فهو بالتأكيد لن يستطيع مساعدة الفقراء والذين لا حول لهم ولا قوة في كل أنحاء العالم، وبالأحرى لن يستطيع مساعدة الفلسطينيين؛ إذن، ما هو هدفه فيما لو كان قد خطّط لهذا الفعل؟

تشومسكي: علينا توخّي الحذر في هذا الموضوع. حسبما قاله روبرت فيسك، الذي أجرى مقابلات متكررة ومطوّلة مع بن لادن، فإنّ هذا الأخير يشارك الآخرين من أبناء المنطقة شعورهم بالحنق والغضب ضدّ الوجود العسكري للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، وضدّ دعمها للفظائع المرتكَبة بحق الفلسطينيين، وضدّ قيادة الولايات المتحدة لعملية استباحة المجتمع المدني العراقي وتخريبه. هذا الشعور بالغضب والحنق هو شعور مشترك لدى الغنيّ والفقير، بدءاً من المجال السياسي وانتهاءً بكل الأطياف الأخرى.

الكثير من المطّلعين جيداً على ظروف المنطقة يشكّون أيضاً في قدرة بن لادن على التخطيط لمثل هذه العملية الدقيقة والمعقّدة بشكل لا يصدّق من كهف ما في مكان ما من أفغانستان.

لكنّ احتمال تورّط شبكته هو احتمال جِدّ معقول، كذلك الأمر بالنسبة إلى كونه ملهمها. إنّ بنى هذه الشبكة هي غير مركزية كما أن تراتبها ليس هرمياً، ومن المحتمل أن اتصالاتها فيما بينها محدودة جداً. فمن الممكن تماماً أن يكون بن لادن صادقاً حين يقول بأنه لم يكن على علم بالعملية.

ولندعْ كل هذا جانباً؛ إنّ بن لادن واضح تماماً فيما يريده، ليس فقط بالنسبة إلى الغربيين الراغبين في إجراء مقابلات صحفية معه، من أمثال فيسك، ولكن بالنسبة إلى المستمعين الناطقين بالعربية، وهذا ما هو أهمّ؛ إذ إنه يصل إليهم عن طريق أشرطة التسجيل المتداولة بينهم بشكل كبير وواسع. وتوخياً لاستكمال الحوار، يمكن تبنّي هيكليته في العمل: فهدفه الأول هو العربية السعودية وأنظمة الحكم الأخرى الفاسدة والقمعية الموجودة في المنطقة، وهي أنظمة غير (إسلامية) بالمعنى الحقيقي للكلمة.

ويهدف بن لادن وشبكته إلى دعم المسلمين المدافعين عن وجودهم ضد (الكفار) أينما وجدوا، سواء في الشيشان أو البوسنة أو كشمير أو غرب الصين أو جنوب آسية أو شمال إفريقية وفي أماكن أخرى محتملة. لقد حاربوا وانتصروا في

جهادهم المقدّس على الروس وطردوهم من أفغانستان المسلمة، وهم يهدفون أيضاً، ويُعتَبر ذلك أولوياً لديهم، إلى طرد الأمريكان خارج العربية السعودية، وهي البلد الأكثر أهمية في نظرهم باعتبارها تضم أقدس المقدسات الإسلامية (مفترضين أن الأوربيين لا يختلفون كثيراً عن البريطانيين أو الأمريكيين من وجهة نظرهم).

لقد لاقت صيحته للإحاطة بالأنظمة الفاسدة والشرسة من العصابات والجلاّدين صدىً واسعاً، كما هو الأمر بالنسبة إلى سخطه على الفظاعات التي نَسَبَها هو وغيره إلى الولايات المتحدة والتي تمّت دون سبب يذكر.

وفي الحقيقة، فإن جرائمه قد أضرّت لأقصى حد بأشد الناس فقراً واضطهاداً في المنطقة. فالهجمات الأخيرة مثلاً كانت ضارة بالفلسطينيين إلى أبعد الحدود. ولكن ما يبدو تناقضاً حاداً من الخارج قد يُرى بشكل مختلف تماماً من الداخل. فقد يبدو بن لادن بطلاً حين يقاتل بشجاعة الظالمين الموجودين في الواقع، مهما أضرّ فعله هذا بالغالبية الفقيرة. وإذا نجحت الولايات المتحدة في قتله، فقد يصبح أكثر قوةً وهو شهيد، وسيبقى صوته مسموعاً من خلال أشرطة التسجيل التي ستنتشر عبر وسائل أخرى كثيرة. وعلاوة على ذلك، فإنه، بوصفه رمزاً، لا يقلّ شأناً عن أي قوة ضاربة ومؤثّرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى شعبها بشكل أكبر.

أعتقد أن هناك أسباباً عديدة تجعلنا نصدّق كلماته؛ ومن

هنا فلا يمكن لجرائمه أن تشكّل مفاجأة للمخابرات المركزية الأمريكية الـ CIA.

(فالهجمات المرتدّة) التي قامت بها القوات الإسلامية الراديكالية، تلك القوات التي نظّمتها وسلّحتها كل من الولايات المتحدة ومصر وفرنسة والباكستان وغيرها من الدول، بدأت هجماتُها تقريباً دفعة واحدة في العام ١٩٨١ مع اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، وهو الذي كان من أكثر المتحمّسين لتجنيد قوات مسلّحة تشنّ حرباً مقدّسة ضد الروس. ومنذ ذلك الحين استمر العنف دون توقّف أو تراجع.

وكانت الهجمة المرتدّة مباشرة تماماً، وكانت من النوع الذي ألِفناه خلال خمسين سنة ماضية من التاريخ، بما في ذلك تدفق المخدرات والعنف. ولنأخذ مثالاً على ذلك إحدى القضايا التي كتب فيها جون كولي المتخصص في مثل هذه الأمور، حيث قال إن ضباطاً من الـ CIA «قد ساعدوا بِوَعيٍ تام وعن عمد» الشيخ الإسلامي المصري المتطرف عمر عبد الرحمن على الدخول إلى الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠(الحروب غير المقدّسة)؛ ولقد كان مطلوباً من السلطات المصرية بتهم الإرهاب. وفي العام ١٩٩٣، كان قد تورّط في محاولة تفجير مركز التجارة العالمي، الذي أعقب تزويد الأفغان بكتيّبات تعليمية تحتوي على إجراءات نشرتها الـ CIA فيها من أجل محاربة الروس. كان المخطط يهدف

إلى نسف مبنى الأمم المتحدة ونفقَيْ لينكولن وهولندا وأهداف أخرى أيضاً. وتمّ تجريم الشيخ عمر بتهمة التآمر وحكم عليه بالسجن لمدة طويلة.

س: أكرر مرة أخرى، لو كان بن لادن هو الذي خطّط لهذه الأفعال، ولو كانت مخاوف الناس من وقوع المزيد من مثل هذه الأفعال هي مخاوف صادقة وحقيقية، فما هي المقارَبة المناسِبة للتخفيف من الخطر أو لإلغائه تماماً؟ أي خطوات على الولايات المتحدة أو غيرها اتخاذها محلياً أو عالمياً؟ وما هي النتائج المتوقَّعة من هذه الخطوات؟

تشومسكي: يختلف الحال من قضية إلى أخرى، ولكن دعنا نأخذ بعض الحالات المتشابهة التي يمكن القياس عليها. كيف كانت الطريقة الصحيحة التي تعامل فيها البريطانيون مع التفجيرات في لندن التي قام بها الجيش الجمهوري الإيرلندي؟ أحد الخيارات كان يمكن أن يتضمن إرسال القوات الجوية الملكية لتخريب مصادر التمويل وتدميرها في أماكن كبوسطن مثلاً، أو تسلّل الكوماندوس للقبض على أولئك المشتبه بهم بالتورّط في مثل هذا التمويل وقتلهم أو اختطافهم واقتيادهم إلى لندن لمحاكمتهم.

لندع جانباً كلّ احتمال للتطبيق، فإن هذا كان سيُعتبَر حماقة إجرامية. هناك إمكانية أخرى وهي إجراء دراسة واقعية لخلفية الهموم والمظالم، ومحاولة معالجتها، وفي الوقت ذاته احترام القواعد القانونية بمعاقبة المجرمين؛ وهذا إجراء أكثر

عقلانية بنظر مَنْ يفكّر فيه. أو خُذْ كمثال تفجير المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما، فقد عَلَتْ صيحات على الفور لضرب الشرق الأوسط، وكان من المحتمل حدوث ذلك فيما لو تمّ العثور على أي صلة تشير إلى العلاقة ولو من بعيد بهذا الحادث. وبالمقابل، عندما اكتُشِف أن الهجوم كان من تدبير محلي، وقد قام به أحد المرتبطين بالميليشيا [المتطرفة]، لم تعلُ أي صيحة تطالب بمحو مونتانا وإيداهو من على الخريطة، أو تدمير (جمهورية تكساس) التي كانت تدعو للانفصال عن حكومة واشنطن القمعية المستبدّة وغير الشرعية؛ بل بالعكس، تمّ البحث عن مرتكب هذه الفعلة، وتمّ العثور عليه وتقديمه للمحاكمة والحكم عليه أيضاً. أما ردّ الفعل فكان معقولاً لدرجة كبيرة، فقد بُذِلت الجهود لمحاولة تفهّم المظالم والتجاوزات الكامنة وراء مثل هذه الجرائم ومحاولة التصدي للمشاكل المعروضة. على أقل تقدير، هذا هو المسار الذي علينا اتباعه فيما لو شعرنا بأدنى اهتمام لتحقيق عدالة حقّة وبأملٍ في التقليل من احتمال وقوع فظاعات أخرى، بدلاً من زيادة حدّتها. علينا الالتزام بهذه المبادئ بشكل عام، آخذين بعين الاعتبار تنوّع الظروف واختلافها وبالأخص فيما يتعلق باحتواء هذه القضية.

س: بالمقابل، ما هي الخطوات التي تحاول الولايات المتحدة اتخاذها؟ وماذا ستكون النتائج لو أنها نجحت في خططها؟

تشومسكي: ما أُعْلِن عنه هو إعلان حرب مفترض ضد

كل مَنْ لا ينضم إلى واشنطن في لجوئها إلى العنف مهما تكن خياراتها.

فالأمم في العالم الآن تواجه «خياراً حقيقياً وحاداً»: إما أن تشاركونا حملتنا الصليبية أو «فلتواجهوا موتاً ودماراً قادمَيْن لا محالة» (ر.و.آبل، نيويورك تايمز، ١٤ أيلول).

وفي خطبته البليغة في العشرين من أيلول، كرّر بوش بقوة هذا الموقف الحاد. وبالمعنى الحرفي، فهو إعلان حرب مفترض ضد معظم دول العالم. ولكنني واثق من أننا يجب ألاّ نفهمه بشكل حرفي. فأصحاب الخطط الحكوميون لا يريدون تدمير مصالحهم الخاصة بهذا الشكل الخطير. لكنْ ما خططهم الحالية؟ هذا ما نجهله .

لكنني أفترض أنهم سيأخذون، على محمل الجد، التحذيرات التي تصلهم من القادة الأجانب، ومن المختصين بالمنطقة وأيضاً من وكالات استخباراتهم الخاصة على ما أعتقد. وهذه التحذيرات تتلخص في أن هجوماً عسكرياً كبيراً قد يقتل الكثير من المدنيين الأبرياء، سيحقق تماماً «ما يتمناه مرتكبو مذبحة مانهاتن بالدرجة الأولى. فالانتقام العسكري سيُعلي من شأن قضيتهم وسيؤلّه قادتهم، ويقلّل من الاعتدال في المنطقة، ويُذكي روح التعصب فيها. وهذا هو تماماً الحافز التاريخي الذي ينقصنا لإشعال صراع جديد مرير بين العرب والغرب» (سيمون جينكينز، التايمز اللندنية، ١٤ أيلول، وهو واحد من كثيرين كانوا قد أكّدوا هذه النقاط منذ البداية).

حتى لو قُتِلَ بن لادن، وقد يكون هذا هو الأسوأ، فإنّ ذبح الأبرياء لن يؤدي إلاّ إلى زيادة مشاعر الغضب واليأس والإحباط المنتشرة أصلاً في المنطقة، وإلى تعبئة الآخرين في سبيل قضيته الرهيبة.

وما تفعله الإدارة يتوقف، جزئياً على الأقل، على المزاج الوطني السائد، الذي نأمل أن يكون مؤثِّراً في الأحداث. أما نتائج أفعالهم فلن نستطيع التنبؤ بثقة كاملة بأكثر مما يستطيعون ذلك هم أنفسهم. لكن هناك تقديرات معقولة: فإنْ لم يؤخذ بالمسار المعتمِد على العقل والقانون وعلى ما تقرّه المعاهدات فإن التوقعات جِدّ فظيعة ورهيبة.

س: يقول الكثيرون: إن على مواطني الدول العربية تحمّل مسؤوليتهم في طرد الإرهابيين من على كوكب الأرض، أو قلب الحكومات الداعمة للإرهابيين. فما ردّك على ذلك؟

تشومسكي: من المعقول الطلب من المواطنين القضاء على الإرهابيين بدلاً من انتخابهم ليتقلّدوا المناصب العليا، تمجيداً ومكافأة لهم على أفعالهم. وهنا لن أقترح أنه كان يتوجب علينا «طرد مسؤولينا المنتخبين رسمياً ومستشاريهم والمطيّبين لهم من مثقفين وأصحاب مصالح على ظهر هذا الكوكب»؛ ولن أقترح أنه كان يتوجب علينا تدمير حكوماتنا والحكومات الغربية الأخرى بسبب جرائمها الإرهابية، ودعمها للإرهابيين في كل أنحاء العالم، بمن فيهم الكُثُر ممن انتقلوا من كونهم الأصدقاء والحلفاء المفضّلين إلى فئة «الإرهابيين» لأنهم رفضوا الانصياع

لأوامر الولايات المتحدة، من أمثال صدام حسين وكثيرين غيره. على أيّ حال، فمن الظلم لوم المواطنين الذين يعيشون تحت وطأة أنظمتهم الفظّة الجائرة، التي ندعمها نحن، على عدم تحملهم هذه المسؤولية، في حين أننا لا نفعل الشيء ذاته رغم أننا نتمتع بشروط مواتية لذلك بشكل أكبر بكثير منهم.

س: يقول الكثيرون: إنه، عبر التاريخ، عندما هوجمت أي أمة، كانت تردّ على الهجوم بمثله. فما ردّك على ذلك؟.

تشومسكي: حين تتعرض البلاد للهجوم فهي تحاول الدفاع عن نفسها إن استطاعت ذلك. وحسب هذه العقيدة المقترحة فإنه كان على نيكاراغوا وجنوب فييتنام وكوبا والعديد من الدول الأخرى، أن تقوم بعمليات تفجيرية في واشنطن وفي مدن أخرى من الولايات المتحدة؛ وكان على الجميع ألاّ يستنكر أعمال التفجير التي قام بها الفلسطينيون في تل أبيب، وهكذا دوالَيْك. بسبب أمثال هذه العقيدة، وصلت أوربة إلى أن تدمّر نفسها بعد مئات السنوات من الوحشية، التي مازالت آثارها المختلفة تصنع معاناة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية؛ فتأسّس، شكلياً على الأقل، المبدأ الذي يحظّر تماماً اللجوء إلى القوة إلاّ في حالة الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلّح إلى أن يقوم مجلس الأمن بحماية السلام والأمن العالميين. وبشكل خاص، تمّ حظر الهجمات الانتقامية.

وبما أن الولايات المتحدة ليست تحت وطأة الهجوم

المسلّح، حسب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذه الاعتبارات لا تصحّ هنا، على الأقل إذا وافقنا على أن المبادئ الأساسية للقانون الدولي يجب تطبيقها علينا، وليس فقط على من لا نحبهم. وإذا نحّينا القانون الدولي جانباً، فإنّ لدينا قروناً من التجارب التي تحكي لنا حرفياً ما ستفرضه علينا العقائد المقترحة الآن والتي يشجعها الكثير من المعلّقين على الأحداث. فعالم مليء بأسلحة الدمار الشامل سيفرض نهاية محتومة للتجربة الإنسانية، وهذا بالذات ما دفع الأوربيين إلى اتخاذ قرار حاسم قبل نصف قرن مضى، مفاده أن لعبة المذابح المتبادلة التي غرقوا فيها طوال قرون من الأفضل لها أن تنتهي وإلاّ...

س: بعد كارثة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) مباشرة، الكثير من الناس كانوا فزعين لرؤية تعابير الغضب ضد الولايات المتحدة تصدر من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط الذي لم يكن وحيداً في هذا. فصور الناس يحتفلون بتدمير مركز التجارة العالمي حثّت الشعب الأمريكي على الشعور بالانتقام. فكيف تردّ على ذلك؟

تشومسكي: في العام ١٩٦٥، سيطر الجيش المدعوم من الولايات المتحدة على الوضع في إندونيسية بعد أن قام بذبح مئات الآلاف من الناس، وهم في معظمهم فلاحون لا أرض يملكونها، وكان ذلك في مجزرة شبّهتها المخابرات المركزية الأميركية (CIA) بجرائم هتلر وستالين وماوتسيتونغ. وهذه

المجزرة التي نُقلت تفاصيلها بدقة، حرّضت نشوة عارمة وغير محدودة في الغرب وفي الإعلام الوطني وفي أماكن أخرى، رغم أن الفلاحين الإندونيسيين لم يسيؤوا إلينا بأي شكل من الأشكال.

وحين رضخت نيكاراغوا في النهاية واستسلمت تحت وطأة هجوم الولايات المتحدة، أخذت الصحافة المعروفة والمتداولة تمجّد نجاح الطرق المتّبعة في «تدمير الاقتصاد ومتابعة تنفيذ حرب طويلة مميتة بالنيابة عن الآخرين، إلى أن أطاح المواطنون المُنهكون أنفسهم بالحكومة غير المرغوب فيها»، دون أن تكلّفنا هذه الحرب من خسائر سوى «الحد الأدنى» فقط، تاركين الضحايا يعيشون ضمن «جسور مهدّمة، ومحطات طاقة خَرِبة ومزارع مدمَّرة»؛ وهكذا زوّدنا المرشح المدعوم من الولايات المتحدة «بقضية رابحة» ألا وهي إنهاء «حالة إفقار شعب نيكاراغوا» (التايم). لقد «وحّدنا الفرح» بما توصّلنا إليه من نتائج وهذا ما صرّحتْ به جريدة النيويورك تايمز. إذن، من السهل متابعة ما بدأناه.

القليل من الناس في أنحاء العالم هم الذين احتفلوا بالجرائم التي حدثت في نيويورك؛ لكن التعاطف تعمّم بفداحةٍ وأسف استنكاراً للجرائم الفظيعة والمأساوية، حتى لدى الشعوب التي داس جنود واشنطن بأقدامهم عليها لفترة طويلة جداً. لكن هناك بلاشك مشاعر غضب ضد الولايات المتحدة. ومهما يكن من أمر، فإنني شخصياً لا أرى فظاعة تعادل الفظاعة

التي ذكرتها في المثالين السابقين أو في كثير من الأمثلة الأخرى المشابهة التي وقعتْ في الغرب.

س: من وجهة نظرك، وفيما يتعدّى ردات الفعل العامة هذه، ما الدوافع التي تحرّك سياسة الولايات المتحدة في هذه اللحظة؟ وما الهدف من (الحرب على الإرهاب) كما يقترحه بوش؟

تشومسكي: (الحرب ضد الإرهاب) ليست جديدة ولا هي (حرب ضد الإرهاب). علينا أن نتذكر أن إدارة ريغان وصلت إلى الحكم منذ عشرين عاماً مضت، وأعلنت أن (الإرهاب الدولي) يشكّل أكبر تهديد تواجهه الولايات المتحدة، والتي هي أول مَنْ يستهدفها الإرهاب مع حلفائها وأصدقائها، (وهو الإرهاب المدعوم في كل أنحاء العالم من الاتحاد السوفييتي). وهكذا علينا أن نكرّس أنفسنا لحرب تستأصل هذا (السرطان) أو هذا (الطاعون) الذي يدمّر الحضارة.

لقد عمل الريغانيون على هذا الالتزام، وذلك بتنظيم حملات إرهاب دولي على نطاق واسع من الوحشية والتدمير، حتى إنها أدّت إلى تجريم الولايات المتحدة وإدانتها أمام محكمة العدل الدولية؛ في حين أن الولايات المتحدة كانت تمنح دعمها لحملات أخرى كثيرة مشابهة: على سبيل المثال، في جنوب إفريقية، قام السكان المدعومون من الغرب بعمليات قتل وإتلاف ونهب أدت إلى مقتل مليون ونصف إنسان،

وتسبّبت بأضرار بلغت قيمتها ستين بليون دولار أميركي خلال سنوات حكم ريغان وحدها.

ووصلت هيستريا الإرهاب الدولي إلى أوجها في أواسط الثمانينات، حين تولّت الولايات المتحدة وحلفاؤها بجدارة نشر السرطان الذي كانوا يطالبون بوجوب استئصاله. لو شئنا، لاستطعنا العيش في عالم من الأوهام المريحة، أو لتفحصنا التاريخ الحديث والبنى المؤسساتية التي بقيت على حالها دون تغيير أساسي، والمخططات المعلَن عنها، ثم لأجبنا بعد ذلك عن الأسئلة المطروحة بشكل ملائم. وأنا لا أرى سبباً لأفترض أن هناك تغييراً مفاجئاً في الدوافع المتجذرة طويلاً أو في الأهداف السياسية، اللهم إلاّ تلك التعديلات التي يفرضها تغيّر الظروف.

علينا أن نتذكر أيضاً أنّ إحدى المهمّات التمجيدية للمفكّرين والمثقفين، كلما مرّت بضع سنوات، هي الإعلان عن أننا «غيّرنا مسارنا»، وأن الماضي أصبح وراءنا، ويمكن نسيانه، بما أننا نسير قُدُماً نحو مستقبل مجيد. إنه موقف مناسب جداً بالرغم من أنه لا يعجبنا ولا نستطيع أن نَعْقِلَهُ.

إن الأدبيات التي كُتبت حول هذا كله ضخمة وكثيرة. وليس هناك من سبب، إلاّ أن يكون خيارنا، لكي نبقى على تجاهلنا للوقائع، تلك التي تكون مألوفة بالنسبة للضحايا بطبيعة الحال، بالرغم من أن قلّة منهم فقط تمكّنهم مواقعهم

من إدراك حجم الهجوم الإرهابي الدولي الذي تعرّضوا له وطبيعته.

س: حسبما تسمح به الظروف لتقويم أكثر تفصيلاً للخيارات المتاحة، هل تعتقد أن معظم الأمريكيين سيقبلون بالوضع القائل بأن الحلّ المناسب للهجمات الإرهابية على المدنيين هنا هو أن تردّ الولايات المتحدة بهجمات إرهابية ضد المدنيين في الخارج، وأن الحلّ المناسب للتعصّب هو الحدّ من الحريات المدنية ووضعها تحت الرقابة؟

تشومسكي: لا أرجو ذلك أبداً؛ ولكن علينا ألا نقلّل من قيمة أنظمة الدعاية السريعة الانتشار وقدرتها على جرّ الناس إلى سلوك غير عقلاني وإجرامي وانتحاري. خذ مثالاً مغرقاً في القِدَم ومن ثم، نجد أنفسنا قادرين على تأمّله ببعض الحياد: إنه مثال الحرب العالمية الأولى:

فلا يمكن أن يكون طرفا النزاع قد خاضا غمار حرب نبيلة في سبيل تحقيق أهداف سامية. ولكن في الطرفين، كان الجنود يسيرون إلى مذابح متبادلة وهم جُذْلان، يدفعهم إلى ذلك تشجيع طبقات المفكّرين وأولئك الذين ساهموا في تعبئتهم، وكانوا ينتمون إلى مختلف الأطياف السياسية من اليسار إلى اليمين، بما في ذلك أكبر قوة سياسية يسارية في العالم والموجودة في ألمانية. كانت الاستثناءات قليلة جداً إلى درجة أننا نستطيع سردها في قائمة واحدة؛ وأهم مَنْ كانوا في طليعة تلك الاستثناءات انتهى بهم الأمر إلى السجن، لأنهم تساءلوا

بتشكيك حول نبل هذا المشروع: وأولهم روزا لوكسمبورغ وبرتراند راسل وأوجين ديبس. وبفضل وكالات الدعاية التي عملت لصالح ويلسون، وبدعم من المفكّرين والمثقفين الليبراليين المتحمّسين، تحوّل بلد مسالم بكامله، في خلال أشهر قليلة، إلى بلد مهووس بهيستريا معاداة ألمانية، ومستعدّ للثأر من أولئك الذين ارتكبوا جرائم فظيعة، تلك الجرائم التي كانت في أكثريتها قد لفّقتها وزارة الاستخبارات والمعلومات البريطانية. لكنّ ذلك لم يكن، بحال من الأحوال، قدراً محتوماً لا يمكن تجنّبه، وعلينا ألاّ نقلّل من شأن الآثار الحضارية للصراعات بين الشعوب في السنين الأخيرة؛ فلا حاجة بنا إلى السير بخطى واسعة وواثقة نحو الكارثة، فقط لأن الأوامر قد صدرت لنا بذلك.



حضارات الشرق والغرب

استناداً إلى مقابلات أجرتها معه وسائل الإعلام الأوربية
من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول ٢٠٠١: مع الصحفي ماريلي مارغومينو
من محطة ألفا التلفازية (اليونان)؛ وميغيل مورا
من جريدة البابيس (إسبانية)،
وناتالي ليفيسال من جريدة ليبيراسيون (فرنسة).

[ملاحظة من المحرّر: بما أن هذه الأسئلة قد كتبها صحفيون يتكلمون الإنكليزية لغة ثانية، ففي بعض الحالات، تمّ تنقيح الجُمل بهدف توضيحها، وتمّ بذل الجهد للحفاظ على المعنى المقصود منها].

س: بعد الهجوم على الولايات المتحدة الأميركية، قال وزير الخارجية الأميركية كولن ل. باول بأن حكومة الولايات المتحدة ستعيد النظر بقوانين الإرهاب، بما فيها القانون الصادر في العام ١٩٧٦ الذي يمنع اغتيال الأجانب. وكذلك فإن الاتحاد الأوربي هو بصدد تطبيق قانون جديد للإرهاب. كيف يمكن لمسألة الردّ على الهجمات أن تتوصّل إلى الحدّ من حرّياتنا؟ فعلى سبيل المثال، هل يعطي الإرهاب الحق

للحكومة كي تضعنا تحت المراقبة، حتى تستطيع اقتفاء أثر المشبوهين ومن ثم، منع حدوث هجمات أخرى في المستقبل؟

تشومسكي: إن الجواب السريع الملخص قد يكون مضلِّلاً، لذلك لنتفحّص مثالاً توضيحياً معروفاً ونموذجياً عما تعنيه، عملياً، المخططات الهادفة للتخفيف من القيود على استخدام الدولة للعنف.

هذا الصباح (في ٢١ أيلول)، نشرت جريدة النيويورك تايمز افتتاحية بقلم مايكل والتزر، وهو مفكّر ومثقّف محترم ويعدّ زعيماً أخلاقياً. لقد دعا في مقالته هذه إلى «حملة إيديولوجية لدراسة حجج الإرهاب ومبرراته ورفضها»؛ وبما أنه لا يوجد حجج وتبريرات للإرهاب، حسب علمه هو، وكالتي يتصورها في ذهنه، على الأقل بالنسبة إلى أي شخص عاقل، فالواقع أن ذلك يُفَسَّر كدعوة إلى رفض الجهود المبذولة لكشف الأسباب الكامنة وراء الأفعال الإرهابية الموجَّهة ضد الدول التي يدعمها هو. ثم يتابع بطريقة تقليدية فيصنّف نفسه ضمن أولئك الذين يقدمون «حججاً ومبررات للإرهاب»، داعماً بشكل ضمني الاغتيالات السياسية، وبالتحديد الاغتيالات التي تنفّذها إسرائيل ضد الفلسطينيين الذين تدّعي أنهم يدعمون الإرهاب، دون تقديم أي دليل، أو حتى اعتبار أن تقديمه ضروري، وفي حالات كثيرة يظهر أن الشكوك لا أساس لها من الصحة، ولا تستند إلى أي حقيقة. ولكنّ (الأضرار الجانبية) التي لا يمكن تفاديها والمتمثّلة بالنساء

والأطفال والآخرين الذين يقتلون في الجوار، كانت تعالج على طريقة الولايات المتحدة المعروفة: فالولايات المتحدة تزوّد إسرائيل بالطائرات العمودية التي استخدمت في مثل هذه الاغتيالات منذ عشرة أشهر.

يضع والتزر كلمة «اغتيال» بين هلالين، مشيراً في ذلك إلى أن هذه المفردة برأيه هي جزء مما يسمّيه «نتائج حصار العراق والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني التي تظهر فظيعة متأجِجة ومشوّهة بشكل كبير». إنه في ذلك يشير إلى انتقاد الولايات المتحدة بسبب دعمها للفظاعات التي تمارسها إسرائيل في الأراضي التي ترزح تحت الاحتلال العسكري القاسي والوحشي منذ ما يقارب ٣٥ عاماً، وبسبب سياسات الولايات المتحدة التي قد استباحت المجتمع المدني في العراق ومازال تخرّبه (فيما تتم تقوية صدام حسين في الوقت ذاته). إن مثل هذه الانتقادات هي هامشية في الولايات المتحدة، لكنها على ما يبدو كثيرة على واحد مثل والتزر! فمن الممكن أنه كان يعني «بالنتائج المشوّهة» الإشارة العارضة إلى تصريحات السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية، التي أدلتها في معرض جواب عن سؤال ألقاه عليها التلفاز الوطني الأمريكي حول التقديرات التي تقول بأن نصف مليون طفل عراقي قد ماتوا نتيجة نظام العقوبات المفروض على العراق. لقد اعترفت بأن مثل هذه النتائج تشكّل (خياراً صعباً) لإدارتها، لكنها قالت: «نعتقد أن القضية الفلسطينية تستحق

هذا الخيار». لقد ذكرتُ هذا المثال، وهناك الكثير من أمثاله، كي أوضح المعنى المقصود من تخفيف القيود على تحرّك الدولة وأفعالها. فيجب أن نتذكر كيف تبرّر الدول، عموماً، أعمال العنف والقتل التي تمارسها بأنها أفعال (ضد الإرهاب)، مثلاً: قتال النازيين لأنصار المقاومة؛ ونجد أن مثل هذه الأفعال يقوم بتبريرها، عموماً، مثقفون ومفكرون مرموقون.

هذا ليس تاريخاً مغرقاً في القِدَم. ففي كانون الأول من العام ١٩٨٧، وفي أوج القَلَق حول الإرهاب الدولي، خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة رئيسية للبحث في هذا الموضوع، وإصدار قرار بشأنه، وأدانت هذا الطاعون بمفردات معبِّرة وقوية، ودعتْ كل الأمم للعمل بقوة على الانتصار عليه. وقد تمّ إقراره بموافقة ١٥٣ دولة ومعارضة دولتين (هما الولايات المتحدة وإسرائيل)، وامتنعت الهوندوراس وحدها عن التصويت.

الفقرة المزعجة للولايات المتحدة تنص على أنه «ما من شيء في هذا القرار يمكنه الإضرار، بأي حال من الأحوال، بحق تقرير المصير وحق الحرية والاستقلال، المستمَّدة جميعاً من ميثاق الأمم المتحدة، لدى الشعوب التي حُرِمت من هذه الحقوق...، وخاصة تلك التي ترزح تحت نير الاحتلال الاستيطاني والنظم التي تطبِق التميز العنصري والاحتلال الأجنبي أو أي شكل آخر من السيطرة الاستعمارية، ولا يمكنه أيضاً الإضرار بحق هذه الشعوب بالكفاح للقضاء على

هذا الاستعمار ولمحاولتها تلقّي الدعم لذلك [طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأخرى في القانون الدولي]».

هذه الحقوق غير مقبولة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حليفتهما، في ذاك الوقت، جنوب إفريقية. فبالنسبة إلى واشنطن، كان المؤتمر الوطني الإفريقي (منظمة إرهابية)، لكن جنوب إفريقية لم تلحق بركب كوبا وغيرها كي تصفها الولايات المتحدة بأنها (دولة إرهابية). إن تفسير واشنطن للإرهاب هو السائد عملياً، بالرغم من قسوة النتائج الإنسانية المترتّبة عليه.

هناك الآن حديث مطّرد حول صياغة اتفاقية شاملة ضد الإرهاب، وهي ليست بالمهمة السهلة.

والسبب الذي تمّ اختصاره وتفاديه بعناية فائقة في التقارير، هو أن الولايات المتحدة لن تقبل أي شيء مشابه للفقرة المزعجة والمهينة من القرار الصادر في العام ١٩٨٧، وكذلك سيفعل حلفاؤها في رفضه إذا جاء تعريف (الإرهاب) مطابقاً للتعريف الرسمي الوارد في قوانين الولايات المتحدة وفي نظمها العسكرية المكتوبة؛ وسيُقْبَل فقط في حال تمّت، بشكل ما، إعادة الصياغة بحيث يُستَثْنى من ذلك إرهاب الأقوياء وأنصارهم.

من المؤكد أن هناك العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في سؤالك. لكنّ المقياس التاريخي ذو أهمية ساحقة. فعلى المستوى العمومي لايمكن الإجابة عن

هذا السؤال، إذ إنه يتوقف على ظروف معينة وعلى اقتراحات معينة.

س: لقد قرّر المجلس النيابي في ألمانية أن الجنود سيشتركون مع القوات الأمريكية، بالرغم من أن ٨٠ بالمئة من الشعب الألماني يرفض ذلك، وفقاً لاستطلاع أجراه معهد فورسا. مارأيك بهذا الأمر؟

تشومسكي: حتى الآن: مازالت القوات العسكرية الأوربية متردّدة في اللحاق بواشنطن في حملتها الصليبية، وذلك خوفاً من أنه إذا تمّ هجوم ضخم على المدنيين الأبرياء، ستعطي فيه الولايات المتحدة لابن لادن أو لآخرين من أمثاله ذريعة لتعبئة اليائسين والغاضبين وضمّهم إلى صفوف المدافعين عن قضيتهم؛ وهذا ماسيؤدي إلى نتائج مروّعة بشكل كبير.

س: مارأيك بالأمم التي تتصرف وكأنها مجتمع شمولي في زمن الحرب؟ ليست هي المرة الأولى التي يجب فيها على كل بلد التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإلاّ اعتُبِرَ عدواً لها، ولكنّ أفغانستان الآن هي التي تصرّح بالشيء ذاته.

تشومسكي: لقد وضعت إدارة بوش أمم العالم كله معاً أمام خيار واحد: إما أن تنضموا إلينا أو أن تواجهوا الدمار. [ملاحظة المحرّر: يشير تشومسكي هنا إلى عبارة نُشِرت في النيويورك تايمز، في ١٤ أيلول ٢٠٠١].

يعارض (المجتمع الشمولي) بقوّة الإرهاب، بما في ذلك

الإرهاب الضخم للدول القوية الكبرى وكذلك الجرائم الفظيعة في ١١ أيلول (سبتمبر). لكن (المجتمع الشمولي) لايأتي بأي فعل. وحين استخدم المفكرون وكذلك الدول الغربية مصطلح (المجتمع الدولي)، فقد كانوا يقصدون أنفسهم. فمثلاً، إن قصف حلف الناتو لصربيا هو من مسؤولية (المجتمع الدولي)، وفقاً للتعبير الغربي الثابت الذي لايتغير، رغم أن أولئك الذين لم يدفنوا رؤوسهم في الرمل يعرفون أن معظم دول العالم قد عارضت ذلك، ولو كانت هذه المعارضة شفهية في الغالب.

فالذين لايدعمون أفعَال الأغنياء الأقوياء لايشكّلون جزءاً من (المجتمع الشمولي)، تماماً مثل (الإرهاب) الذي اصْطُلِحَ على أنه (الإرهاب الموجَّه ضدّنا وضدّ أصدقائنا).

ولشدَّ مايُدْهِش أن تحاول أفغانستان تقليد الولايات المتحدة في دعوتها للمسلمين لدعمها وتأييدها. لكن هذه الدعوة تبقى على مستوى أضيق بكثير من تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة. ورغم بُعْدهم الكبير عن العالم الخارجي، فمن المفترض أن زعماء الطالبان يعرفون جيداً أن الدول الإسلامية ليست صديقة لهم. إذ إن هذه الدول، في الواقع، قد كانت هدفاً لهجمات إرهابية قامت بها قوات إسلامية راديكالية، تمّ تنظيمها وتدريبها لتشنّ حرباً مقدسة ضد الاتحاد السوفييتي منذ عشرين عاماً مضت، فبدأت بعد ذلك مباشرة بمتابعة برنامجها الإرهابي الخاص، وذلك باغتيال الرئيس المصري أنور السادات.

س: بالنسبة إليك، هل الهجوم على أفغانستان هو (حرب ضد الإرهاب)؟

تشومسكي: من المحتمل أن يؤدي الهجوم على أفغانستان إلى قتل عدد كبير جداً من المدنيين الأبرياء، وربما سيكون العدد هائلاً في بلد يقف فيه الملايين من سكانه على حافة الموت بسبب الجوع.

إنّ القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء هو إرهاب بحد ذاته، وليس حرباً ضد الإرهاب.

س: هل باستطاعتك أن تتصور كيف سيكون الوضع لو أن الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية كان قد تمَّ في الليل، حيث يتواجد قلَّة قليلة من الناس في مركز التجارة العالمي؟ بعبارة أخرى، لو أن الضحايا كانوا قلائل جداً، هل كان ردّ فعل الحكومة الأمريكية سيأتي بالطريقة ذاتها؟ وإلى أيّ حدٍّ تأثَّر واقع الأمر بما رمزت إليه هذه الكارثة؛ وواقع الأمر هذا هو أن البنتاغون والبرجين التوأمين هي المباني التي تمَّ ضربها؟

تشومسكي: أشكُّ في أن ذلك كان سيشكِّل أيّ فرق. إنها ستكون جريمة رهيبة حتى لو أن حصيلة الضحايا كانت أقلّ بكثير. فمبنى البنتاغون هو أكثر من مجرد (رمز)، لأسباب لا تحتاج إلى شرح.

أما مركز التجارة العالمي، فنحن نكاد لا نعرف ما كان

يدور في ذهن الإرهابيين حين قاموا بمحاولة تفجيره في العالم ١٩٩٣ وحين دمَّروه تماماً في ١١ سبتمبر.

ولكننا على ثقة تامَّة بأن هذا لم يكن على علاقة بأمور مثل (العولمة) أو (الإمبريالية الاقتصادية) أو (القيم الثقافية)؛ فهذه الأمور هي غير مألوفة أبداً لدى بن لادن وشركائه، أو لدى الإسلاميين الراديكاليين الآخرين كالذين أُدينوا في تفجيرات العام ١٩٩٣، وهي أمور لا تعنيهم على الإطلاق؛ تماماً كما يظهر بوضوح أنهم غير معنيِّين بكون أفعالهم الوحشية، التي مارسوها خلال سنوات عديدة، قد سبَّبت أضراراً بالغة للفقراء والمقموعين المضطهدين في العالم الإسلامي وفي أماكن أخرى من العالم، فأعادوا الكرَّة في ١١ سبتمبر.

ومن بين أوائل الضحايا، نجد الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال العسكري، وهذا ما يعر فه جيداً مرتكبو هذه الجرائم. إن اهتماماتهم مختلفة تماماً، وعلى الأقل، عبَّر عنها بن لادن بفصاحة واضحة في عدة مقابلات صحفية، ألا وهي الإطاحة بالأنظمة الفاسدة والقمعية في العالم العربي واستبدالها بأنظمة (إسلامية) مناسبة، كي تدعم المسلمين في كفاحهم ضد (الكفّار) في المملكة العربية السعودية (التي يعتبرها رازحة تحت الاحتلال الأمريكي) وفي الشيشان والبوسنة وغرب الصين وشمال إفريقية وجنوب شرق آسية، وربما في أماكن أخرى غيرها.

من المناسب للمثقفين الغربيين الحديث عن (أسباب دفينة)

مثل كره القيم الغربية والتقدم في الغرب. إنها طريقة مفيدة لتجنُّب إلقاء الأسئلة حول أصل السبب في تشكيل شبكة بن لادن ذاتها، وحول الممارسات التي أدت إلى الغضب والخوف واليأس في أنحاء المنطقة كلها، والتي غرسَتْ منبتاً تتكاثر فيه الخلايا الإسلامية الراديكالية، وتستطيع أحياناً أن تستمدَّ تطرُّفها منه. وبما أن أجوبة هذه الأسئلة واضحة في الغالب ومتناقضة مع العقيدة المفضَّلة في الغرب، فمن الأفضل إهمال الأسئلة بحجة أنها (سطحية) و (دون أهمية)، والالتفات إلى (الأسباب الدفينة)، وهي في الحقيقة أكثر سطحية، رغم أن علاقتها واردة ضمن هذه الحدود الحالية للأمر.

س: هل يمكننا تسمية ما يحدث الآن بالحرب؟

تشومسكي: لا يوجد تعريف دقيق (للحرب). فالناس يتحدثون عن (الحرب على الفقر) و (الحرب على المخدرات) ..إلخ. فما يتشكَّل الآن ليس صراعاً بين الدول، رغم أنه قد يصبح كذلك.

س: هل يمكننا الحديث عن صدام بين حضارَتَيْن؟

تشومسكي: هذا حديث دارج ولكن لا معنى له. لنفرض أننا راجعنا تاريخاً مألوفاً لنا، فسنجد بأن أكبر دولة إسلامية هي إندونيسية، وهي المفضَّلة عند الولايات المتحدة منذ أن تولى سوهارتو السلطة في العام ١٩٦٥، حيث نفَّذ الجيش مذابح قضت على مئات الألوف من الناس، كان معظمهم فلاحين بلا أرض، وذلك بدعم من الولايات المتحدة وبنشوة

عارمة عبَّر عنها الغرب وقتها؛ وحين يتذكرها الغرب الآن تسبِّب له حرجاً كبيراً لدرجةٍ يفضِّل معها لو يمحوها تماماً من الذاكرة. وظلَّ سوهارتو (معبودنا)، كما كان يحلو لإدارة كلينتون أن تسمِّيه، في الوقت الذي كان يراكم فيه سجلاً مرعباً من المذابح وعمليات التعذيب وأفظع التجاوزات الأخرى التي عُرِفَت في القرن العشرين، القرن الذي مضى.

وفيما عدا نظام طالبان، نجد أن الدولة الإسلامية الأكثر تطرفاً وأصوليةً هي العربية السعودية، وهي تابعة للولايات المتحدة منذ تأسيسها.

في الثمانينات، قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع المخابرات الباكستانية (وبمساعدةٍ من العربية السعودية وبريطانيا وآخرين)، بتجنيد ما استطاعت أن تجد من أكثر الأصوليين الإسلاميين تطرفاً وبتسليحهم وتدريبهم، لإلحاق أكبر ضرر بالسوفييت في أفغانستان. وكما علَّق سيمون جينكينز في التايمز اللندنية، فإن هذه الجهود «دمَّرت نظاماً معتدلاً، وأوجدت بدلاً عنه، نظاماً متعصِّباً مؤلَّفاً من جماعات يموِّلها الأمريكيون بتهوُّرٍ كامل» (ولعل معظم التمويل كان سعودياً). وكان أسامة بن لادن هو أحد المستفيدين بشكل غير مباشر.

وفي الثمانينات أيضاً، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بمساندة قوية لصديقهما وحليفهما صدّام حسين،

تماماً خلال الحقبة التي ارتكب فيها أفظع أعماله الوحشية، بما في ذلك ضرب الأكراد بالمواد الكيماوية والغازية وما استتبع ذلك من أعمال؛ وصدّام حسين هو علماني، هذا صحيح، ولكنه في الجانب الإسلامي من (الصِّدام).

وفي الثمانينات أيضاً، خاضت الولايات المتحدة حرباً كبيرة في أمريكة الوسطى، تاركةً وراءها حوالي ٢٠٠٠٠٠ جثة قد عُذِّب أصحابها وشوِّهوا، وملايين الأيتام واللاجئين وأربعة بلاد مدمَّرة ومستباحة. كان الهدف الرئيسي لهجوم الولايات المتحدة هو الكنيسة الكاثوليكية، التي ارتكبت أفظع خطيئة حين تبنَّت (خيارها المفضَّل لصالح الفقير).

وفي أوائل التسعينيات، اختارت الولايات المتحدة مسلمي البوسنة كأتباع لها في البلقان، ولم يستفيدوا من ذلك إلاّ فيما ندر، وذلك لأسباب وقحة ومتشفّية تتعلق بأولويات السلطة.

لا حاجة بي لأن أكمل ما بدأتُه، فبالضبط، أين نجد فصلاً بين (الحضارات)؟ فهل علينا أن نستنتج أن هناك (صداماً بين الحضارات) مع الكنيسة الكاثوليكية في أمريكة اللاتينية من جهة، ومع الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، بما يضمّ من أكثر العناصر إجراماً وتعصُّباً دينياً، من جهة ثانية؟ بالطبع، فإنني لا أقترح مثل هذا العبث. ولكن، ماذا علينا أن نستنتج بالضبط استناداً إلى الأسس العقلانية؟!

س: هل تعتقد بأننا نستخدم كلمة (حضارة) بشكل

مناسب؟ هل يمكن لعالم متحضِّر حقاً أن يقودنا إلى حرب كونية كهذه؟

تشومسكي: ما مِنْ مجتمع متحضِّر يمكن له أن يتسامح مع ما ذكرته لتوّي، وبالطبع هو فقط نموذج بسيط مما يحفل به تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ أوربة الحاوي على ما هو أسوأ بكثير. وبالتأكيد ما من (عالم متحضِّر) يمكن له أن يزجَّ بالعالم في حرب كبيرة فظيعة، بدلاً من أن يتَّبع الوسائل التي أقرَّها القانون الدولي، في حالات كثيرة سابقة.

س: لقد سمَّيت الهجمات بفعلِ كراهيةٍ. من أين جاءت هذه الكراهية برأيك؟

تشومسكي: بالنسبة إلى الإسلاميين الراديكاليين التي قامت الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بالتعاون مع شركائها، بتعبئتهم، فإن الكراهية هي كل ما يعبِّرون عنه. لقد كانت الولايات المتحدة سعيدة بدعم حقدهم وعنفهم حين كان موجَّهاً ضد أعدائها؛ وهي ليست سعيدة حين تجد أن الحقد، الذي ساعدت في تغذيته، يوجَّه ضدَّها وضدَّ حلفائها، كما هو الحال باستمرار منذ ٢٠ عاماً حتى اليوم.

أما سكان المنطقة، وهم يشكِّلون فئة مختلفة، فأسباب مشاعرهم ليست خافية على أحد، ومصدر هذه المشاعر معروف جداً أيضاً.

س: ما الذي تقترحه على مواطني العالم الغربي كي يفعلوه حتى يستعيدوا السلم؟

تشومسكي: هذا يتوقف على ما يريده هؤلاء المواطنون. فإنْ أرادوا تصعيد دورة العنف، بالشكل المألوف، فعليهم دعوة الولايات المتحدة للوقوع في (فخ بن لادن الشيطاني)، وذبح المدنيين الأبرياء. أما إذا أرادوا التخفيف من مستوى العنف، فعليهم استخدام تأثيرهم لتوجيه القوى العظمى في مسارٍ مختلفٍ كلياً، كنت قد رسمتُ خطوطه العريضة آنفاً، ومرة أخرى أقول: إن له حالات كثيرة سابقة.

ويتضمن هذا رغبة صادقة في الكشف عما يكمن وراء الأعمال الوحشية. وقد نسمع أحياناً بأن علينا ألاّ نلتفت لمثل هذه الأمور، لأنها قد تفسَّر بأنها تبرير للإرهاب، وهذا موقف جِدّ أحمق وهدّام لا يستحق أدنى تعليق عليه، ولكنه للأسف موقف عام. ولكن، إذا كنا لا نتمنى المساهمة في تصعيد دورة العنف، التي تستهدف الأغنياء والأقوياء على حدٍّ سواء، فهذا هو بالضبط ما علينا فعله، كما حدث في كل الحالات الأخرى، بما في ذلك تلك الحالات المألوفة في إسبانية.

[ملاحظة المحرِّر: هذه المقابلة كانت مع الصحافة الإسبانية، ومن هنا نجد استشهاد تشومسكي بإسبانية].

س: هل (سَعَتْ) الولايات المتحدة لهذه الهجمات؟ وهل هي نتيجة حتمية للسياسة الأمريكية؟

تشومسكي: ليست الهجمات (نتيجة) لسياسات الولايات المتحدة بأيّ معنى من المعاني المباشرة؛ ولكن بشكل غير

مباشر، فهي بالطبع نتيجة لذلك؛ وليس في هذا أدنى تناقض. يبدو أن هناك شكّاً في أن مرتكبي هذه الهجمات قد جاؤوا من شبكة إرهابية ضربت جذورها في جيوش المرتزقة التي نظّمتها ودرَّبتها وسلَّحتها الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ومصر وباكستان والمخابرات الفرنسية، وموَّلتها العربية السعودية وآخرون. وبقيت خلفيات ذلك كله غامضة بشكل ما. لقد بدأ تنظيم هذه القوات في العام ١٩٧٩ فيما لو صدقنا كلام مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر زيغنيو بريجينسكي.

لقد زعم، وربما كان مجرَّد ادِّعاء متباهٍ، أنه في منتصف العام ١٩٧٩ كان قد حرَّض على دعم سرِّي لقتال المجاهدين ضد حكومة أفغانستان، سعياً لجرِّ الروس إلى ما أسماه (بالفخ الأفغاني)، وهذه حملة جديرة بأن نتذكرها. وهو يتفاخر بكونهم سقطوا في (الفخ الأفغاني) حين أرسلوا قوات عسكرية لدعم الحكومة بعد ذلك بستة أشهر، فحدثت النتائج التي نعرفها جميعنا. لقد حشدت الولايات المتحدة، مع حلفائها، جيشاً عَرِماً من المرتزقة، بلغ عدده مئة ألف أو ربما أكثر من ذلك، جمعتهم من أكثر القطاعات الشرسة في الحروب، ومن كل مكان وجدتهم فيه، وتصادف أنهم كانوا من الإسلاميين الراديكاليين الذين نسمِّيهم الآن بالإسلاميين الأصوليين، وهم من كل الأنحاء الإسلامية ومعظمهم ليسوا أفغانيين. يُطْلَق عليهم (بالأفغان) ولكنّ الكثير منهم قد أتوا من أماكن أخرى، مثل بن لادن.

لقد كان أحياناً لابن لادن دور شارك به في الثمانينات. إذ إنه تورَّط في تمويل الشبكات التي على الأرجح ما زالت موجودة. فقد قاتلَتْ في حرب مقدَّسة ضد المحتلِّين الروس. ونقلَتْ الإرهاب والذعر إلى داخل الأراضي الروسية. ثم انتصرَتْ في الحرب وانسحب الغزاة الروس. ولم تكن الحرب هي النشاط الوحيد لهذه الشبكات. ففي العالم ١٩٨١م، قامت بعض الجماعات المسلَّحة المنتمية إلى هذه الشبكات باغتيال الرئيس المصري أنور السادات الذي كان قد ساهم في إنشائها. وفي العام ١٩٨٣ ، قام أحد الانتحاريين بتفجير ضخم أدَّى بشكل رئيسي لطرد جيش الولايات المتحدة من لبنان، ولعلَّه كان على اتصال بهذه الجماعات المسلَّحة ذاتها. واستمرَّ الأمر على هذا المنوال.

في العام ١٩٨٩ ، نجحت هذه الجماعات في حربها المقدَّسة في أفغانستان. وحالما أسست الولايات المتحدة وجوداً عسكرياً دائماً لها في العربية السعودية، أعلن بن لادن وباقي رفاقه أن هذا الوجود، من وجهة نظرهم، مشابه تماماً للاحتلال الروسي لأفغانستان، فوجَّهوا بنادقهم ضد الأمريكان، كما كانوا قد فعلوا في العام ١٩٨٣ ، حين وجدت قوات عسكرية أمريكية في لبنان.

إن العربية السعودية من ألدِّ أعداء شبكة بن لادن، شأنها في ذلك شأن مصر. ولهذا فإن أعضاء الشبكة يريدون الإطاحة بما يسمونه بالحكومات اللا إسلامية مثل حكومات مصر

والعربية السعودية ودول أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقية. واستمر الأمر على هذا المنوال.

في العام ١٩٩٧، قاموا، بفظاعة، باغتيال ستين سائحاً في مصر ودمَّروا الصناعة السياحية المصرية. وقاموا، لسنوات عديدة، بتنفيذ نشاطات في كل المنطقة: في شمال إفريقية وشرقها وفي الشرق الأوسط والبلقان وآسية الوسطى وغرب الصين وجنوب شرق آسية وفي الولايات المتحدة.

وهذا كان من تنفيذ جماعة واحدة فقط. وهذا هو ما نتج عن حروب الثمانينات، وإذا صدّقتَ بريجينسكي، فهذه ثمار ونتائج ما قبل ذلك بكثير، حين تم نصب (الفخ الأفغاني). بالإضافة إلى ذلك، وكما هو معروف للجميع ولكل من يهتم بالمنطقة، فإن الإرهابيين ينبتون في أرض تختزن اليأس والغضب والإحباط الذي ينتقل من الغني إلى الفقير ومن العلماني إلى الإسلامي الراديكالي.

إنَّ ذلك متجذِّر بشكل كبير في أرضية سياسة الولايات المتحدة، وهو أمر واضح، ويقال دوماً للذين يريدون أن يصغوا له.

س: لقد قلتَ: إن الممارسين الأساسيين للإرهاب يتمثلون في بلاد مثل الولايات المتحدة التي تستخدم العنف لدوافع سياسية. فمتى حدث ذلك وأين؟

تشومسكي: أرى السؤال عابثاً. فقد قلتُ سابقاً، على أيّ

حال، إن البلد الوحيد الذي أدانته المحكمة الدولية بالإرهاب الدولي، بسبب (الاستخدام غير المشروع للقوّة) لأغراض سياسية، هي الولايات المتحدة الأمريكية، حسبما قررت هذه المحكمة؛ وقد أمرتها بإنهاء هذه الجرائم ودفع تعويضات مادية لإصلاح ما أفسدَتْه. ولقد رفضت الولايات المتحدة بالطبع حكم المحكمة بازدراء؛ وكانت ردَّة فعلها تصعيد الحرب الإرهابية ضد نيكاراغوا، واستخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن القاضي بدعوة كل الدول لاحترام القانون الدولي (وصوَّتت وحدها مع إسرائيل في قضية واحدة متعلِّقة بالسلفادور ضد قرارات مشابهة أقرَّتها الجمعية العمومية).

وامتدَّت الحرب الإرهابية وفقاً للسياسة الرسمية في الهجوم على (أهداف بسيطة) بدلاً من توريط جيش نيكاراغوا في القتال، وهذه الأهداف البسيطة هي أهداف مدنية عزلاء، كالجمعيات الزراعية والعيادات الصحية. وكان الإرهابيون قادرين على تنفيذ هذه التعليمات بفضل السيطرة الكاملة للولايات المتحدة على المجال الجوي في نيكاراغوا، وبفضل أجهزة الاتصالات المتطورة التي زوَّدهم بها المشرفون الأمريكان على أعمالهم.

ولا بد من الاعتراف من أنَّ هذه الأعمال الإرهابية قد حظيت بموافقة واسعة.

أحد المعلِّقين السياسيين البارزين في الوسائل الإعلامية المنتشرة والمتطرفة في تحررها وهو ميكائيل كينزلي، ناقش الأمر

قائلاً بأن علينا ألاّ نُهمِلَ ببساطة تبريرات وزارة الخارجية للهجمات الإرهابية على (الأهداف البسيطة)، فكتب يقول: إن على «السياسة العقلانية أن تواجه اختيار تحليل حساب الأرباح والتكاليف»، وتحليل «كمية الدم الذي سوف يراق والبؤس الناتج عن ذلك، واحتمال أن تبزغ شمس الديمقراطية في الجهة الثانية»، ولكنْ (الديمقراطية) كما تفهمها الولايات المتحدة، أي كتفسير اتَّضح بجلاء في المنطقة. ومن المسلَّم به أن للنُّخَب في الولايات المتحدة الحق بالإشراف على التحليل وبمتابعة المشروع في حال تمَّت الاختبارات بنجاح.

والأكثر مأساوية أيضاً، هو أن الفكرة التي تقول بأن لِنيكاراغوا الحق في الدفاع عن نفسها قد اعْتُبِرت انتهاكاً صارخاً، وذلك عبر الطيف السياسي الأساسي في الولايات المتحدة. وقد ضغطت هذه الأخيرة على حلفائها حتى يوقفوا تزويد نيكاراغوا بالسلاح، أملاً في أن تلجأ إلى روسية، وهذا ما حدث؛ وهو ما يزوِّد الولايات المتحدة بالصور والحجج الدعائية المناسبة لها.

وبشكل متكرِّر، قامت إدارة ريغان بترويج شائعات مفادها بأن نيكاراغوا كانت تتزوَّد بطائرات نفّاثة مقاتلة من روسية، وذلك لحماية مجالها الجوي كما هو معروف لدى الجميع، وللحد من الهجمات الإرهابية للولايات المتحدة على (الأهداف البسيطة). كانت الإشاعات زائفة، ولكن رد الفعل كان مفيداً. لقد تساءل الحمائم [في الإدارة الأمريكية] حول

الشائعات، ولكنهم قالوا: إنه فيما لو ثبتت صحتها فعلينا بالطبع قصف نيكاراغوا، لأنها ستهدِّد أمننا. وكشفت الأبحاث في بنوك المعلومات أن مسألة حق نيكاراغوا في الدفاع عن نفسها لم يُشَرْ إليها إلاّ لماماً. وهذا ينبئنا جيداً عن عمق تأصُّل (ثقافة الإرهاب) المسيطرة على الحضارة الغربية.

لم يكن هذا المثال، على الإطلاق، الأكثر تطرُّفاً؛ ولكنني ذكرته لأنه لا جدال فيه، وقد صدر فيه قرار من المحكمة الدولية، ولأن جهود نيكاراغوا فشلت في متابعة الوسائل القانونية بدلاً من إرسال من يقوم بتفجيرات في واشنطن، وهذا يقدم نموذجاً عما يجري اليوم وهو ليس المثال الوحيد.

لقد كانت نيكاراغوا تمثِّل جزءاً واحداً فقط من مكوِّنات الحروب الإرهابية التي خاضتها واشنطن في أمريكة الوسطى، خلال السنوات العشر الرهيبة تلك، والتي خلَّفت مئات الآلاف من القتلى وأربعة بلدان مدمرة.

خلال تلك السنوات ذاتها، كانت الولايات المتحدة تنفذ إرهابها في أمكنة أخرى على نطاق واسع، بما في ذلك الشرق الأوسط؛ وأذكر مثالاً على ذلك، ألا وهو: سيارة مفخَّخة في بيروت في العام ١٩٨٥، وُضِعَت خارج أحد المساجد وتمَّ توقيتها كي تقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، فنتج عن ذلك مقتل ٨٠ شخصاً وإصابة ٢٥٠ آخرين إصابات خطيرة؛ وكان هدفها شيخاً مسلماً استطاع النجاة من الموت.

كما دعمت الولايات المتحدة إرهاباً أكثر فظاعة، على

سبيل المثال: غزو إسرائيل للبنان الذي قَتَل نحو ١٨٠٠٠ مدني لبناني وفلسطيني، ولم يكن الهدف من هذا الغزو الدفاع عن النفس، كما كان مُسَلَّماً به حينها. وفي السنين التي تلت ذلك انصبَّت الفظاعات الوحشية المسمّاة (بالقبضة الحديدية) ضد (القرويين الإرهابيين)، حسب تعبير إسرائيل.

ثم تلا ذلك اجتياح العام ١٩٩٣ والعام ١٩٩٦، وقد دعمتهما الولايات المتحدة بقوة (إلى أن جاء ردّ الفعل الدولي على مذبحة قانا في العام ١٩٩٦ والذي أدَّى إلى تراجع كلينتون). أما حصيلة ما بعد العام ١٩٨٢ في لبنان وحده، فربما بلغت ٢٠٠٠٠ ضحية أخرى من المدنيين.

في التسعينيات، زوَّدت الولايات المتحدة تركية بثمانين في المئة من السلاح الذي استخدمته هذه الأخيرة في حملتها المضادة لانتفاضة الأكراد في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركية، مما أدَّى إلى قتل عشرات الآلاف وطرد اثنين إلى ثلاثة ملايين نسمة خارج وطنهم، وتدمير ٣٥٠٠ قرية (وهذا يعادل سبعة أمثال حصيلة قصف الناتو لكوسوفو)، إضافة إلى كل أشكال الفظاعات الوحشية التي يمكن تخيّلها.

ازداد تدفق السلاح بشكل بالغ في العام ١٩٨٤ حين بدأت تركية هجومها الإرهابي، الذي أخذ فقط بالتراجع إلى مستوياته السابقة في العام ١٩٩٩، بعد أن حققت الفظاعات الوحشية هدفها. وفي العام ١٩٩٩، لم يعد لتركية ذلك الموقع الهام كأول بلد يعتبر مخزناً لأسلحة الولايات المتحدة (إلى

جانب إسرائيل ومصر)، بل حلَّت محلَّها كولومبيا، وهي من أسوأ البلدان في انتهاك حقوق الإنسان في نصف الكرة الأرضية خلال التسعينات، إضافة إلى كونها أول مخزن للسلاح والتدريب الأمريكيين، حسب النموذج المعروف والثابت.

وفي تيمور الشرقية، استمرت كلٌّ من الولايات المتحدة (وبريطانية) في دعمهما للغزاة الإندونيسيين، الذين كانوا قد قضوا تماماً على حوالي ثلث السكان هناك، بمساعدة حاسمة منهما. واستمر الحال على هذا المنوال عبر الفظاعات الوحشية التي ارتكبت في العام ١٩٩٩، حيث تَمَّ قتل آلاف الضحايا حتى قبل هجوم أيلول الذي شرَّد ٨٥ في المئة من السكان خارج بيوتهم، ودمَّر ٧٠ في المئة من البلاد، في حين بقيت إدارة كلينتون محافظةً على موقفها القائل: «إنها مسؤولية حكومة إندونيسية، ونحن لا نريد أن نأخذ منها هذه المسؤولية».

حدث ذلك في الثامن من شهر سبتمبر (أيلول)، تماماً بعد أن نُقِلَت تقارير عن أسوأ فظاعات شهدها شهر أيلول. حينها، تعرَّض كلينتون لضغط هائل كي يتصرَّف حيال ذلك فيخفِّف من تلك الفظاعات الوحشية، وجاء هذا الضغط بشكل رئيسي من أسترالية وأيضاً من الولايات المتحدة ذاتها.

وبعد أيام قليلة، أشارت إدارة كلينتون لجنرالات إندونيسية بأن اللعبة قد انتهت؛ وعلى الفور عَكَسوا المسار. إذ إنهم كانوا

يصرّون بشدة على أنهم لن ينسحبوا من تيمور الشرقية، وكانوا في واقع الأمر يحصّنون دفاعاتهم في تيمور الغربية التابعة لإندونيسية (باستخدام الطائرات النفاثة المقاتلة البريطانية، التي كانت بريطانية مستمرة في إرسالها لهم)، وذلك لصدّ أيّ تدخُّل عسكري محتمَل. وحين أصدر كلينتون أمره، قَلَبوا المسار بمقدار ١٨٠ درجة وأعلنوا رغبتهم في الانسحاب، وسمحوا لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تقودها أسترالية بالدخول دون أي اعتراض من الجيش.

وكشف مسار الأحداث، بالخط الواضح العريض، عن القوة الخفيّة التي كانت دوماً لدى واشنطن، وكان من الممكن استخدامها لمنع ٢٥ عاماً من الإبادة الجماعية التي حصلَتْ والتي بلغت ذروتها في موجة العنف الجديدة في بدايات العام ١٩٩٩. بدلاً من ذلك، فإن الإدارات الأمريكية المتتابعة، إلى جانب بريطانية وآخرين، حين بلغت الفظاعات الوحشية أوجها في العام ١٩٧٨، فضَّلت أن تقدم الدعم الأساسي، العسكري والدبلوماسي، للقتلة، أي (لمعبودنا)، كما وصفَتْ إدارة كلينتون الرئيس سوهارتو القاتل.

هذه الوقائع الواضحة والمأساوية، تحدِّد بقوة موقع المسؤولية في هذه الجرائم الرهيبة خلال ٢٥ عاماً، والتي مازالت مستمرة، في الواقع، ضمن مخيَّمات اللاجئين المزرية في تيمور الغربية التابعة لإندونيسية.

لقد تعلَّمنا الكثير أيضاً عن الحضارة الغربية من واقع هذا

السجل المخزي الذي يتراكم فيه ما يثبت تكريسنا الجديد لأنفسنا في سبيل (التدخل الإنساني)، ومن ثم، تبرير قصف حلف الناتو لصربيا.

سبق أن ذكرت استباحة المجتمع المدني العراقي وتدميره، الذي نتج عنه مقتل مليون إنسان، أكثر من نصفهم من الأطفال الصغار، وذلك وفقاً للتقارير التي لا نستطيع تجاهلها، هكذا ببساطة.

هذا مجرد مثال صغير فقط.

وأنا مندهش بصراحة من إمكانية طرح مثل هذه المسألة ووضعها موضع التساؤل، خاصة في فرنسة، التي لها مساهماتها الخاصة في إرهاب الدولة والعنف، وبالتأكيد هي مألوفة لديها.

[ملاحظة المحرِّر: أجرى هذه المقابلة هنا مع تشومسكي الإعلام الفرنسي، ولهذا فقد أورد إشاراته إلى فرنسة].

س: هل تَمَّ الإجماع في الرأي على ردات الفعل في الولايات المتحدة؟ وهل أنت معها كلياً أم جزئياً؟

تشومسكي: إنْ كنتَ تقصد برد الفعل الغاضب والمستنكِر للهجوم الإجرامي المرعِب، وبالتعاطف مع الضحايا، فإذن هو رد فعل يحظى بإجماع الناس حقاً في كل مكان، بما في ذلك البلاد الإسلامية. وكل شخص متَّزن بالطبع يتشارك مع الآخرين كلياً في ردّ الفعل هذا، وليس (جزئياً). أما إذا كنت

تقصد الدعوات إلى هجوم إجرامي يودي بالتأكيد بحياة الكثير من الناس الأبرياء، ويستجيب اعتباطياً لأدعية بن لادن الأكثر حماسةً، فليس هناك مثل هذا (الإجماع في الرأي على ردة الفعل هذه)، رغم الانطباعات السطحية التي يستشفّها الإنسان من مشاهدة التلفاز. أما بالنسبة إليّ، فأنا أشارك الكثيرين جداً في معارضة ردود فعل كهذه؛ وهم كثيرون جداً بالفعل.

ولكن ما الشعور السائد لدى الأغلبية؟ فما من أحد يستطيع تحديده بالفعل: فهو شعور واسع الحدود ومعقّد؛ ولكن (الإجماع)؟ بالتأكيد لا، إلا فيما يخصّ طبيعة الجريمة ونوعها.

س: هل تدين الإرهاب؟ وكيف يمكن لنا أن نقرّر أيّ فعل هو إرهابي وأي فعل هو مقاومة ضد قوى الاحتلال أو الاستبداد؟ وضمن أي نوع (تصنِّف) الضربة الأخيرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية؟

تشومسكي: أنا أفهم معنى مصطلح (الإرهاب) بالضبط كما عرَّفَتْه الوثائق الرسمية للولايات المتحدة، وهو: «الاستخدام المحسوب للعنف أو للتهديد بالعنف من أجل تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو دينية أو إيديولوجية. ويتم هذا عن طريق الترهيب والإكراه وزرع الخوف بين الناس».

وبناءً على هذا التعريف الملائم تماماً، فإن الهجوم الأخير على الولايات المتحدة هو حتماً فعل إرهابي؛ وفي الواقع، إنه

جريمة إرهابية مروِّعة. ويكاد لا يوجد أي خلاف حول هذا الموضوع في أنحاء العالم كله، وينبغي ألاّ يكون هناك أي خلاف في ذلك.

ولكن بالإضافة إلى المعنى الحرفي للكلمة، كما أخذتها حرفياً من الوثائق الرسمية للولايات المتحدة، فهناك أيضاً استخدام دعائي وهو للأسف المعنى المعتَمَد: فمصطلح (إرهاب) مستخدَم للإشارة إلى الأعمال الإرهابية التي يرتكبها الأعداء ضدنا أو ضد حلفائنا. هذا الاستخدام الدعائي مفترض في العالم كله. فالكلّ (يدين الإرهاب) بهذا المعنى. حتى إن النازيين قد أدانوا الإرهاب بعنف ونفَّذوا ما أسموه (بالإرهاب المضادّ) ضد أنصار الإرهاب.

وتوافق الولايات المتحدة مبدئياً على ذلك. فقد نظَّمت وقادت (إرهاباً مضاداً) مشابهاً في اليونان وفي بلاد أخرى خلال السنوات التي تلت الحرب.

[ملاحظة المحرِّر: قام صحفي يوناني هنا بإجراء المقابلة، لهذا أشار تشومسكي إلى اليونان].

وإضافة إلى ذلك، فلقد أخذت الولايات المتحدة الأسلوب بشكل دقيق تماماً وواضح عن النموذج النازي للتصدي وقمع التمرد، وتعاملت مع هذا النموذج بحذافيره: إذ إنها كانت تستشير ضباط الجيش الألماني، وكانت تستخدم مؤلَّفاتهم في تخطيط برامج قمع التمرُّد في كل أنحاء العالم في فترة ما بعد الحرب، وقد أطلِق على هذه البرامج تعبير (ضد

الإرهاب)؛ وقد درس هذه الأمور، بشكل خاص، ميكائيل ماك كلينتوك في عمل هام من تأليفه.

ومن خلال إعطاء هذه المصطلحات، يمكن للشعوب ذاتها أو للأفعال ذاتها أن تتحوَّل بسرعة من (إرهابية) إلى (مناضلة في سبيل الحرية)، ثم العودة أيضاً إلى التسمية الأولى. وهذا ما حدث لجيران اليونان في السنوات الأخيرة.

لقد أدانت الولايات المتحدة رسمياً الجيش الألباني لتحرير كوسوفو KLA-UCK، واعتبرت أفراده (إرهابيين) في العام ١٩٩٨، بسبب هجماتهم على الشرطة الصربية وعلى المدنيين، وذلك في محاولة لاستثارة الرد الصربي العنيف وغير المتكافئ، كما أعلنوها صراحة.

وفي أواخر كانون الثاني من العام ١٩٩٩، كانت بريطانية على قناعة بأن الجيش الألباني لتحرير كوسوفو مسؤولٌ عن قتل أناس أكثر مما فعلت صربيا، وهذا صعب التصديق، لكنه يعرِّفنا كيفية إدراك الأمور وفهمها عند المستويات العليا في حلف شمال الأطلسي، علماً بأن بريطانية من أكثر العناصر تشدُّداً وقوَّةً في حلف الناتو.

وإن كان لنا أن نثق بمجلدات التوثيق الضخمة التي تقدمها لنا وزارة الخارجية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوربة (OSCE) ومصادر غربية أخرى، فلم يتغيَّر شيء فعلياً على الأرض إلى أن توقف القصف في أواخر آذار من العام ١٩٩٩، وتمَّ انسحاب

شاشات المراقبة العسكرية لبعثة التحقيق في كوسوفو (KVM)، لكنَّ السياسات هي التي تغيَّرت: فقد قررت كلّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ببدء هجوم على صربيا، وتحوّل (الإرهابيون) حالاً إلى (مناضلين في سبيل الحرية).

بعد الحرب، أصبح (المناضلون في سبيل الحرية) وشركاؤهم (إرهابيين) و (قطّاع طريق) و(قتلة)، حين نفذوا عمليات، رأوها من وجهة نظرهم، مشابهة لما قاموا به قبلاً وللأسباب ذاتها، ولكن في مقدونيا وهي حليفة للولايات المتحدة.

الجميع يدين الإرهاب، ولكن علينا أن نسأل: ماذا يعنون بذلك؟ تستطيع أن تجد جواب سؤالك عن وجهة نظري في كتب ومقالات عديدة كنتُ قد كتبتُها حول الإرهاب في العقود الكثيرة الماضية؛ ومع ذلك فأنا أستخدم هذه المفردة بمعناها الحرفي؛ ومن هذا المنطلق، فإنني أدين أعمال الإرهاب كلها، وليس فقط تلك التي تسمى (إرهابية) لأسباب دعائية.

س: هل يشكِّل الإسلام خطراً على الحضارة الغربية؟ وهل تشكِّل طريقة الحياة الغربية تهديداً للجنس البشري؟

تشومسكي: السؤال واسع وغامض جداً حتى أجيب عنه. ومع ذلك، يجب أن يكون واضحاً للجميع أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الإسلام على أنه عدو أو على أنه صديق لها.

أما فيما يتعلّق (بطريقة الحياة الغربية)، فهي تتضمن تنوُّعاً كبيراً في العناصر، منها ما يُعجَبُ به الإنسان بشكل كبير، ومنها ما تبنّاه العالم الإسلامي بحماسة كبيرة، ومنها ما هو إجرامي، حتى إنه يشكِّل تهديداً للبقاء الإنساني.

أما بالنسبة إلى (الحضارة الغربية)، فلعلنا نستطيع هنا التركيز على الكلمات المنسوبة إلى غاندي حينما سئل عن رأيه في (الحضارة الغربية) فقال: من الممكن أن تكون فكرةً جيدة.



أهو مانِع هائل؟

استناداً إلى مقابلات أجراها معه ميكائيل ألبرت
في ٣٠ أيلول ٢٠٠١، ومقابلات أجراها غريغ روجييرو
في ٥ تشرين الأول ٢٠٠١م.

س: حدث تحرُّك هائل للقوات العسكرية، واستخدم الخطاب العسكري البليغ بحدِّه الأقصى، حتى وصل إلى درجة القضاء على الحكومات.. إلخ. وعلى كل حال، الآن يظهر أن هناك مانعاً هائلاً.. فما الذي حدث؟

تشومسكي: منذ الأيام الأولى التي تلت الهجوم، تَمَّ تحذير إدارة بوش من زعماء الناتو (حلف شمال الأطلسي)، ومن المختصين بشؤون المنطقة والمفترض، من وكالات الاستخبارات التابعة لها (هذا ما لم نذكر، إضافةً لذلك، العديد من الناس مثلك ومثلي)، وهذا التحذير مفاده أنه إذا كان الردّ بهجوم كبير يقتل العديد من الناس الأبرياء، فإنَّ ذلك سيحقق الأماني القوية لابن لادن وللعديد من أمثاله. وقد يكون هذا صحيحاً، وحتى قد يحدث أكثر من ذلك، لو صادف وقُتِلَ بن لادن دون تقديم أي دليل يمكن تصديقه في

كونه متورِّطاً في جرائم ١١ سبتمبر (أيلول). وقتها سيُنظَر له على أنه شهيد، حتى عند الأغلبية الساحقة من المسلمين الذين أَسِفوا على حدوث تلك الجرائم. وإنْ تَمَّ إسكاته بسجنه أو بموته، فإنَّ صوته سيظلُّ يدوِّي في عشرات الآلاف من أشرطة التسجيل التي انتشرت وما زالت إلى الآن تُوزَّع في كل أنحاء العالم الإسلامي، وفي العديد من المقابلات الصحفية بما فيها تلك التي أجريت معه في أواخر سبتمبر (أيلول).

إنَّ هجوماً يقتل الأبرياء الأفغان سيكون بمنزلة دعوة كي يلتحق جنود جدد بقضية شبكة بن لادن الرهيبة، وبالآخرين الذين تخرَّجوا من القوات الإرهابية التي أنشأتها وزرعتها الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) وشركاؤها منذ عشرين سنة مضت، وذلك لخوض حرب مقدَّسة ضد الروس، فيما كانت هذه المؤسسات تطبّق برنامج عملها الخاص بها.

يبدو أن الرسالة قد وصلَتْ أخيراً إلى إدارة بوش التي اختارت، بحكمة ومن وجهة نظرها، أن تتبع مساراً مختلفاً. ومع ذلك فإن كلمة (مانع) تبدو لي قابلة للنقاش. في السادس عشر من أيلول، كتبت النيويورك تايمز في تقريرها أن «واشنطن طلبت أيضاً [من باكستان] قطع إمدادات الوقود.. إيقاف قوافل الشاحنات التي تزوِّد السكان المدنيين الأفغان بالغذاء والمؤن الأخرى». ومن الملفت للنظر أن هذا التقرير الصحفي لم يُثِرْ أي ردّ فعل واضح في الغرب، وهذا يذكِّرنا

بشكل مريع بطبيعة الحضارة الغربية التي يدَّعي زعماؤها ونُخَب مثقفيها بأنهم يدعمونها. وفي الأيام التي تلت، وُضِعَت هذه الطلبات موضع التنفيذ.

وفي ٢٧ أيلول، كتب المراسل الصحفي ذاته بأن المسؤولين الرسميين في باكستان «قالوا اليوم بأنهم لن يتهاونوا في قرارهم القاضي بإغلاق الحدود مع أفغانستان والبالغ طولها ١٤٠٠ ميل، وهذه الخطوة تتمُّ بناءً على طلبٍ رسميٍّ من إدارة بوش، وأفصح المسؤولون الرسميون عن السبب بقولهم: إنهم يرغبون بالتأكد من أنه لا أحد من رجال السيد بن لادن يختبئ بين جموع اللاجئين المتدفقة» (من إسلام آباد، جون بيرنز).

«إن التهديد بضربات عسكرية أدَّى بشكل إجباري إلى نقل عمّال المساعدة الدولية من أفغانستان، مما أدّى إلى شلل برامج المساعدات»؛ أما اللاجئون الذين وصلوا إلى الباكستان «بعد رحلات شاقة من أفغانستان، فقد أخذوا يصفون مشاهد اليأس والخوف في بلادهم، حيث إن تهديد أمريكة بقيادة هجوم عسكري حوَّل هروبهم الطويل البائس إلى كارثة محتَمَلة الحدوث» (دوغلاس فرانتز، نيويورك تايمز، ٣٠ أيلول). وكتب أحد العاملين في الإغاثة الدولية بعد أن أُجْلِيَ من أفغانستان:

«كانت البلاد وكأنها تقف على حبلٍ للحياة، ولقد قطعنا لتوِّنا هذا الحبل»، (جون سيفتون، مجلة نيويورك تايمز، ٣٠ أيلول).

وحسبما تقوله الصحف الرئيسية في العالم، فإنَّ واشنطن قد عملَتْ إذن على تأمين موت أعداد هائلة من الأفغان وكذلك على تأمين معاناتهم على حد سواء، مع أن الملايين منهم كانوا على حافة الموت متضوِّرين جوعاً. هذا هو معنى الكلمات المذكورة آنفاً بين هلالين، وغيرها الكثير من الكلمات.

كان الناس البؤساء يهربون بأعداد هائلة متوجهين إلى الحدود، وفزعين، بعد أن سمعوا بتهديدات واشنطن بقصف ما تبقّى من مُزَقِهم في أفغانستان، وبتحويل تحالف الشمال إلى قوات عسكرية مدجَّجة بالسلاح الثقيل. كانوا يخافون طبعاً من أنه إذا تمَّ إطلاق العنان لهذه القوات، وهي الآن مسلَّحة بشكل هائل، فإنها ستجدد فظاعاتها التي كانت قد مزَّقت البلاد إلى شراذم، فأدَّت بعدد كبير من السكان إلى الترحيب بطالبان حين طردوا الزُّمر المجرمة المحاربة، التي تأمل كلٌّ من واشنطن وموسكو الآن باستغلالها لتحقيق مآربهما الخاصة.

إنَّ سجلَّ أفعالها هو سجلّ وحشي وفظيع. فقد قام جوست هيلترمان، وهو المدير التنفيذي لشعبة الأسلحة في لجنة مراقبة حقوق الإنسان (HRW)، والمتخصص بالشرق الأوسط، بوصف حقبة هذه الزّمر بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ بأنها «الأسوأ في تاريخ أفغانستان».

وتفيد جماعات حقوق الإنسان أن هذه الزمر المحاربة قد قتلت عشرات الآلاف من المدنيين، كما ارتكبت عدَّةَ أعمال

اغتصاب وفظاعات أخرى. واستمرَّ الأمر هكذا إلى أن قامت طالبان بطرد أعضاء هذه الزّمر. لنأخذ حالة من الحالات، ففي العام ١٩٩٧ قتلوا ٣٠٠٠ أسير حرب، حسب لجنة مراقبة حقوق الإنسان، كما قاموا بالعديد من عمليات التطهير العرقي في مناطق كانوا يشكُّون بأن سكانها متعاطفون مع طالبان، تاركين وراءهم آثار القرى المحروقة تماماً (انظر، على سبيل المثال لا الحصر، ما كتبه تشارلز سينّوت في بوسطن غلوب، ٦ تشرين الأول).

هناك أيضاً أكثر من سبب للافتراض بأن الرعب الذي بثَّته طالبان، والذي روَّع الناس إلى درجة قصوى، قد تزايد بشكل كبير وذلك ردّاً على التوقُّعات ذاتها التي سبَّبت فرار الناس للّجوء إلى أماكن أخرى.

وحين وصل اللاجئون إلى الحدود المغلقة، وقعوا في هذا الفخ ليموتوا بصمت. وحده الماء يستطيع أن ينساب في قطرات عبر الشعاب الجبلية البعيدة والضيقة، وما من أحد يستطيع تخمين عدد الذين قَضَوْا نحبهم هناك. خلال بضعة أسابيع كان الشتاء القاسي سيحلُّ على هذه المنطقة. ولقد كان بعض الصحفيين وعمّال الإغاثة موجودين في مخيمات اللاجئين الموجودة قرب الحدود.

ورغم أن ما وصفوه كان مرعباً بشكل كبير، إلاّ أنهم كانوا يعلمون، وكذلك نحن، بأنهم قد رأوا المحظوظين فقط، وهم القلّة القليلة من الناس الذين استطاعوا الهرب والنجاة،

والذين كانوا يأملون قائلين: «حتى الأمريكيين القساة لابدَّ أن يشعروا بشيء من الشفقة على بلادنا المدمَّرة»، وأن ترقَّ قلوبهم عند مشاهدة هذه الإبادة الجماعية الصامتة (بوسطن غلوب، ٢٧ أيلول، الصفحة الأولى).

كان البرنامج العالمي للغذاء التابع للأمم المتحدة قادراً على إرسال شحنات تبلغ مئات الأطنان من الغذاء إلى داخل أفغانستان في بداية شهر تشرين الأول، رغم أن التقديرات تقول بأن ذلك لن يغطي إلاّ ١٥ في المئة من حاجات البلد بعد انسحاب الموظفين الدوليين وتوقف تزويد البلاد بالمؤن خلال ثلاثة أسابيع بعد ١١ سبتمبر.

ومع ذلك، فقد أعلن برنامج الغذاء العالمي عن توقُّف جميع قوافل الغذاء وتوقُّف توزيعه عن طريق الموظفين المحليين بسبب الضربات التي بدأت في ٧ تشرين الأول.

وجاء في وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) على لسان مسؤولي الإغاثة قولهم: «إن سيناريو الكابوس الذي توقّع تدفق مليون ونصف من اللاجئين خارج البلاد، قد اقترب خطوة من أن يتحقق في الواقع».

وبعد القصف، قال مدير برنامج الغذاء العالمي: إن التهديد بحدوث كارثة إنسانية، وهي الآن واقعة وقاسية، «قد ازداد بنسبة هائلة، لدرجة لم أكن أريد حتى أن أفكِّر فيها». «إننا نواجه أزمة إنسانية بِنِسَبٍ حادة جداً في أفغانستان، بوجود سبعة ملايين ونصف مليون إنسان ينقصهم الغذاء،

وهناك خطر كبير بحدوث مجاعة»، هذا ما حذَّر منه ناطق رسمي باسم اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR).

واعتبرت كل الوكالات أن إلقاء المؤن من الجو هو الحلّ الأخير، رغم أنها تفضّل أكثر إيصال المواد الغذائية والمؤن عن طريق الشحن البرّي، الذي من المحتَمَل أن يكون ممكناً في أغلب مناطق البلاد، حسب قولها.

ونقلت الفاينانشال تايمز أن المسؤولين الرئيسيين بالمنظمات غير الحكومية (NGOs)، في ردود أفعالهم على إنزال الولايات المتحدة كميات ضخمة من المعونات الغذائية الجوية، قابلوا الأمر بشكل (قاسٍ) و (بازدراء) فأنكروا ذلك عليها واعتبروه «حملة دعائية أكثر منها طريقة لتقديم المساعدة للأفغان، الذين يحتاجون فعلاً للعون»، كما اعتبروا ذلك «وسيلة دعائية» كانت «تستغلّ العون الإنساني لأهداف دعائية متشفّية ووقحة»، في حين كانت الضربات الجوية «قد سبَّبت في توقُّف القوافل الشاحنة البرّية، وهي الوسيلة الوحيدة كي يحصل الأفغان فيها على الطعام بكميات كبيرة»، والتي كان يُرسلها برنامج الغذاء العالمي، «قلق الأمم المتحدة لأنَّ الضربات الجوية أدَّت بجهود الإغاثة إلى التوقُّف»، «عمّال الإغاثة يتعرضون للإصابة نتيجة الغارات الجوية، أثناء جمعهم للمؤن الملقاة من الجو»: الفاينانشال تايمز، في ٩ تشرين الأول؛ هذا ما ورد على لسان جمعية أوكسفام الخيرية وأطباء بلا حدود والإغاثة المسيحية وصندوق إنقاذ الأطفال

والمسؤولين الرسميين في الأمم المتحدة). ووجَّهت وكالات الإغاثة «نقداً قاسياً للولايات المتحدة بشأن ما تلقيه ليلاً من الجو». وقد علَّق أحد عاملي الإغاثة البريطانيين قائلاً: «إن الأمريكيين يرمون أيضاً بالمنشورات فقط»، مشيراً في ذلك إلى الرسائل الدعائية الموجودة ضمن الحُزَم الملقاة.

«ويقول المسؤولون الرسميون في برنامج الغذاء العالمي: إن ما تلقي به أمريكة من الجو يتطلَّب من عاملي الإغاثة على الأرض تجميع الطعام» ثم توزيعه، و «هذا ما يجب أن يجري في وضح النهار»، بعد أن تَمَّ التحذير المسبق لذلك: («تنامى الشك حول غذاء الولايات المتحدة الملقى من الجو»، في الفاينانشال تايمز، في ١٠ تشرين الأول).

إذا كانت ردود الأفعال هذه دقيقة، فإن الأثر المباشر للقصف، ولرمي المؤن الغذائية المرافقة له من الجو، كان يهدف إلى تخفيض المعونات الغذائية بشكل ملحوظ، تلك التي تعين الشعب المتضوِّر جوعاً، في المدى القريب على الأقلّ، فيما يُدفَع (بسيناريو الكابوس) خطوة نحو التحقُّق.

ليس باستطاعة الإنسان إلاّ الأمل بتوقُّف التعذيب قبل أن يقع الرُّعب الأشنع، والأمل أيضاً بأن تكون فترة توقُّف وصول الغذاء إلى الناس، الذين هم بأمسِّ الحاجة إليه، فترةً قصيرة.

وليس من السهل التفاؤل بحدوث هذا، على ضوء المواقف المعلَنة. فمثلاً، في إحدى الصفحات الداخلية لجريدة

النيويورك تايمز ورد تقرير يذكر في معرِض الحديث أنَّه «وفقاً لحسابات الأمم المتحدة، سيكون هناك قريباً سبعة ملايين ونصف مليون أفغاني في حاجة ماسَّة إلى كِسرة خبز، ولكن تحت قصف القنابل»، إذ إنَّ المساهمة الوحيدة المؤثِّرة، ألا وهي عمليات شحن المؤن الغذائية، قد تناقصت إلى النصف تقريباً، ولم يبقَ سوى بضعة أسابيع على حلول الشتاء القارس الذي يقلِّل، بشكل حاد، من إمكانية توزيع الطعام (بارّي بيراك، ١٥ تشرين الأول، B8).

أما الحسابات التالية فلم يُعْلَن عنها، إلا أنه ليس من الصعب الإتيان بها. ومهما يكن من أمر، في الواقع، تبدو أنها حسابات افتراضية وغير دقيقة وغير رسمية، وهي أقوى من أي تعليق عليها.

علينا أن نتذكَّر دائماً أنه منذ الأيام الأولى التي أعقبت ١١ سبتمبر، لم يكن هناك ما يمنع إطلاقاً إلقاء مؤن الطعام بكثافة من الجو ليتلقّاها الناس حبيسو بلادهم التي تتعرَّض مرَّة أخرى لتعذيب وحشي؛ ولم يكن هناك ما يمنع، ظاهرياً، إيصال شحنات أكبر من الغذاء برّياً، كما شهدت على ذلك جهود الأمم المتحدة قبل تعليقها.

أيّاً كانت السياسات المتَّبعة في هذه المسألة، فإن كارثة إنسانية قد حدثت بالفعل، والآتي أعظم. ولعلَّ أفْضَل وصفٍ لهذا، ما جاء على لسان الكاتبة الهندية الرائعة والشجاعة والناشطة سياسياً، السيدة أروندهاتي رُويْ، حيث أشارت إلى

(عملية العدالة المطلقة) التي نادت بها إدارة بوش قائلة: «الشاهد على عملية العدالة المطلقة في القرن الجديد: مدنيّون يتضوَّرون جوعاً حتى الموت، فيما هم ينتظرون الموت قتلاً» (الغارديان، ٢٩ أيلول).

إنَّ حكمها هذا لا يفقد من قوته وتأثيره، كونُ المتخصصين في الإدارة الرئاسية قد أدركوا أنَّ تعبير (العدالة المطلقة) الذي يفترض صورة الذات الإلهية، كان خطأً دعائياً آخر، كما هو الحال بالنسبة إلى تعبير (الحملة الصليبية). فتمَّ بعدُ، استبداله بتعبير «الحرية الدائمة»، وهو تعبير أقوى من أي تعليق عليه في ضوء السجل التاريخي!

س: أشارت الأمم المتحدة إلى أن خطر المجاعة هائل في أفغانستان. وقد أخذ الانتقاد الدوليّ لما وصلَتْ إليه هذه المسألة يتعاظم؛ والآن بدأت الولايات المتحدة وبريطانية بالحديث عن تقديم معونات غذائية لإبعاد شبح الجوع. هل في هذا تراجع عن موقفهما لتغيير مواقفهما أو آرائهما في الواقع، أم إن الأمر لا يعدو كونه ظاهرياً فقط؟

ما دوافعهما؟

وكيف سيكون مدى تأثير جهودهما؟

تشومسكي: تقدِّر الأمم المتحدة أن هناك حوالي سبعة إلى ثمانية ملايين نسمة مهدَّدون بخطر المجاعة الداهم. ولقد أوردت النيويورك تايمز في مقالة صغيرة لها، في الخامس والعشرين من

أيلول، أن ما يقارب ستة ملايين أفغاني يعتمدون في تأمين غذائهم على معونات الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون، وهم الموجودون في مخيمات اللاجئين خارج أفغانستان، ومنهم الكثير ممن استطاع الهرب وعبور الحدود قبل إغلاقها تماماً. وتورِد المقالة أن بعض الطعام قد أُرسِل إلى المخيمات، خارج أفغانستان.

وبالتأكيد، فإن المخطِّطين والمعلِّقين يدركون أنَّ عليهم فعل شيء ما كي يظهروا بمظهر الإنسانيين الذين يحاولون تفادي المأساة المروِّعة، التي انكشفت مرَّة واحدة بعد التهديد بالقصف وبالهجوم العسكري، وبعد أن طالبوا بإغلاق الحدود. «كما ويحثُّ الخبراءُ الولاياتِ المتحدةَ لتحسين صورتها بزيادة المعونات للاجئين الأفغان، وبإعادة بناء الاقتصاد الأفغاني أيضاً» (مجلة كريستشيان سايانس مونيتور، Christian Science Monitor، ٢٨ أيلول).

وحتى دون توجيهات متخصِّصي الرئاسة، فقد كان على المسؤولين الرسميين في الإدارة أن يدركوا أنه يجب عليهم إرسال بعض الطعام للاجئين، الذين نجحوا في اجتياز الحدود، وعليهم على الأقل الالتفات نحو المتضوِّرين جوعاً في الداخل وتزويدهم بالأغذية: ليس بهدف «إنقاذ حياتهم» وحسب، ولكن «للمساهمة في بذل الجهود الهادفة للعثور على الجماعات الإرهابية داخل أفغانستان» (بوسطن غلوب ٢٧ أيلول، نقلاً عن المسؤول الرسمي في البنتاغون، الذي وصف الأمر بأنه «كسب لقلب الشعب وعقله»).

في اليوم التالي، التقط محرِّرو النيويورك تايمز هذا المعنى، وذلك بعد مرور ١٢ يوماً على ما أوردته الجريدة من أنَّ العمليات الإجرامية قد وُضِعَت موضع التنفيذ.

وعلى صعيد الإغاثة، لا يستطيع الإنسان إلاّ أن يأمل بأن تكون عظيمة الحجم، وإلاّ فإن المأساة الإنسانية قد تكون هائلة خلال بضعة أسابيع. وإذا كانت الحكومة متَّزِنة وعاقلة، فهناك فرصة على الأقل لإظهار عملية «إلقاء المؤن الغذائية بكميات كبيرة جداً من الجوّ»، التي وَعَدَ بها المسؤولون الرسميون، إلاّ أن ذلك الوعد لم يُنَفَّذ حتى تاريخ ٣٠ أيلول، وليس بسبب نقص الوسائل المتاحة لذلك.

س: من المرجَّح أن تصادق المؤسسات القانونية الدولية على الجهود المبذولة للقبض على بن لادن وآخرين ومحاكمتهم، مفترضةً أن الإدانة يمكن أن تثبت، بما فيها استخدام القوّة. فلماذا تتجنَّب الولايات المتحدة اللجوء إلى هذا المسار؟

هل هو فقط عدم رغبتها في تشريع مثل هذه المقاربة للمسألة، والتي يمكن أن تستخدَم أيضاً ضد أعمالنا الإرهابية، أم إن هناك عوامل أخرى تلعب دورها؟

تشومسكي: الكثير من الناس في العالم قد طالبوا الولايات المتحدة بتقديم أي دليل كان على علاقة بن لادن بالجريمة، وإذا ما تمَّ تقديم دليل كهذا، فلن يكون من الصعب تجميع عناصر كبيرة لدعم الجهد الدولي تحت راية الأمم المتحدة، للإمساك به مع شركائه.

ومن الممكن أن يتمَّ ذلك بالوسائل الدبلوماسية، كما أشارت طالبان بطرق مختلفة؛ ومع ذلك فقد تمَّ إهمال هذه التحرُّكات بازدراء لصالح استخدام القوَّة.

إلاَّ أنَّ تقديم دليل له مصداقية ليس بالأمر السهل. وحتى لو كان بن لادن وشبكته متورطين في جرائم ١١ سبتمبر، فقد يكون في غاية الصعوبة إعطاء دليل ذي مصداقية. ولكن بالرغم من ذلك، فلعلَّ معظم مرتكبي هذه الجرائم قد قتلوا أنفسهم في مهماتهم المروِّعة تلك.

لقد تمَّ الكشف عن مدى صعوبة تقديم دليل ذي مصداقية في الخامس من تشرين الأول، حين أعلن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، بتبجُّح بالغ، بأنه «ما من شك إطلاقاً» الآن بمسؤولية بن لادن وطالبان [عن هذه الجرائم]، بناء على ما قدَّمه التوثيق المستند إلى ما يجب أن يكون عليه أكبر جهد مكثَّف في التقصي خلال التاريخ؛ حيث تمَّ تجميع مصادر المعلومات في كل الوكالات الاستخبارية الغربية ومصادر أخرى غيرها.

ورغم أن التهمة محتملة ومعقولة كانطباع أول ظاهري، كما أن الجهد المبذول في إعدادها لا سابق له، فإنَّ التوثيق هزيل بشكل كبير يدعو إلى الدهشة والاستغراب.

فحتى لو أن جزءاً ضئيلاً جداً من هذا التوثيق هو وحده الذي تضمَّن التحريض على ارتكاب جرائم ١١ سبتمبر، فهذا الجزء الصغير لن يؤخذ قطعاً على محمل الجدّ، فيما لو قُدِّم

مثلاً على أنه دليل اتّهام ضدّ مجرمين من إحدى الدول الغربية أو أتباعها. ولقد وصفت صحيفة وول ستريت بدقة متناهية هذه الوثائق بأنها «أشبه بتهمة أكثر منها دليل إثبات تفصيلي»، ونشرت ذلك في تقريرٍ ألقَتْ به «منفياً» إلى صفحتها الأخيرة. ولقد أكَّدت الصحيفة في إشارة لها دقيقة أيضاً، أنه ما من شيء يمنع من إيراد قول أحد المسؤولين الرسميين السابقين في الولايات المتحدة، حيث قال: «القضية الجرمية لا علاقة لها بالمسألة. فالمخطط هو محو السيد بن لادن وتنظيمه من الوجود». والمهم في الوثائق هو إعطاء الفرصة السانحة لبلير والأمين العام لحلف شمال الأطلسي، وغيرهما، للتأكيد للعالم أجمع على أن الدليل «واضح ومحفِّز على الرَّد».

من غير المرجَّح على الإطلاق أن تكون القضية التي سَتُعْرَض قابلة للتصديق لدى الناس في الشرق الأوسط، حسبما أورد، وقتها، روبرت فيسك، أو حسبما يقول الآخرون الذين يقرأون بين السطور. أما الحكومات والمنظَّمات التابعة لها، فإنها على العكس، لديها أسبابها الخاصة كي تقتنع بالدليل وتكون في صفِّ الولايات المتحدة. قد يتساءل المرء عن سبب اختيار متخصصي الدعاية في واشنطن لعرض القضية؛ ولعلَّ السبب هو إثباتٌ في الأذهان لصورة الاحتفاظ ببعض الأدلَّة المقنعة ومنع تسريبها «لأسباب أمنية»، أو أملاً في تمكّنه من توجيه ضربة مناسِبة للمواقف التشرشلية المحرِجة.

إلاّ أنَّ خلفية المسألة ما زالت تحتوي على حقول ألغام،

يجب على المخطِّطين أن يتعاملوا معها بحذر شديد. ولنستشهد مرةً أخرى بالكاتبة أروونداتي روي، إذ كتبت تقول:

«كان جواب طالبان عن طلبات الولايات المتحدة بتسليمها بن لادن معقولاً بشكل لا يوصف، ألا وهو: قدِّموا دليل إدانته، وبعد ذلك سنعطيكم إيّاه بأنفسنا. وقد ردَّ الرئيس بوش بأن الطلب غير قابل للتفاوض». وقد أضافت، إلى أسباب كثيرة، سبباً آخر يجعل بنية العمل هذه غير مقبولة لدى واشنطن: «ففيما المحادثات جارية حول تسليم مكاتب رئيس المهندسين (CEOs) هل كان باستطاعة الهند إضافةَ طلب جانبي، إلى الولايات المتحدة، ألا وهو تسليمها، وارن أندرسون؟

لقد كان رئيس مجلس إدارة (اتحاد الكاربيد)[1]، ويتحمَّل مسؤولية تسرُّب غاز البوبال الذي تسبَّب بمقتل ١٦٠٠٠ إنسان، في العام ١٩٨٤. لقد درسنا الأدلَّة المناسبة، وجمعناها كلّها في الملفّات، فهل يمكننا استلامه من فضلكم؟».

لسنا بحاجة إلى اختلاق الأمثلة، فهي كثيرة. فلقد طالبت حكومة هاييتي الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بتسليمها إيمانويل كونستانت، وهو أحد أكثر زعماء الميليشيات وحشية في عهد إدارَتَيْ بوش (الأول) و كلينتون اللتين كانتا تؤيدان ضمنياً العصبة الحاكمة المسيطِرة وناخبيها الأثرياء، (وذلك

(١) هو معمل تركيب الكربونات بالمعادن. (المترجمة).

على عكس ما أُوهِمَ به الناس). لقد حُكِم كونستانت غيابياً في هاييتي، وكان الحكم بالسجن مدى الحياة بسبب دوره في المذابح المرتكبة. فهل تمَّ تسليمه؟ وهل أثارت هذه المسألة أي قلق أو اهتمام لدى الرأي العام ذي الأثر؟

وبالتأكيد، لقد كان هناك أسباب جوهرية للردود السلبية: فالتسليم قد يؤدي إلى الكشف عن صلاتٍ قد تُحرِج واشنطن. إضافة إلى أنه وجهٌ مسؤول قاد مذبحة أدَّت إلى مقتل خمسة آلاف إنسان فقط، ما يعادل بضع مئات من الآلاف في الولايات المتحدة، نسبةً إلى عدد السكان.

مثل هذه الملاحظات النقدية تثير الغضب المسعور في الأوساط المتطرِّفة لدى الرأي العام الغربي، والتي يطلق على بعضها اسم «اليسار» ولكنْ بالنسبة إلى الغربيين الذين حافظوا على سلامة أخلاقهم وكمالها، وإلى كثير من الضحايا التقليديين، فهي ذات مغزى وفائدة. ومن المفترض أن زعماء الحكومة يفهمون ذلك.

والمثال الوحيد الذي ذكرتْه روي هو بالطبع، البداية فقط؛ وهو أحد أقل الأمثلة أهمية، ليس فقط بسبب مستوى فظاعته، ولكن لأنه لم يمثِّل بوضوح جريمة اقترفتها الدولة. لنفرض أن إيران كانت لتطالب بتسليمها مسؤولين رسميين ذوي أهمية في إدارَتَيْ كارتر وريغان، رافضةً تقديم دليل إثبات مفصَّل ودقيق للجرائم التي كانوا وراءها يدعمونها، علماً أن هذا الدليل موجود حتماً. أو لنفرض أن نيكاراغوا كانت

لتطلب تسليمها السفير المعيَّن حديثاً لدى الأمم المتحدة، ذلك الرجل الذي يتضمن سجلّ خدمته «كوالِ» - (كما كان يُدْعى) - في الإقطاعية المفترضة في هندوراس، حيث كان على علم بالفظاعات التي اقترفها إرهابيو الدولة المدعومون منه؛ والأكثر من ذلك والأهم، هو أن سجلَّه يضمُّ مهماته مديراً ومراقباً محلّياً للحرب الإرهابية ضد نيكاراغوا، انطلاقاً من قواعد في الهندوراس. فهل كانت الولايات المتحدة ستوافق على تسليم هؤلاء؟ وهل كان هذا الطلب سيثير السخرية؟

إنها فقط البداية المجرَّدة. فمن الأفضل ترك الأبواب مغلقة، ومن الأفضل أيضاً المحافظة على الصمت المؤثِّر، الذي ساد منذ تعيين مسؤول مرموق لإدارة عملياتٍ، أدانتها أعلى الهيئات الدولية الموجودة كعمليات إرهابية، لقيادة (حرب ضد الإرهاب). فحتى جوناثان سويفت سيُسْقَط في يده أمام هذا الأمر.

وقد يكون هذا هو السبب في أن خبراء إدارة الدعاية فضَّلوا استخدام تعبير (الحرب) الغامض بدلاً من تعبير (الجريمة) الأكثر وضوحاً؛ كما وصف روبرت فيسك وماري روبنسون وآخرون الأمر بدقة متناهية وهو «جريمة ضد الإنسانية».

س: إذا سقط نظام طالبان وألقي القبض على بن لادن أو على أي شخص آخر، بدعوى مسؤوليتهم عن الجرائم، أو حتى قُتِلوا، فماذا بعد ذلك؟ ماذا سيحدث لأفغانستان؟ وماذا سيحدث في مناطق أخرى بشكل أوسع وأكثر وضوحاً؟

تشومسكي: قد يكون المخطط الذكي للإدارة هو متابعة برنامجها في قتل الإنسانية بهدوء وصمت، إضافة إلى لفتات إنسانية من أجل استثارة استحسان كورس [المطبِّلين] المعتاد وتصفيقه، ذلك الكورس المدعو لإنشاد أناشيد المديح الموجَّهة للزعماء النبلاء، الذين كرَّسوا أنفسهم (للمبادئ والقيم) للمرة الأولى في التاريخ، والذين يقودون العالم إلى (حقبة جديدة) من المثالية والالتزام (بإنهاء اللا إنسانية) في كل مكان. فتركية اليوم مغتبطة بمشاركة واشنطن (حربها على الإرهاب)، حتى لو اضطرت إلى إرسال قوات تشارك على الأرض. وقال رئيس الوزراء التركي بولاند أجويد: إن السبب في ذلك هو أن تركية مدينةٌ للولايات المتحدة (بعرفان خاص بالجميل)، لأن واشنطن، وخلافاً للدول الأوربية، (قد ساندت أنقرة في كفاحها ضد الإرهاب). إنه في ذلك يشير إلى خمسة عشر عاماً من الحرب، بلغت ذروتها في أواخر التسعينات حين زادت الولايات المتحدة من مساعداتها، مخلفةً وراءها عشرات الآلاف من القتلى، ومليونين إلى ثلاثة ملايين لاجئ وثلاثة آلاف وخمس مئة مدينة وقرية مدمَّرة (وهذا التقدير هو أكبر بسبع مرات من الدمار الذي حدث لكوسوفو من قصف حلف الناتو). لقد أسرفت واشنطن في مديح تركية وفي مكافأتها لانضمامها إلى ركب من أدّوا المساعدات الإنسانية في كوسوفو، ولاستخدامها طائرات الـ (ف ١٦) التي زوَّدتها بها أمريكة، والتي استخدمتها بفعالية هامة في عملياتها الواسعة في التطهير العرقي والإرهاب.

من المحتَمَل أن تحاول الإدارة تحويل تحالف الشمال إلى قوة قابلة للحياة، وأن تضمَّ إليه سادةَ حربٍ آخرين معادين له، من أمثال قلب الدين حكمتيار، المفضَّل لدى واشنطن، والموجود الآن في إيران. ومن المفترض أن تأخذ قوات المغاوير (الكوماندوس) الأمريكية والبريطانية على عاتقها تنفيذ مهماتٍ داخل أفغانستان، إضافة إلى قصف مواقع مُخْتارة، ولكن بوتيرة منخفضة، وذلك حتى لا يسبِّب ذلك في انضمام قوى جديدة مؤيِّدة لقضية الإسلاميين الراديكاليين.

يجب ألاّ يتصادف وتكون حملات الولايات المتحدة شبيهة للغزو الروسي الفاشل في الثمانينات. فالروس كانوا يواجهون جيشاً عظيماً مؤلَّفاً، ربما، من ١٠٠٠٠٠ رجل أو أكثر؛ وقد نظَّمت هذا الجيش ودرَّبته ودجَّجته بالسلاح الاستخبارات الأمريكية المركزية (CIA) وشركاؤها. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة تواجه قوة مشرذمة في بلدٍ دمَّرها الرعب والعنف وأهوال الحروب خلال عشرين عاماً مضت، ونحن لا نتحمَّل أي جزءٍ بسيط في المشاركة بمسؤولية ما جرى. وكما هي الحال الآن، فمن المرجَّح أن تنهار قوات طالبان سريعاً، عدا بعض الجماعات الصغيرة الصامدة.

من الممكن أن يتوقَّع ترحيب السكان الناجين من المذابح بالقوة الغازية، شرط ألاّ يكون لها مشاركة واضحة في أعمال العصابات التي مزَّقت البلاد إرَباً قبل أن تستولي طالبان على إدارة البلاد.

في هذه النقطة بالذات، قد يرحِّب الكثير من السكان بقدوم جنكيز خان.

وماذا بعد؟ يبدو أن الأفغان المنفيين وبعض العناصر من الداخل، الذين لا يشكِّلون جزءاً من ضمن دائرة طالبان، قد قاموا بمطالبة الأمم المتحدة ببذل الجهد لإرساء نوع من الحكومة الانتقالية، وهي خطوة قد تنجح في إعادة إعمار أشياء قابلة للحياة من ضمن ما تمَّ دماره، فيما لو توافرت لها معونات حقيقية وأساسية لإعادة الإعمار، عن طريق مصادر مستقلَّة مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (NGOs). والشيء الكثير هذا يجب أن يكون الحدّ الأدنى من مسؤولية الذين حوَّلوا هذا البلد المنهوب إلى أرضِ رعبٍ ويأسٍ وجثثٍ وضحايا مشوَّهة. قد يحدث هذا، ولكن ليس دون جهود شعبية جوهرية ضمن المجتمعات الغنية والقويّة. أما في الوقت الحاضر، فإن أي مسار من هذا النوع قد قامت إدارة بوش باستبعاده، وصرَّحَتْ بأنها لن تلتزم (بإعمار الوطن)، أو كما يبدو حتى تاريخ (٣٠ أيلول)، فهناك مجهود قد يكون أكثر نبلاً وإنسانيةً، ألا وهو: دعم ملموس، دوم تدخُّل، لقيام الآخرين (بإعمار الوطن)، الذين ربما يحقِّقون بعض النجاح حالياً في هذه العملية. لكنَّ الرفض الحالي لأخذ هذا المسار النبيل والمناسب بعين الاعتبار، ليس نهائياً ولا ثابتاً.

وما يحدث في مناطق أخرى يتوقف على عوامل داخلية، وعلى السياسات التي تتخذها الأطراف الفاعلة الأجنبية

(وعلى رأسها الولايات المتحدة لأسباب واضحة وجليّة)، وعلى كيفية سير الأمور في أفغانستان. يستطيع المرء أن يقول الشيء القليل ولكن بكثير من الثقة؛ إلاّ أنه بالنسبة إلى العديد من المسارات الممكنة، فمن المحتمَل القيام ببعض التقديرات المعقولة للتأثير المرجَّح تحقيقه؛ وهناك العديد العديد من الاحتمالات، ومراجعتها أكبر من استطاعتنا الآن في تعليقاتنا المختصرة.

س: في سبيل تشكيل تحالف دولي، قامت الولايات المتحدة فجأة بتغيير مواقفها في عددٍ من بلدان الشرق الأوسط وإفريقية وآسية، عارضةً عليها مجموعة مختلفة من العروض السياسية والعسكرية والمالية، مقابل الحصول على أشكال من الدعم. فكيف يمكن لهذه التحركات المفاجئة أن تؤثر على الدينامية السياسية في هذه المناطق؟

تشومسكي: تقوم واشنطن بخطواتٍ دقيقة وصعبة. وعلينا أن نتذكَّر ما لدينا حرصاً على ألاّ ننساه، وهو: أن الاحتياطات الكبرى للطاقة في العالم موجودة بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية، إلاّ أنها موجودة أيضاً عبر منطقة الخليج كلها، إلى جانب مصادر هامة في آسية الوسطى. بالإضافة إلى عامل ضئيل وهو أن أفغانستان كانت، لسنين عديدة، موضع نقاشات لاعتبارها موقعاً محتمَلاً لأنابيب نفطية، ستساعد الولايات المتحدة على إنجاز مجموعة من المناورات هدفها السيطرة على منابع النفط في آسية الوسطى.

أما في شمال أفغانستان، فالدول هناك ضعيفة وعنيفة، وأهمها أوزبكستان. لقد تمَّت إدانتها من لجنة مراقبة حقوق الإنسان، وذلك لارتكابها فظاعات خطيرة، إضافة إلى حربها التي تخوضها ضد التمرُّد الإسلامي داخل أراضيها. ومثلها طاجكستان، وهي أيضاً ممر مهمّ لتجارة المخدرات التي تصل في نهاية المطاف إلى أوربة، وبشكل رئيسي في نقاط التواصل مع تحالف الشمال، الذي يسيطر على أغلب الحدود الأفغانية - الطاجيكية، والذي يُعْتَبر، كما يبدو، المصدر الأكبر للمخدرات منذ أن فُرِض وألغت طالبان إنتاج الخشخاش. إن لجوء الأفغان إلى الشمال قد يؤدي إلى كل أنواع المشاكل الداخلية. فباكستان، التي كانت المؤيِّدة الرئيسيَّة لطالبان، لديها حركة داخلية إسلامية راديكاليَّة قوية، لا يمكن التكهُّن بردّة فعلها، والتي تحتمل الخطورة، فيما لو استُخْدِمت باكستان بشكل مكشوف قاعدة لانطلاق عمليات الولايات المتحدة في أفغانستان؛ وهناك أيضاً قَلَقٌ جِدٌّ صائبٍ حول امتلاك باكستان للأسلحة النووية.

وبينما يتوقف العسكريون في الباكستان للحصول على معونات عسكرية من الولايات المتحدة (وقد حصلوا على وعدٍ بذلك فعلاً)، فإنهم خائفون بسبب العلاقات الماضية العاصفة معها، كما أنهم قَلِقون أيضاً فيما يخص احتمال عداوة أفغانستان لهم وتحالفها مع عدوتهم في الشرق، وهي الهند.

إنهم كذلك غير مسرورين من قيادة تحالف الشمال المؤلف من الطاجيك والأوزبك وأقليات أفغانية أخرى معادية لباكستان، ومدعومة من الهند وإيران وروسية، والآن من الولايات المتحدة أيضاً.

في منطقة الخليج، حتى العناصر الثرية والعلمانية، تشعر بمرارة شديدة تجاه سياسات الولايات المتحدة، وغالباً ما تعبِّر بهدوء تام عن دعمها لابن لادن الذي تكرهه باعتباره (ضمير الإسلام) (نيويورك تايمز، ٥ تشرين الأول، نقلاً عن محامٍ دولي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات التي تدرّب إداريّوها في الولايات المتحدة). السبب في هذا الهدوء هو أن دول [تلك المنطقة] هي دول قمعية جداً؛ وأحد عوامل هذه المرارة تجاه الولايات المتحدة هو دعمها لهذه الأنظمة. ومن السهل أن ينتشر الصراع الداخلي، وقد تكون نتائجه عظيمة، خاصة فيما لو تهددت سيطرة الولايات المتحدة على الموارد الضخمة في هذه المنطقة. وقد تمتد مشاكل مشابهة إلى شمال إفريقية وجنوب شرق آسية، وخاصة إندونيسية. بعيداً عن الصراع الداخلي، فإن ازدياد تدفق الأسلحة على بلاد هذه المنطقة سيزيد من احتمال النزاع المسلَّح ومن تدفق الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية وتجار المخدّرات.

والحكومات توّاقة للانضمام إلى الولايات المتحدة في (الحرب ضد الإرهاب) لتكسب الدعم لإرهاب دولها، وغالباً ما يكون بدرجات فظيعة (ونذكر فقط المثالَيْن الأكثر وضوحاً،

وهما روسية وتركية، بالرغم من أن تركية استفادت دوماً من دعم الولايات المتحدة الهام لها).

س: لقد تعادلت باكستان والهند في صراعهما الخطير لعدة سنوات مضت، وهما دولتان جارتان مسلَّحتان بالأسلحة النووية. كيف يمكن للضغط المكثَّف والمفاجئ الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقة أن يؤثِّر في علاقاتهما المزعزعة بالأصل؟

تشومسكي: إن السبب الرئيسي للنزاع هو كشمير، حيث تدَّعي الهند بأنها تحارب الإرهاب الإسلامي، وتدَّعي باكستان بأن الهند ترفض حق كشمير في تقرير مصيرها، وأنها بنفسها، أي الهند، تمارس الإرهاب بدرجة واسعة. وللأسف، فإن كل هذه الادِّعاءات صحيحة بشكل أساسي. ولقد وقعَتْ حروب عديدة حول كشمير، وآخرها كان في العام ١٩٩٩، وحينها كان البلدان يملكان أسلحة نووية جاهزة للإطلاق، ولحسن الحظ أنها بقيت تحت السيطرة الكاملة، لكنَّ هذا من الصعب ضمانه بشكل دائم. ومن المحتمل أن تزداد حدّة التهديد بحرب نووية إذا واصلَتْ الولايات المتحدة برامجها لعَسْكَرَةِ الفضاء (والذي تصفه تخفيفاً «بالدرع الصاروخي الدفاعي»). ويتضمن ذلك فعلاً الدعم لتوسيع القوى النووية الصينية، في سبيل الحصول على موافقة الصين على هذه البرامج. ومن المفترض أن تحاول الهند مضارعة الصين في توسُّعها هذا، ثم الباكستان، ثم أكثر من ذلك، وبما في ذلك إسرائيل. ولقد

وصف الرئيس السابق للقيادة الاستراتيجية في الولايات المتحدة المقدرات النووية للهند بأنها «خطرة إلى أقصى الحدود»، وتمثّل واحدة من التهديدات في المنطقة.

إنها علاقات (مزعزعة)، هذا صحيح، ولكن ربما الوضع أسوأ من ذلك.

س: قبل ١١ سبتمبر، كانت إدارة بوش تتعرَّض لانتقاد لاذع، من الدول بما فيها الدول الحليفة، بسبب سياستها (الأحادية الجانب)، من رفضٍ للتوقيع على بروتوكول كيوتو [القاضي بتخفيض] الانبعاثات الغازية والحرارية، ونيَّتها في خَرْق معاهدة حظر انتشار الصواريخ البالستية (ABM) بهدف عَسْكَرةِ الفضاء ببرنامجها (الدرع الصاروخي الدفاعي)، وانسحابها من مؤتمر مناهضة التميز العنصري في دوربان، في جنوب إفريقية، وهي فقط أمثلة قليلة وحدثت مؤخراً. فهل من الممكن للجهود المفاجئة للولايات المتحدة في بناء التحالف أن تتمخض عن (سياسة جديدة متعددة الأطراف)، من المحتَمل أن تؤدي إلى تطورات إيجابية غير متوقعة، كالتطور في الشأن الفلسطيني مثلاً؟

تشومسكي: من المهمّ أن نتذكر أن سياسة بوش (الأحادية الجانب) كانت امتداداً لمارسة سابقة معروفة. ففي العام ١٩٩٣، أَعْلَمَ كلينتون الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة ستعمل، كالسابق، «بسياسة متعددة الأطراف عند تمكُّنها من ذلك، ولكنّها ستعمل بسياسة أحادية الجانب عند الضرورة»،

وباشر بالعمل على هذا الأساس. وقد كرَّرت هذا الموقف سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السيدة مادلين أولبرايت؛ وكذلك كرَّره وزير الدفاع ويليام كوهين، حين صرَّح في العام ١٩٩٩ أن الولايات المتحدة مُلْزَمة «باستخدام القوَّة العسكرية من جانب واحد» للدفاع عن مصالحها الحيوية، التي تشمل «ضمان عدم منعها من الوصول إلى الأسواق العالمية الرئيسية، وإلى موارد الطاقة والمصادر الاستراتيجية»، وبالطبع أي شيء قد تقرِّر واشنطن أنه من ضمن سلطاتها وصلاحياتها. ولكنْ، صحيحٌ أن بوش قد تجاوز الحدود، فسبَّب القلق العميق بين الحلفاء. فالحاجة الحالية لتشكيل التحالف قد يؤدي إلى التخفيف من لهجته، ولكن من غير المرجَّح أن يؤدي إلى تغييرٍ في السياسات. فمن المتوقَّع أن يكون أعضاء التحالف مؤيِّدين صامتين ومطيعين، لا أن يكونوا شركاء [لواشنطن]. وتحتفظ الولايات المتحدة بشكل علنيّ واضح بحقها في التصرف كما تختار، متجنِّبة بذلك بحذر شديد أي لجوء ذي أثر، للمؤسسات الدولية، كما يقتضيه القانون. هناك تصرُّفات تشير إلى عكس ذلك، إلاّ أنها تفتقر للمصداقية، بالرغم من أنه يُفْتَرَض بالحكومات أن تقبل بها خضوعاً منها للقوة، كما تفعل دائماً ولها في ذلك أسبابها الخاصة. فالفلسطينيون لن يكسبوا شيئاً على الأرجح؛ بل على العكس، فالهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر (أيلول) شكَّلت لهم ضربة قاصمة، كما اعترفوا واعترفت كذلك إسرائيل بذلك على الفور.

س: منذ ١١ سبتمبر وإلى الآن، ما زال وزير الخارجية كولن باول يلمِّح بأن الولايات المتحدة قد تتبنَّى موقفاً جديداً إزاء الوضع الفلسطيني المأساوي، فكيف تقرأ هذا الأمر؟

تشومسكي: إنني أقرأ الأمر وأفهمه تماماً كما فعل المسؤولون الرسميون وكما أوردته مصادر أخرى في آخر الصفحة الأولى من جريدة النيويورك تايمز. فلقد أكدوا جميعاً على أن حلف بوش - باول لن يصل إلى أبعد مما وصلت إليه اقتراحات كلينتون في كامب ديفيد، التي امتدحتها الآراء الرئيسية هنا، لكنها لم تُقْبَل جملةً وتفصيلاً، لأسباب تمَّت مناقشتها بدقة في إسرائيل وفي أماكن أخرى، ويستطيع أي شخص أن يراها حين ينظر إلى الخريطة: فلماذا من الصعب جداً إيجاد الخرائط هنا، بما في ذلك في إسرائيل، وأفترض سبباً واحداً هنا، وليس من الصعب إيجادها في أماكن أخرى؟! ويستطيع القارئ أن يجد تفاصيل أخرى حول هذا الموضوع في مقالات نُشِرت مواكبةً لكامب ديفيد، ومن ضمنها مقالة صحفية لي، ومقالات أخرى جمعها ونقَّحها روان كاري بعنوان «الانتفاضة الجديدة».

س: إن حرية تدفق المعلومات هي من أولى ضحايا أي حرب تجري. فهل الوضع الحالي يشكِّل استثناء بأيّ معنى من المعاني؟ وهل من أمثلة على ذلك؟

تشومسكي: في بلاد مثل الولايات المتحدة، نادراً ما نجد السبب لمعوّقات حرية تدفق المعلومات يصدر عن الحكومة؛

إنها بالأحرى الرقابة الذاتية المعروفة. والوضع الحالي ليس استثناء، بل هو في رأيي أفضل بكثير من المعيار السائد. ومع ذلك، فهناك بعض الأمثلة المفاجِئة لجهودٍ بذلتها حكومة الولايات المتحدة للتقييد على حرية تدفق المعلومات إلى الخارج.

في العالم العربي هناك مصدر واحد للأخبار حرّ ومنفتح: إنها محطة الأخبار التلفازية الفضائية التي تُبث من قطر، وهي محطة الجزيرة، على غرار المحطة البريطانية الـ (BBC)، ولديها جمهور واسع في كل أرجاء العالم الناطق بالعربية. إنها المصدر الوحيد الخالي من الرقابة، وتقدِّم كمّاً كبيراً من الأخبار الهامة وندوات حوار حيَّة ومباشرة أيضاً، وتعرض طيفاً واسعاً من الآراء، فيه من الانفتاح لدرجة أنه تَمَّ عرض رأي كولن باول قبل ١١ سبتمبر بعدة أيام قليلة، وأيضاً رأي رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك (ورأيي أنا شخصياً، للتعبير عن اهتمامهم بي أيضاً). الجزيرة أيضاً هي «المؤسسة الأخبارية الدولية الوحيدة التي ما زال مراسلوها موجودون في القسم الذي تسيطر عليه طالبان من أفغانستان» (جريدة وول ستريت).

ومن بين الأمثلة الأخرى، فإنها كانت المسؤولة الوحيدة التي أعطيَتْ الحق الخاص في تصوير عملية تدمير التماثيل البوذية، التي أغضبت العالم أشدّ الغضب. وقامت أيضاً بإجراء مقابلات تلفازية مطوّلة مع بن لادن، وأنا متأكد من

أن وكالات الاستخبارات الغربية قد درسَتْ هذه المقابلات وتابعتها عن قرب؛ وهي لا تُقَدَّر بثمن عند الآخرين الذين يريدون فهم طريقة تفكير هذا الإنسان. وقد قامت محطة الـ (BBC) بترجمة الكثير منها وإعادة بثِّها منذ أحداث ١١ سبتمبر.

ومن الطبيعي أن تكون الجزيرة موضع ازدراء وخوف لدى ديكتاتوريات المنطقة، وخاصة بسبب عرضها الصريح لسجلات هذه الديكتاتوريات في انتهاك حقوق الإنسان. وقد التحقت الولايات المتحدة في ذلك بركابها.

وأوردت محطة الـ (BBC) أن «الولايات المتحدة ليست الأولى التي تشعر أنها قد تعنَّفت في التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة، والتي أثارت، من قبلُ، غضب الجزائر والمغرب والعربية السعودية والكويت ومصر بسبب تخصيص فترات بث على الهواء لمنشقين سياسيين من هذه البلاد».

وقد أكَّد أمير دولة قطر أن «واشنطن طلبت من قطر كبح جماح محطة التلفاز العربية الجزيرة في تحرير أخبارها المؤثِّرة والمستقلة»، حسبما أوردت محطة الـ (BBC).

إنَّ أمير دولة قطر، الذي يترأس أيضاً مؤتمر المنظمة الإسلامية الذي يضمّ ٥٦ دولة، قد أعلم الصحافة في واشنطن بأن وزير الخارجية كولن باول كان قد مارس ضغوطاً عليه لكبح جماح الجزيرة، [وطالَبَهُ] «بإقناع الجزيرة بالتخفيف من لهجتها ضمن تغطيتها الإعلامية»، وهذا ما أوردته الجزيرة.

وحين سئل أمير قطر عن تقارير فرض الرقابة، قال: «هذا صحيح. لقد سمعنا ذلك من إدارة الولايات المتحدة، وأيضاً من الإدارة السابقة لها» (الـBBC، ٤ تشرين الأول، نقلاً عن وكالة رويترز).

لعل أهم تقرير جدّي قرأته - فيما يخص الأخبار البالغة الأهمية، قد ورد في جريدة وول ستريت (٥ تشرين الأول)، ويصف ردة فعل المثقفين والمتعلمين في كل أنحاء العالم العربي، قائلاً: («إنها حقاً مخيفة»،.. إلخ).

ويضيف التقرير، كما فعلت الجريدة من قبل، بأن «العديد من المحلِّلين العرب يرون على أنه، رغم كل شيء، فإن واشنطن تبرهن على إهمالها لحقوق الإنسان في البلاد المؤيدة رسمياً لأمريكة، كالعربية السعودية التي تغذي ازدياد زحف المعادين للأمركة». وهناك أيضاً فائدة ملحوظة بشكل لابأس به من المقابلات التي أجريت مع بن لادن، والمواد الأخرى، والتي كانت تُبثّ من محطة الجزيرة، من أفغانستان.

بعد أن بثَّت الجزيرة شريط بن لادن، والذي كان مفيداً جداً للدعاية الغربية، وحظي بتغطية صحفية هامة على الصفحات الأولى للصحف، فإن المحطة أصبحت مشهورة بسرعة فائقة. وقد عنونت جريدة نيويورك تايمز مقالة هامة قائلة: «محطة عربية تقدِّم تغطية إعلامية جدّية ووافية» (إليان سيولينو، ٩ تشرين الأول).

وقد أثنى التقرير على المحطة مشبِّهاً إياها بـ (CNN) العالم العربي، التي تعمل على مدار الساعة، وتصل أخبارها وبرامجها المتعلِّقة بالقضايا العامة إلى ملايين المشاهدين». «لقد حققت هذه الشبكة التلفازية سمعةً في تقديم تقارير إعلامية جدّية ومدروسة، وهذا يتعارض بجدّة مع المحطات التلفازية الأخرى الناطقة باللغة العربية»؛ و «ركَّزت على مواضيع تُعْتَبر هدّامة في أغلبية الأنحاء من العالم العربي، وهي: غياب المؤسسات الديمقراطية، واضطهاد المنشقين السياسيين، وعدم المساواة بين المرأة والرجل». وتقول المقالة: إن «صنّاع السياسة الأمريكيين قد أَرْبَكَهُم بثّ الجزيرة» لمقابلات بن لادن و(الخطابات المعادية لأمريكة) التي ألقاها المحلِّلون السياسيون والضيوف و(المتصلون دائماً بالهاتف والمتكلمون بحرية أثناء بث البرامج).

ولم يُذكر ما تبقّى من الموضوع، رغم أن الافتتاحية في اليوم التالي أوردت تحذيراً لطيفاً.

إذن، نعم، هناك حواجز تمنع حرية تدفق المعلومات، ولكننا لا نستطيع لوم رقابة الحكومة أو ضغطها في ذلك، فهذا هو مجرَّد عامل هامشي في الولايات المتحدة.

س: باعتقادك، ما هو الدور، وما هي أولوية الناشطين الاجتماعيين، الآن، فيما يتعلق بالعدالة؟ هل علينا كبح جماح نقدنا، كما طلب بعضهم، أم، عوضاً عن ذلك، هل حان الوقت لتحديث الجهود وتوسيعها، ليس فقط بسبب

أَخْذِنا للأزمات بعين الاعتبار، والتي نستطيع البحث عن إيجاد أثر مهم جداً فيها، ولكن لأن قطاعات واسعة من الجمهور هي الآن تتلقى بانفتاح أكبر بكثير من المعتاد المناقشات والأبحاث، حتى لو كانت قطاعات أخرى منه هي قطاعات متشدِّدة في عدائها؟

تشومسكي: هذا يتوقف على الأمر الذي يحاول هؤلاء الناشطون الاجتماعيون تحقيقه. فإذا كان هدفهم تصعيد دورة العنف وزيادة احتمال حدوث المزيد من الفظاعات، كما حدث في ١١ سبتمبر، أو مع الأسف، كما يحدث حتى من فظاعات أسوأ من هذه والتي اعتادت عليها غالبية سكان العالم، فلابدّ إذن، بالتأكيد، أن يكبحوا جماح تحليلاتهم وانتقاداتهم، وأن يتوقفوا عن إعمال تفكيرهم، وأن يتراجعوا عن انخراطهم في المسائل الهامة والجدّية التي كانوا قد التزموا بها. وتنطبق عليهم هذه النصيحة ذاتها لكي تبرِّر أفعالهم فيما إذا أرادوا مساعدة العناصر الأكثر رجعيةً وتقهقراً، والموجودة في سلطة النظام السياسية - الاقتصادية على تجهيز المخططات التي تسبِّب ضرراً كبيراً لعموم السكان هنا، وفي معظم أنحاء العالم، حتى إنها قد تهدِّد الوجود الإنساني برمَّته. أما، على العكس من ذلك، إذا كان هدف الناشطين الاجتماعيين هو التخفيف من احتمال حدوث المزيد من الفظاعات، ودفع الآمال باتجاه الحرية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، فعليهم إذن اتباع المسار المعاكس. عليهم تكثيف جهودهم لدفع

التحقيقات في سبيل معرفة خلفية العوامل الكامنة وراء هذه الجرائم وغيرها، وتكريس أنفسهم بتوظيف طاقات أكبر لنصرة القضايا العادلة التي كانوا قد التزموا بها سابقاً. عليهم الإصغاء إلى أُسْقُف مدينة كريستوبال دي لاس كاساس، وهي مدينة مكسيكية تقع في جنوب المكسيك، الذي رأى أن واجب مشاركته في تحمُّل البؤس والاضطهاد يقتضي أن يحثَّ سكان أمريكة الشمالية على «أن يفكروا في السبب الذي جعلهم مكروهين إلى هذا الحدّ» بعد أن قامت الولايات المتحدة «بخلق كل هذا العنف الفظيع لحماية مصالحها الاقتصادية» (ماريون لويد، مدينة مكسيكو سيتي، بوسطن غلوب، ٣٠ أيلول).

من المريح بالتأكيد الإصغاء إلى كلمات المعلِّقين الليبراليين الذين يؤكدون لنا أن «الآخرين يكرهوننا لأننا نجحنا في خلق (نظام عالمي جديد) للرأسمالية، وكنا أبطالاً للفردية والعلمانية والديمقراطية التي يجب أن تسود كقاعدة في كل مكان من العالم» (رونالد ستيل، نيويورك تايمز، ١٤ أيلول). أو الإصغاء إلى أنتوني لويس، الذي يؤكد لنا أن ما يتعلَّق بسياساتنا الماضية، فقط هو «التأثير السلبي على مواقف الجماهير في العالم العربي تجاه الجهود الرامية لإنشاء تحالف ضد الإرهاب» (نيويورك تايمز، ٦ تشرين الأول).

وقد صرَّح هذا الكاتب بثقة تامة بأن ما قمنا به لم يستطع التأثير على أهداف الإرهابيين. ما يقولانه لا علاقة له إطلاقاً

بالمسألة، لدرجة نستطيع معها تجاهله تماماً، كما نستطيع حذف التطابق بين ما كان هؤلاء يقولونه وما كانوا يقومون به من أفعال محددة خلال ٢٠ عاماً مضت من الإرهاب، ذلك الذي لم يكن غامضاً، وقد أورده بشكل واسع ومفصَّل صحفيون ودارسون جادّون.

إنها حقيقة ضرورية ولا تتطلب أي دليل أو حجة، ألا وهي أن الإرهابيين يحاولون «تغيير العالم الظالم والآثم الذي لا يمكن إصلاحه، عن طريق العنف»، ويحاولون الدفاع عن (العدمية الجهنمية) وتبريرها، (نقلاً عن ميكائيل إيغناتيف وبموافقةٍ منه).

لا يمكن لأهدافهم وأفعالهم المعترَف بها، ولا لمواقف شعوب المنطقة، المعلَنة بوضوح، ولا حتى لمواقف الكويتيين المؤيدين بشدة لأمريكة، أن تُحْدِثَ فرقاً ولو كان جِدَّ ضئيل. علينا من ثم، نبذ أي شيء فعلناه قد يثير ردوداً من هذا النوع.

هذا أكثر راحة لنا، بلا شك، ولكنه ليس بأكثر حكمة، إذا كان يهمنا ما هو قادم مستقبلاً. فهناك فرص سانحة بالتأكيد. فالصدمة التي أحدثتها الجرائم المروِّعة قد أفسحت لقطاعات النخبة مجالاً مفتوحاً للتفكير بنوعيّة جديدة كان من الصعب تصوُّرها منذ وقت ليس ببعيد، وانتشرت بين عامّة الناس، حتى أنها كانت أكثر صدقاً وواقعية.

فإذا تحدثنا فقط عن تجربتي الشخصية، وإذا ما نحَّينا جانباً المقابلات شبه المستمرة التي أجريت معي في الإذاعة والتلفاز

والصحف المحلية في أوربة وأماكن أخرى من العالم، فقد كان لديّ إمكانية لإيصال صوتي، حتى في وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة، أكثر بكثير من ذي قبل؛ وهناك آخرون أيضاً قد أوردوا التجربة ذاتها.

بالطبع، سيكون هناك من يطالبون بالصمت المطلق والطاعة العمياء. ونحن نتوقّع ذلك من اليمين المتطرِّف؛ وأي إنسان آخر على دراية بسيطة بالتاريخ، سيتوقع ذلك من بعض مثقفي اليسار أيضاً، ربما حتى بشكل أكثر حدَّة من اليمين. ولكن من المهم ألاّ نخاف من الجعجعة الفارغة الهيستيريَّة ومن الكذب، وأن نقترب ما استطعنا من مسار الحقيقة والشرف والاهتمام والقلق على النتائج الإنسانية التي تصدر عن أفعالنا التي نجحنا فيها أو التي فشلنا في إتمامها. إنها كلها بدهيات، لكنها تستحق أن تبقى في ذاكرتنا وأذهاننا.

وفيما وراء البدهيات، علينا التوجُّه نحو المسائل المحددة للبحث فيها، والتقصي ومن ثم القيام بالفعل اللازم.

الملحق - أ -

وزارة الخارجية.

تقرير عن المنظمات الإرهابية الأجنبية.

تحقيق مكتب التنسيق لمكافحة الإرهاب.

٥ تشرين الأول ٢٠٠١م.

خلفية الأحداث

قامت وزارة الخارجية بتحديد المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTOS)، وتسميتها، بالتشاور مع النائب العام ووزير المالية. اعتُمِدَت هذه التسميات وفقاً لقانون الهجرة والجنسية، كما عُدِّل بقانون مكافحة الإرهاب والقانون الجزائي بتنفيذ عقوبة الموت وذلك في العام ١٩٩٦. وتحديد المنظمات الإرهابية الأجنبية هذا صالح لعامين، ويتم بعدهما إعادة التحديد أو إلغاؤه بشكل آلي. إن إعادة التحديد والتسمية بعد سنتين هو إجراء إيجابي ويمثّل تمييزاً تقوم به وزارة الخارجية مفاده أن المنظمة استمرت في التزامها بأعمال العنف، ومن ثم، فهي ما تزال خاضعة للأحكام التي حدَّدها القانون. في شهر تشرين

الأول من العام ١٩٩٧، وافقت وزيرة الخارجية السابقة السيدة مادلين ك. أولبرايت على تحديد الصفة للمجموعات الثلاثين الأولى على أنها منظمات إرهابية أجنبية.

وفي شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٩، عادت الوزيرة أولبرايت فصادقت على تحديد تسمية ٢٧ مجموعة فقط، وسمحت بإسقاط ثلاث منظمات من القائمة بسبب إنهاء تورُّطها في النشاط الإرهابي، وبذلك لم تعد خاضعة للأحكام والمعايير في قانون التحديد هذا.

وقامت الوزيرة أولبرايت بتحديد منظمة إرهابية أجنبية جديدة في العام ١٩٩٩ وهي (منظمة القاعدة)، وأخرى في العام ٢٠٠٠ وهي (الحركة الإسلامية الأوزبكية).

وقام وزير الخارجية كولن ل. باول بتحديد منظمتين إرهابيتين أجنبيتين جديدتين في العام ٢٠٠١ وهما (الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي والقوات المتحدة للدفاع عن الذات في كولومبيا).

في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠١، صادق الوزير باول مجدداً على تحديد ٢٦ منظمة إرهابية أجنبية من أصل ٢٨، والتي كانت ستنتهي فترة تسميتها قريباً، ثم دمج جماعتين كانتا سابقاً محددتين بهذه التسمية وهما (كاهانا تشاي وكاخ)، ضمن مجموعة واحدة.

القائمة الحالية المحددة للمنظمات الإرهابية الأجنبية (حتى تاريخ ٥ تشرين الأول من العام ٢٠٠١):

١) منظمة أبي نضال (ANO).

٢) جماعة أبي سيّاف.

٣) الجماعة الإسلامية المسلَّحة (GIA).

٤) أوم شينريكيو.

٥) منظمة (ETA) الباسكية، وطن الآباء والحرية.

٦) الجماعة الإسلامية.

٧) حماس (حركة المقاومة الإسلامية).

٨) حركة المجاهدين (HUM).

٩) حزب الله.

١٠) الحركة الإسلامية الأوزبكية (IMU).

١١) الجهاد (الجهاد الإسلامي المصري).

١٢) كاهانا تشاي (كاخ).

١٣) حزب العمّال الكردستاني (PKK).

١٤) نمور تحرير التاميل إيلام (LTTE).

١٥) منظمة مجاهدي خَلق (MEK).

١٦) جيش التحرير الوطني (ELN).

١٧) الجهاد الإسلامي الفلسطيني (PIJ).

١٨) جبهة التحرير الفلسطينية (PLF).

١٩) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PFLP).

٢٠) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة (PFLP-GC).

٢١) القاعدة.

٢٢) الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي.

٢٣) القوات الثورية المسلحة في كولومبيا (FARC).

٢٤) النُّوى الثورية (ELA سابقاً).

٢٥) منظمة ١٧ تشرين الثاني الثورية.

٢٦) جيش / جبهة التحرير الشعبية الثورية (DHKP/C).

٢٧) الدرب المنير (SL).

٢٨) القوات المتحدة للدفاع عن الذات في كولومبيا (AUC).

ملاحظة: من أجل المزيد من المعلومات حول هذه المنظمات الإرهابية الأجنبية، استخدم المرجع التالي من فضلك: (أنماط الإرهاب العالمي: ٢٠٠٠).

المعايير القانونية في تحديد التسمية

١) يجب أن تكون المنظمة أجنبية.

٢) يجب أن تكون المنظمة قد التزمت بممارسة النشاط الإرهابي كما هو معرَّف في الفصل 212 (a) (3) (B) من قانون الهجرة والجنسية*. (انظر لاحقاً).

٣) يجب أن تكون نشاطات المنظمة قد هدَّدت أمن وطنيي الولايات المتحدة أو الأمن القومي، [في المجالات التالية]: (الدفاع القومي أو العلاقات الخارجية أو المصالح الاقتصادية) للولايات المتحدة.

آثار تحديد التسمية قانونياً

١) إنه من غير القانوني لشخص في الولايات المتحدة أو خاضع لقضاء الولايات المتحدة، أن يقدِّم دعماً مالياً أو أي دعم مادي آخر لمنظمة محددة أنها منظمة إرهابية أجنبية.

٢) إن ممثلي أي منظمة محددة أنها منظمة إرهابية أجنبية أو بعض أعضائها، يمكن أن تسحب منهم تأشيراتهم أو يمكن طردهم من الولايات المتحدة، فيما لو كانوا من الأجانب.

٣) يتوجَّب على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الحجز على أموال المنظمات الإرهابية الأجنبية المحددة، وعملائها ووكلائها، وإخطار مكتب مراقبة الموجودات المالية الأجنبية التابع لوزارة المالية الأمريكية بهذا الحجز.

الآثار الأخرى

١) منع وصول الهبات أو التبرُّعات إلى المنظمات المذكورة.

٢) رفع مستوى وعي الجماهير وإدراكها بهذه المنظمات الإرهابية.

٣) التنويه للحكومات الأخرى بما يهمّنا ويقلقنا فيما يتعلق بهذه المنظمات المذكورة.

٤) فضح المنظمات الإرهابية المحددة عالمياً وعزلها أيضاً.

كيفية عمل الإجراءات

تتخذ وزارة الخارجية القرارات المتعلقة بتحديد المنظمات الإرهابية الأجنبية وتسميتها وإعادة تسميتها وتحديدها، بعد أن تقوم بعملية مراجعة شاملة كاملة بالتعاون والتشاور مع كل الوكالات الاستخبارية، وفيها كل الأدلَّة لنشاطات إحدى الجماعات، وذلك بعد التحرِّي والتقصِّي من مختلف المصادر المنشورة والمحفوظة. تقوم وزارة الخارجية، التي تعمل بجدّ وعن كثب مع وزارتَي العدل والمالية وكذلك مع أجهزة الاستخبارات، بتحضير «ملفّ إداري» مفصَّل، توثِّق فيه النشاط الإرهابي لأي منظمة إرهابية أجنبية محددة.

وتقوم وزارة الخارجية بتقديم إشعار مصنَّف إلى الكونغرس، قبل سبعة أيام من نشر تحديد تسمية المنظمة الإرهابية الأجنبية في السجل الفيدرالي.

يخضع تحديد التسميات لمراجعة قضائية، بموجب القانون الأساسي. وفي حال اعتراض إحدى الجماعات من المنظمات الإرهابية الأجنبية المحددة بلجوئها إلى المحكمة الفدرالية، فإن حكومة الولايات المتحدة تعتمد على السجل الإداري للدفاع عن قرار الوزارة. تحتوي هذه الملفات الإدارية على معلومات استخبارية، ومن ثم، فهي موثقة ومصنَّفة.

ينتهي مفعول هذه التسميات للمنظمة الإرهابية الأجنبية خلال سنتين، إلاّ إذا تَمَّ تجديدها. ويقضي القانون بإضافة الجماعات إلى تلك التسميات في أي وقت، وذلك تبعاً لقرار الوزارة، وبالتشاور مع النائب العام ووزارة المالية. ويمكن لوزارة الخارجية إلغاء هذه التسميات بعد تأكيد وجود أسس تبرِّر ذلك وبعد إخطار الكونغرس.

☆ ☆ ☆

* يعرِّف قانون الهجرة والجنسية النشاط الإرهابي على النحو التالي: يُعْتَبَر كلّ نشاط غير قانوني، بموجب القوانين السارية في مكان ارتكابه (أو إذا كان قد جرى في الولايات المتحدة، فيكون غير قانوني بموجب قوانين الولايات المتحدة أو أي ولاية)، ويُعتبر كذلك فيما لو ضمّ الأفعال التالية:

١- اختطاف أو تخريب أي واسطة من وسائط النقل (بما في ذلك الطائرات أو السفن أو المركبات).

٢- الحجز أو الاختطاف والتهديد بالقتل أو بالإيذاء أو الاستمرار بحجز شخص آخر بهدف إجبار شخص ثالث (بما في ذلك منظمة حكومية) على فعل شيء أو على الامتناع عن القيام بأي فعل، وذلك كشرط ظاهر أو ضمني لتحقيق إطلاق سراح الشخص المختطف أو المحجوز.

٣- الهجوم العنيف على شخص محمي دولياً (وفقاً للتعريف الوارد في الفصل ١١١٦ (ب) (٤) من الفقرة ١٨، من القانون الأمريكي) أو على حرية مثل هذا الشخص.

٤- الاغتيال.

٥- استخدام أي من الأشياء التالية:

أ- مادة بيولوجية أو كيماوية أو سلاح كيماوي أو أي جهاز [من هذا النمط].

ب- مادة تفجيرية أو سلاح ناري (غير ذلك الذي تمّ كسبه بالمال الشخصي)، وذلك بقصد الإيذاء، بشكل مباشر أو غير مباشر، والإضرار بفرد أو بعدة أفراد أو إلحاق الأذى بالممتلكات.

٦- التهديد أو الشروع بفعلٍ أو التآمر لفعل ما سبق ذكره.

- معنى عبارة «الالتزام بنشاط إرهابي» هو أن يقوم الإنسان، بشكل فردي أو كعضو في منظمة، بارتكاب فعل النشاط الإرهابي أو القيام بفعل يعرف مرتكبه، أو من المؤكد

أنه يعرف، أن هذا الفعل يقدّم دعماً مادياً لأي فردٍ أو منظمة أو حكومة تقود نشاطاً إرهابياً، في أي وقتٍ كان، وبما يضمّ أي فعل من الأفعال التالية:

أ- التحضير أو التخطيط لنشاط إرهابي.

ب- جمع المعلومات عن الأهداف المحتملة للنشاط الإرهابي.

جـ- تقديم أي نوع من الدعم المادي، بما في ذلك المنزل الآمن للإيواء، أو وسائل التنقل أو الاتصالات أو الأموال أو الوثائق أو الأوراق الشخصية الثبوتية المزوّرة أو الأسلحة أو المتفجرات أو التدريب، لأيّ فرد يعرف الفاعل، أو لديه الأسباب الكافية للاعتقاد بأن هذا الشخص قد ارتكب أو يخطط لارتكاب نشاط إرهابي.

د- إغراء الشخص بالأموال أو بالأشياء الأخرى القيّمة، للقيام بنشاط إرهابي أو لإنجاز خدمةٍ يؤديها لأي منظمة إرهابية.

هـ- إغراء أي فرد كي يصبح عضواً في منظمة إرهابية، أو كي ينتمي إلى حكومة إرهابية، أو كي يلتزم بالقيام بنشاط إرهابي.

الملحق -ب-

كتب مهمة للقراءة

- Noam Chomsky, Culture of Terrorism [ثقافة الإرهاب] (South End Press, 1988).
- Noam Chomsky, Necessary Illusions [أوهام ضرورية], (South End Press, 1989).
- Noam Chomsky, Pirates and Emperors [قراصنة وأباطرة], (Claremont, 1986. reprinted by Amana, Black Rose, Pluto).
- Chomsky and E. S. Herman, Political Economy of Human Rights [الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان], (South End Press, 1979).
- John Cooley, Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism [الحروب غير المقدسة: أفغانستان وأمريكة والإرهاب الدولي], (Pluto, 1999, 2001).
- Alex George, ed, Western State Terrorism, [إرهاب الدولة الغربية] (Polity- Blackwell, 1991).

- Herman, Real Terror Network [شبكة الإرهاب الحقيقية] (South End Press, 1982).

- Herman and Chomsky, Manufacturing Consent [كيف نصنع الموافقة] (Pantheon, 1998, 2001).

- Herman and Gerry O'Sullivan, The 'Terrorism' Industry [صناعة الإرهاب] (Pantheon, 1990).

- Walter Laqueur, Age of Terrorism [عصر الإرهاب] (Little, Brown and Co, 1987).

- Michael Mc Clintock, Instruments of Statecraft [وسائل إدارة الدولة] (Pantheon, 1992).

- Paul Wilkinson, Terrorism and the liberal State [الإرهاب والدولة الليبرالية] (NYU Press, 1986).